











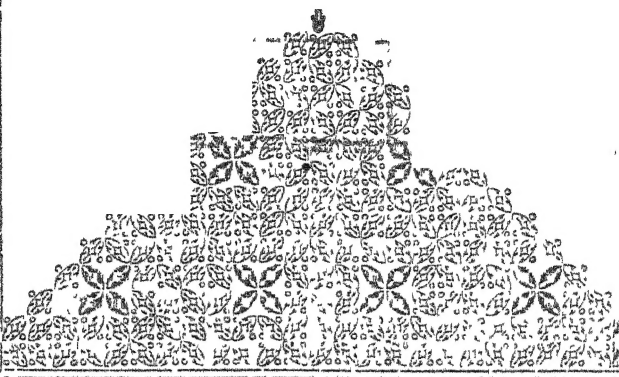
كتاب الرسالة  
 للإمام الأعظم أبي عبد الله محمد بن  
 اندريس الشافعي رضي الله عنه  
 وأرضاه وعنايه بمحمد  
 وآله وصحبه  
 آمين

هذى رسالة بجر علم زآخر \* طبعت فكانت نزهة الابصار  
 حفظت بها للشافعي ما أثر \* بجعت شريعة سيد الأبرار  
 زادت مقام الشافعي جلالة \* ومهابة لما بدت بوقار  
 طالعها فرأيت سحر بيانها \* سحر احلالا على المقادار  
 بجعت أصول الفقه في فقراتها \* وبفضله فاقت على الاسفار  
 فانهض أخى الى اكتساب معارف \* منها لتخفى بيننا بفجار  
 وادخل رياض علومها واشمم عيسى الفضل منها في دجا الاسحار  
 واقطف زهور العلم من أفنانها \* لتفوز بالجنات والانهار  
 وتنال من فضل الامام مكارمها \* ترقى بها في سائر الاقطار

الطبعة الاولى بالمطبعة العلمية سنة ١٣١٢ هجرية



فَذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أُنْمِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ كُفْرِهِمْ فَقَالَ تَعَالَى جَلَّ ذِكْرُهُ وَإِنْ  
مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ السُّنْتِمَ بِالْكِتَابِ لَتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ  
وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبُ وَهُمْ  
يَعْلَمُونَ ثُمَّ قَالَ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ  
اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ  
\* (وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ) \* وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزْرَ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ  
اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَالَتْهُمْ أَلَمْ نَكُنْ  
يُوفًى كُنْ أَتُخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَلَا آيَةٌ \* (وَقَالَ)  
تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ  
وَالطَّاعُونَ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا إِلَى آخِرِ  
الْآيَةِ وَصَنُفَ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَأَتَدْعُوهُمْ لِيَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَابًا  
وَخَشَبُوا صُورًا أَسْتَخْسِنُوهُمْ وَأَسْتَخْسِنُوا أَنْعَمَاءَ قُلُوبِهِمْ يَدْعُوهُمُ إِلَى اللَّهِ وَعِبَادِهِمْ  
فَإِذَا اسْتَحْسِنُوا غَيْرَ مَا عِبَدُوا مِنْهَا أَلْقَوْهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَ عِبِيدِهِ فَأُولَئِكَ  
الْعَرَبُ وَسَلَكْتَ مِثْلَ مَنَاقِبِهِمْ فِي هَذَا وَقِي عِبَادَتُهُمَا اسْتَخْسِنُوا مِنْ  
حُوتٍ وَدَابَّةٍ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ فَذَكَرَ اللَّهُ عِزْرَ جَلَّ لَدُنْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَابًا  
مِنْ جَوَابِ بَعْضِ مَنْ عِبَدَ غَيْرَهُ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ فَكَانَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ قَوْلُهُمْ  
أَنَا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَأَنَا عَلَى آثَارِهِمْ مَقْتَدُونَ (وَحَكِي) جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ  
لَا تَذَرْنِ آلهَ تَعَالَى وَلا تَذَرْنِ دَاوُدَ وَآلَهُمْ وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسَرَ إِنْ قَدْ أَضَلُّوا  
كَثِيرًا وَقَالَ تَعَالَى وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا أَذَقْنَا لَاحِقَهُ  
يَا أَبَتِ لَمْ تَعْبُدْ إِلَّا يَسْمَعُ وَلَا يَبْصُرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْءٌ وَقَالَ وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ  
أَذَقْنَا لَاحِقَهُ وَهُوَ مَا تَعْبُدُونَ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظُنُّهَا آيَةً كَذِبًا قَالَ هَلْ  
يَسْمَعُونَ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضَرُّونَ وَقَالَ فِي جَمَاعَتِهِمْ يَقُودُهُمْ  
نَعْمَهُ وَيُخَذِّرُهُمْ ضَلَالَتَهُمْ وَتَدْعُوهُ عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ وَادَّكَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ  
إِذْ كَانُوا عِبَادًا مَوْلَى مِنْ قُلُوبِهِمْ فَأَصْبَحَتْ نِعْمَتُهُمْ إِخْوَانًا وَكَانَتْهُمْ عَلَى شَعَابٍ مَفْرَدَةً



## بسم الله الرحمن الرحيم

\* (قال أبو عبد الله محمد بن ادریس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب  
ابن عبيد بن عبد بن عبد یزید بن هاشم بن عبد المطلب بن عبد مناف)

الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين  
كفروا برهم يعدلون والحمد لله الذي لا يؤدي شكر نعمته من نعمه الا بنعمة  
منه فوجب على مؤدى شكر ما في نعمه بادائها نعمة حادثة يجب عليه شكره  
بها ولا يبلغ الواصفون كنه عظمتها الذي هو كما وصف نفسه وفوق ما يصفه  
به خلقه (أحمد) جدا كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله وأستعينه  
استعانة من لا حول له ولا قوة الا به واستعذ به الذي لا يضل من لا ذنب عليه  
واستغفره لما أزلت وأخبرت استغفاره من يفر بعبوديته ويعلم انه لا يغفر ذنبه  
ولا يجزيه من الا هو وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا  
ع. ر. ورسوله بعثه والاس صفة ان أحسنهما أدب كتاب بدلو ان أحكامه  
وكفره وابالله وافعله كذا باصافه بال نعمتكم فليأمره يعني الله الذي أنزل عليهم

عشيرتي الاقربين وانتم عشيرتي الاقربون \* (قال الشافعي) \* اخبرنا سفيان بن  
 عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله ورفعنا لك ذكرك قال لا اذكرك الا ذكره  
 معي اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله \* (قال الشافعي) \* بعد  
 والله أعلم ذكره عند الايمان بالله والاذان ويحتمل ذكره عند تلاوة القرآن وعند  
 العمل بالطاعة والوقوف عن المعصية لله فصولي الله على نبينا محمد كلما ذكر  
 الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وصلى الله عليه في الاولين والاخرين  
 أفضل وأكثر وأزكى ما صلى على أحد من خلقه وزكنا وأياكم بالصلاة عليه  
 أفضل ما زكى أحد من أمة به بصلاته عليه والسلام عليه ورجة الله وبركاته  
 وجزاه الله عنا أفضل ما جرى مرسلنا عن أرسل اليه فإنه أنقذنا به من الهلكة  
 وجعلنا من خير أمة أخرجت للناس دايما بدينه الذي ارتضاه وأعطى بها  
 ملائكته ومن أنعم به عليه من خلقه فلم تمس بنا نعمة ظهرت ولا بطننا بها  
 حطان دين وديننا ودفن عنا بها ما ذكره فيهما وفي واحد من هاتين الاوجهين صلوات  
 الله عليه سبيلها القائد الى خيرها والهادي الى أرشدتها الذائد عن الهلكة  
 وموارد السوء في خلاف الرشيد المنبه للأسباب التي توردها الهلكة القائم  
 بالنصيحة في الارشاد والانداد فيها فصل في الله على سيدنا محمد وعلى آل محمد  
 صلى على ابراهيم وآل ابراهيم انه جيد مجيد وأمر الله عليه الكتاب فقال وانه  
 لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد  
 فنقلهم به من الكفر والعصيان الى الضياء والهدى وبين فيه ما أحل مما  
 بالوسعته على خلقه وما حرم مما هو أعلم به من خلقه في الكفر عنه في الآخرة  
 والاولى وابته الى طاعتهم بان تعبدوهم بقول وعمل وامسالك عن حرام  
 جاهلهم وما وأنابهم على طاعته من الخلود في جنه والنجاة من نقمته بما  
 عظمت به نعمته جل ثناؤه وأعلمهم ما أوجب على أهل معصيته من خلاف  
 ما أوجب لأهل طاعته ووعظهم بالأخبار عن كان قبلهم من كان أكرم  
 منهم أموالا وأولادا وأطول أعمارا وأجد آثارا فاستمتعوا بتخلاتهم في حياة

من النار فانفذكم منها الآية \* (قال الشافعي) \* فكانوا قبل انقاذهم بمحمد  
صلى الله عليه وسلم اهل كفر في تفرقهم واجتماعهم بجمعهم أعظم الامور الكفر  
بأنه وابتداع ما لم يأذن به الله تبارك وتعالى عما يقولون علوا كبيرا الا الله غيره  
سبحانه وبمحمد رب كل شئ وخالقه من حيي منهم فكمما وصف حاله حيا طاملا  
قالا بسخط ربه مرزاداً من معصيته ومن مات فكمما وصف قوله وعمله صار الى  
عذابه فلما بلغ الكتاب أجله وحق قضاء الله باظهار دينه الذي اصطفاه بعد  
استعلاء معصيته التي لم يرض فتح أبواب سماواته لامتته كما لم ينزل بحري في سابق  
سماه عند نزول فضائه في القرون الخالية قضاؤه فانه يقول جل ثناؤه كان  
الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فكان خيرته المصطفى  
لوحيه المنتخب لرسالته المفضل على جميع خلفه بفتح رحمة وختم نبوته  
وأعم ما أرسل به رسلاً قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاولى والشافع المشفع  
في الاخرى أفضل خاتمه نفساً وأجمعهم لكل خلق رضيه في دين ودنيا وخيرهم  
نسباً وداراً محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعرفنا خلقه ونعمه الخاصة  
والعامّة والنفع في الدين والدنيا به فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه  
ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم الى قوله العظيم وقال لتندرام  
القرى ومن حولها وأم القرى مكية ومن فيها قومه وقال وانذر عشيرتک  
الاقربين وقال وانه لذكر لك ولقومك وسوف تسألون \* (قال الشافعي) \*  
أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن من قوله وانه لذكر لك  
ولقومك قال يقال من الرجل فيقال من العرب فيقال من أي العرب فيقال من  
فريش \* (قال الشافعي) \* وما قال مجاهد من هذا بين في الآية مستغنى فيه  
بالنزيل عن التفسير فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربين في المنذرة وعم  
الخلق بها بعدهم ورفع بالقرآن ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خص قومه  
بالمنذرة اذ بعثه فقال وانذر عشيرتک الاقربين وزعم بعض اهل العلم بالقرآن  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني أن أنذر

\* (قال الشافعي) \* والبيان اسم جامع لمعان مجتمعة الاصول متشعبة الفروع  
 فأقول ما في تلك المعاني المجتمعة الملتزمة انما بيان ان خوطب بها ممن نزل  
 القرآن بلسانه متقاربة الاستواء عنده وان كان بعضها أشدنا كيدامن بيان  
 بعض ومختلفة عنده من بجهل لسان العرب \* (قال الشافعي) \* فاجماع ما بان الله  
 لحلقه في كتابه مما تعبد بهم به لما مضى من حكمه جل ثناؤه من وجوه (فنها)  
 ما ابانه الله لحلقه نصا مثل جل فرائضه في أن عليهم صلاة وزكاة وحج وصوما  
 وأنه حرم الفواحش مظهر منها وباطن وحرم الرنا والخمر وأكل الميتة والدم  
 ولحم الخنزير وبين لهم كيف فرض الوضوء مع غير ذلك مما بين نصا ومنه  
 ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم مثل عدد  
 الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل في كتابه ومنه ما س  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ليس فيه لله تعالى نص حكم وقد فرض الله في  
 كتابه طاعة رسوله والاتباء الى حكمه فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم في فرض الله قبل ومنه ما فرض الله جل ثناؤه على خلقه الاجتهاد في طلبه  
 واتبى طاعتهم في الاجتهاد كما اتبى طاعتهم في غيره مما فرض الله عليهم فانه يقول  
 ولنبأونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم وقال ولاتبى  
 الله ما في صدوركم وليله منكم ما في قلوبكم وقال عسى ربكم أن يهلك عدوكم الآية  
 \* (قال الشافعي) \* فوجههم بالقبلة الى المسجد الحرام فقال لنبيه صلى الله  
 عليه وسلم قد نرى تقاب وجهك في السماء فلو نلت قبلة ترضاها الآية  
 قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية  
 وقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وانا لالحق من ربك  
 الآية \* (قال الشافعي) \* فدلهم جل ثناؤه اذا طاروا عن المسجد الحرام على  
 صواب الاجتهاد مما فرض عليهم منه بالعقول التي ركب فيها المميزين  
 الاشياء وأضدادها والعلامات التي نصبها لهم دور عن المسجد الحرام الذي  
 أمرهم بالتوجه شطره فقال وهو الذي جعل لكم الجوهرة لتدوا بها في ظلمات

دياهم فازفتهم عند نزول قضائه منايهم دون آمالهم ونزلت بهم عقوبته  
 عند انقضاء آجالهم ليعتبروا في أنفس الاوان ويتفهموا بحكمة النيام  
 وينتهوا قبل رين الغفلة ويعملوا قبل انقطاع المدة حين لا يعتب من نسيان  
 وتؤخذ قدنيه وتجد بكل نفس ما عملت من خير محضرا وما عملت من سوء تورد  
 لو ان يديهم او يديه امداد بعيدا فكل ما أنزل الله في كتابه جل ثناؤه رجوة عليه  
 من علمه وجهله من جهله لا يعلم من جهله ولا يجهل من علمه والناس  
 طائفتان في العلم موقعتهم من العلم بقدر درجاتهم فيه فحق على طلبة العلم بلوغ  
 غاية جهدهم في الاستكثار من علمه والصبر على كل عارض دون طلبه  
 واخذ الحسن النية للذي استدرأ له علمه صاواستنباطا والرغبة الى الله في العون  
 عليه فانه لا يدرك خيرا الا بعونه وان من أدرك علم أحكام الله من كتابه نصا  
 واستدلالا ووقف الله للقول والعمل بما علم منه فاز بالفضيلة في دينه ودنياه  
 وانفت عنه الريب ونورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع  
 النجاة فسل الله المبتدئ لنا نعمه قبل استحقاقها المديحها علينا مع نقصها  
 في الاتيان على ما اوجب به من شكره بها الجاء لنا في خير امله أخرجه للناس  
 أن يرزقناهم ما في كتابه ثم سنة نبه صلى الله عليه وقلوا وعملوا يؤدى بها عنا  
 نقه ويوجب لنا ناله فريده (قال الشافعي) «فلست تنزل بأحد من أهل دين  
 الله نازا الا اوى كتاب الله جل ثناؤه الدليل على سبيل الهدى فيما قال الله تعالى  
 كتاب أنزلناه اليك لخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط  
 العزيز الحميد وقال وأنزلنا اليك الذر لكتبين للناس ما نزل اليهم ولعلمهم  
 ينكرون وقال وأنزلنا عليك الكتاب تبينا كل شيء وهدي ورجوة الآية  
 وقال وكذلك أوحينا اليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان  
 ولكن جعلناه نورا تهدي به من نساء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم  
 صراط الله الآية

(باب كيف كان البيان) \*



\* (قال الشافعي) \* وقوله جل ثناؤه أربعين ليلة يحتمل ما احتملت الآية قبلها  
 من أن تكون اذا جمعت ثلاثون الى عشرة كانت أربعين وان يكون زيادة في  
 التبيين \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب  
 على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما من هذه الاية وقال شهر رمضان  
 الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد  
 منكم الشهر فليصمه الآية \* (قال الشافعي) \* فافترض عليهم الصوم ثنتين  
 انه شهر والشهر عندهم ما بين الهلالين وقد يكون ثلاثين وتسعا وعشرين  
 فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين وكان في الآيتين قبله زيادة  
 تبين جماع العدد \* (قال الشافعي) \* واشبه الامور بزيادة تبين بجملة العدد  
 في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشر أن تكون زيادة في التبيين لانهم  
 لم يزلوا يعرفون بهذين العددين وجماعه كما لم يزلوا يعرفون شهر رمضان

### ﴿باب البيان الثاني﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه وادأقم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم  
 وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين الآية وقال ولا  
 جنبوا الا ما يرى سبيل حتى تغسلوا ﴿قال الشافعي﴾ فأتى كتاب الله على البيان  
 في الوضوء دون الاستنماء بالمحجارة وفي الغسل من الجنابة ثم كان أقل غسل  
 الوجه والاعضاء مرة واحدة واحتمل اهوأ كثر منها فبين رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على ان أقل غسل الاعضاء يجزى وان أقل  
 عدد الغسل مرة واحدة واذا أجزأت واحدة فالثلاث اختيار ودلت السنة على  
 انه يجزى في الاستنجاء ثلاثا أحجار ودل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يكون  
 منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على ان الكعبين والمرقين هما يغسل  
 لان الآية تحتمل أن يكونا حدين للغسل وأن يكونا أخاين في الغسل فلما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل للأعقاب من النار دل على أنه غسل  
 لا مسح ﴿قال الشافعي﴾ وقال الله تعالى ولا يؤيه له كل واحد منهما السدس

البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون \* (قال الشافعي) \* فكانت  
العلامات جبالا واما نهارا فيهما أرواح معروفة الاسماء وان كانت مختلفة  
المهاب وشمسها وقراوت نجومها معرفة المطالع والمغارب والموضع من القللك  
ففرض عليهم الاجتهاد بالتوجه شطر المسجد الحرام بما دلهم عليه مما وصفت  
فكانوا ما كانوا مجتهدين غير مزايدين أمره محل ثناء ولم يجعل لهم اذا غابت عنهم  
عن المسجد الحرام أن يصعدوا حيث شاؤوا وكذلك أخبرهم عن قضائه فقال  
أحسب الانسان أن يترك سدي والسدي الذي لا يؤمر ولا ينهى \* (قال  
الشافعي) \* وهذا يدل على أنه ليس لاحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن يقول الا بالاسنة دلل بما وصفت في هذا وفي العدل وفي جزاء الصياد ولا  
يقول بما استحسن فان القول بما استحسن شيء يحده لا على مثال سابق ومنه  
ما دل الله خلقه على الحق به ودلهم على سبيل الصواب فيه في الظاهر فوجههم  
بالقبلة الى المسجد الحرام وجعل لهم علامات يهتدون بها للتوجه اليه وأمرهم  
أن يشهدوا زوى عدل والعدل أن يعمل بطاعة الله فكان لهم السبيل الى علم  
العدل والذي يخالفه وقد وضع هذا في موضعه وقد وصفت به لأمته درجات  
أن تدل على ما وراءها مما في مثل معناها ان شاء الله تعالى

### ﴿باب إجماع البيان الاول﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه في الممتنع فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما  
استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاث ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك  
عشرة كاملة ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فكان بيننا عند  
من خوطب بهذه الآية أن صوم الثلاث في الحج والسبعة في المراجع عشرة ايام  
كاملة ثم قال الله تلك عشرة كاملة واحتملت أن تكون زياده في التبيين  
واحتملت أن يكون أعلمهم ان الثلاث اذا جعت الى السبعة كانت عشرة  
كاملة وقال وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين  
ليلة فكان بيننا عند من خوطب بهذه الآية ان ثلاثين وعشرا أربعون ليلة

فمن الله قبل لما افترض الله من طاعته فيجمع القبول لما في كتاب الله وسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم القبول لكل واحد منهما عن الله وان تفرقت  
فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما أحل وحرم وفرض وحيد باسباب متفرقة  
كما شاء جل ثناؤه لا يشل عما يفعل وهم يسئلون

### ﴿باب البيان الخامس﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت فول وجهك شطر  
المسجد الحرام وحيث ! كنتم فولوا وجوهكم شطره ﴿قال الشافعي﴾ ففرض  
عليهم حيث ما كانوا يولوا وجوههم شطره وشطره جهة في كلام العرب  
إذا قلت أقصد شطر كذا معروف أنك تقول أقصد عين كذا يعني أقصد  
نفس كذا وكذلك تلقاء جهة أي استقبل تلقاء وجهته وأن كلاهما يعني واحد  
وان كانت بالفاظ مختلفة قال خفاف بن بدبه

ألا من مبلغ عمرار سولا \* وما نغنى الرسالة شطر عمرو

﴿وقال ساعدة بن جوبة الهذلي﴾

أقول لام زنباع أقيمي \* صدور العيس شطر بي تيم

﴿وقال لقيط الأيادي﴾

وقد أظلمكم من شطر نغركم \* هول لدظم تغشاكم قطعاً

﴿وقال الساعر﴾

ان العسيب تهادي في غمارها \* فشطرها بصر العينين مسجور

﴿قال الشافعي﴾ يريد تلقاءها بصر العينين ونحوها تلقاء جهة أو قال الشافعي

وهذا كله مع غيره من أشعارهم يبين معنى أن شطر الشيء قصد عين الشيء إذا كان  
معانها في الأصواب وإذا كان مغيباً قبلها بجنابها بالتوجه إليه وذلك أكثر ما عاينته  
فيه ﴿قال الشافعي﴾ قال الله عز وجل جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات  
الليل والبحر وقال جل ثناؤه وعلامات وبالنجوم هم يهتدون ﴿قال الشافعي﴾

فذاق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وأمرهم أن يذبحوا إليه وأنما

مما ترك ان كان له ولدا لآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن  
لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن الآية ﴿قال الشافعي﴾  
فاستغنى بالتنزيل في هذا عن الخبر وغيره ثم كان لله فيه شرط أن يكون بعد  
الوصية والدين فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث

### ﴿باب البيان الثالث﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
موقوتا وقال وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقالوا الحج والعمرة لله ﴿قال  
الشافعي﴾ ثم بين على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم عدد ما فرض من  
الصلوات ومواقيتها وأسفنها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل الحج والعمرة  
وحيث يزول هذا ويثبت ويختلف سننه وتتفق ولهذا الشبهة كثير في القرآن  
والسنة

### ﴿باب البيان الرابع﴾

﴿قال الشافعي﴾ وكل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لبس فيه  
كتاب وفيما كتبناه في كتابنا هذا من ذكر ما من الله به على العباد من  
تعلم الكتاب والحكمة دليل على ان الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم  
وبين موضعه الذي وضعه الله به من دينه الدليل على ان البيان في الفرائض  
المنصوصة في كتاب الله عز وجل من أحده هذه الوجوه متما ما في الكتاب  
على غاية البيان فيه فلم يحتاج مع التنزيل فيه الى غيره ومنها ما أتى على غاية  
البيان في فرضه فافترض الله طاعة رسوله فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الله كيف فرضه وعلى من فرضه ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ومنها  
ما دينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم بلا نص كتاب ﴿قال الشافعي﴾ وكل شيء  
منها بيان في كتاب الله جل ثناؤه فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه فبطل  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته بفرض الله طاعة رسوله صلى الله عليه  
وسلم على خلقه وان رزقوا الى حكمه فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشافعي رحمه الله ومن جماع علم كتاب الله العلم بان جميع كتاب الله انما نزل بلسان  
 العرب والمعرفة بناسخ كتاب الله ومنسوخه والغرض في تنزيله والادب  
 والارشاد والاباحة والمعرفة بالموضع الذي وضع الله به نيده صلى الله عليه وسلم  
 من الابانة عنه فيما أحكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نيده صلى الله عليه  
 وسلم وما أراد بجميع فرائضه ومن أراد كل خلقه أم بعضهم دون بعض وما  
 افترض على الناس من طاعته والانتفاء الى أمره ثم معرفته ما ضرب فيها من  
 الامثال الدوال على طاعته المينة لاجتناب معصيته وترك الغفلة عن الحظ  
 والازدياد من نوافل الفضل **قال الشافعي رحمه الله** فالواجب على العالمين أن لا  
 يقولوا الامن حيث علموا وقد تكلم في العلم من لوازمك عن بعض ما تكلم  
 فيه من لكان الامساك أولى به وأقرب الى السلامة ان شاء الله فقال قائل  
 منهم ان في القرآن عربيا وعجميا **قال الشافعي رحمه الله** والقرآن يدل على أن ليس  
 من كتاب الله شيء الا بلسان العرب **قال الشافعي رحمه الله** ووجدت في هذا القول  
 من قس ذلك منه تقليدا له وترك المسئلة له عن حتمته ومسئلة غيره ممن خالفه  
 وبالتقليد أغفل من أغفله منهم والله يغفر لنا وله من قال ان في  
 القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب الى ان من القرآن خاصا يجهل  
 بعضه بعض العرب **قال الشافعي رحمه الله** ولسان العرب أوسع الالسننة مذهبا  
 وأكثرها الفاظا ولا نعلم محيط بجميع علمه انسان غير نبى الله ولكن لا يذهب  
 منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه والعلم به عند العرب  
 كالعلم بالسنة عند أهل العلم بالغة ولا نعلم رجلا جمع السنن في يده عليه  
 منها شيء فاذا جمع علم عامة أهل العلم بها اتى على السنن واذا فرق علم كل واحد  
 منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند غيره وهم في  
 العلم طيبة ات منهم الجامع لا كثرة وان ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع لا فضل مما  
 جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن  
 نطالب علمه عند غيره أهل طمعة من أهل العلم بل طاعة عند نظرائه ساذب

توجههم اليه بالعلامات التي خلقها لهم والعقول التي ركبها فيهم التي استدلوها بها  
على معرفة العلامات فكل هذا بيان ونعمة منه جل ثناؤه وقال جل ثناؤه  
وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله وقال جل ثناؤه من ترضون  
من الشهداء ولا يأتى الشهادة إذا دعوا فإبان أن العدل العامل بطاعته  
فمن رأوه على ما لا يمكن عدلا ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل وقال جل  
ثناؤه ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من  
النعم بحكم به ذوو عدل منكم هديا بالغ الكعبة فكان المثل على الظاهر أقرب  
الاشياء شيئا في العظم من البدن (وانتقلت) مذاهب من تكلم في الصيد من  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أقرب الاشياء شيئا من البدن فنظرنا  
الى ما قتل من ذوات الصيد أى شئ كان من النعم أقرب منه شيئا فديناه به ولم  
يحتمل المثل من النعم القيمة قيمياله فيه مثل في البدن من النعم الاستكراه باطنا  
فكان الظاهر الاعم أولى المعنيين بها **وقال الشافعي** وهذا الاجتهاد الذى  
يطلبه المحاكم بالدلالة على المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت  
قبل هذا على ان ليس لاحد أبدا أن يقول فى شئ حل ولا حرم الا من جهة العلم  
وجهة العلم الخبر فى الكتاب أو السنة أو الاجماع أو القياس (ومعنى هذا الباب)  
معنى القياس لانه يطلب فيه الدليل على صواب القبلة والعدل والمثل  
والقياس ما طالب بالدلائل على موافقة الخبر المتقدم من الكتاب أو السنة لانهما  
علم الحق المفترض طلبه **كطالب** ما وصفت قبله من القبلة والعدل والمثل  
وموافقة تكون من وجهين أحدهما ان يكون الله أو رسوله صلى الله عليه  
وسلم حرم الشئ منه منصوصا أو أحياه لمعنى فاذا وجدنا ما فى مثل ذلك المعنى فقيما  
لم ينص فيه به عنه كتاب الله ولا سنة أو لئلا أو حرماه لانه فى معنى الحلال  
أو المحرام أو نجد الشئ يشبه الشئ منه والشئ من غيره ولا نجد شيئا أقرب بدشها  
من أحدهما فلنحتمل بأولى الاشياء به شيئا كما قلنا فى الصيد **وقال الشافعي** وفى  
العلم وجهان الاجماع والاختلاف وهما موضوعان فى غير هذا الموضع **وقال**

حرف واحد بل كل لسان تبع للسانه وكل أهل دين قبله فعلمهم اتباع دينه  
دين الله ذلك في غير آية من كتابه قال الله عز وجل وانه لتنزيل رب العالمين  
به الروح الامين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين وقال  
ذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم  
رى ومن حولها وقال حم والكتاب المبين إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلهم  
يعلون وقال قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون وقال الشافعي في وقام  
ثم بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن نفى عنه جل ثناؤه  
لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال جل ثناؤه ولقد نعلم أنهم  
يولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين  
ل ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي وقال  
شافعي وعرفنا قدره بما خصنا به من كتابه فقال لعلهم لا يسمعون  
سكنا الآية وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم الآية \* قال  
شافعي وكان مما عرف الله نبيه صلى الله عليه وسلم من انعامه عليه أن قال  
له ذلك وأقومك فخص قومه بالذكاء بكتابه وقال وانذر عشيرتک  
قربین وقال لتنذر أم القرى ومن حولها وأم القرى مكية وهي بلدة وبلد  
مه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضى أن  
يروا باللسان العربي لسان قومه منهم خاصة وقال الشافعي في فعلى كل مسلم  
يتعلم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به أن لا إله الا الله وأن محمدا  
ربه ورسوله ويتلو به كتاب الله وينطق بالذکر فيما افترض عليه من التكبير  
ربه من التسبيح والتشهد وغير ذلك فما زاد من العلم باللسان الذي  
له الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا كما عليه ان يتعلم  
مسألة والذکر فيها ويأتى البيت وما أمر بآياته ويتوجه لوجهه لئلا  
يكون تبعاع فيما افترض عليه ويندب اليه لا متبعوا وقال الشافعي في وإنما  
تبعوا وصفت من ان القرآن نزل بلسان العرب دون غيره لانه لا يعلم من

عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأتى هو وأما  
فيمتد درجة العلماء بحججها وهم درجاة فيما وعوامتها وهكذا لسان العرب  
عند خاصتها وعوامتها لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها ولا يعلمه إلا من  
قبله عنها ولا يشركها فيه إلا من اتبعها في تعلمها فمن قبله منها فهو من أهل  
لسانها وإنما صار غيرهم من غير أهلها بتركها فإذا صار إليه صار من أهلها وعلم  
أكثر الناس في أكثر العرب أنهم من علم أكثر السنن في أكثر العلماء  
وقال الشافعي رحمه الله فان قال قائل فقد نجد من الجهم من ينطق بالشيء من لسان  
العرب فذلك يشتمل ما وصفت من تعلمه منهم فان لم يكن ممن تعلمه منهم فلا  
يوجب نطقه إلا بالقليل منه ومن نطق بالقليل منه فهو تابع للعرب فيه ولا  
يتركها إذا كان اللفظ قبل تعلمها أو نطق به موضوعا أن يوافق لسان الجهم  
أو بعضها دليل من لسان العرب كما يتفق القليل من السنة الجهم المتباينة في  
أكثر كلامها مع تماثل ديارها واختلاف ألسنتها وبعد الأوامر بينها وبين  
من وافقت بعض لسانها منها رحمه الله الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الحججة في أن  
كتاب الله محسن بلسان العرب ولا يخالطه فيه غيره فالحجة فيه كتاب الله قال  
الله عز وجل وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه فان قال قائل فان الرسل  
قبل محمد صلى الله عليه وسلم كانوا يرسلون إلى قومه خاصة وان محمد صلى الله  
عليه وسلم بعث إلى الناس كافة فقد يشتمل أن يكون بعث بلسان قومه خاصة  
دون السنة الجهم ويكون على الناس كافة أن يتعلموا لسانه أو ما أطاقوا منه  
ويشتمل أن يكون بعث بألسنتهم فهل من دليل على أنه بعث بلسان قومه خاصة  
دون السنة الجهم رحمه الله الشافعي رحمه الله فالدلائل على ذلك بينة في كتاب الله في غير  
موضع في القرآن قال الشافعي رحمه الله فإذا كانت السنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم  
عن بعضهم فلا بد من أن يكون بعضهم تبع البعض وان يكون الفضل في اللسان  
المتبع على التابع وأما الأسس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي صلى  
الله عليه وسلم فلا يجوز ولا بد من أن يكون أهل لسانه اتباعا لأهل لسان غير لسانه



من لسانها وبلسانها أنزل الكتاب وجاءت السنة فتكاف القول في علمها  
تكاف ما يجهل به من تكاف ما جهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته  
للصواب ان وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم وكان بخطأه غير  
معذور إذ نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيه

﴿باب بيان ما نزل من الكتاب مما يراد به العام ويدخله الخصوص﴾  
﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل  
وقال جل ثناؤه خالق السموات والأرض وقال وما من دابة في الأرض إلا على  
الله رزقها فهذا عام لا خاص فيه ﴿قال الشافعي﴾ فكل شيء من سماء وأرض  
وذى روح وشجر وغير ذلك فالله خلقه وكل دابة فعلى الله رزقها ويعلم مستورها  
ومستودعها وقال الله ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن  
يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه وهذا في معنى الآية التي  
قبلها وإنما أريد به من أطاق الجهاد من الرجال وابس لأحد منهم أن يرغب  
بنفسه عن نفس النبي صلى الله عليه وسلم أطاق الجهاد أولم يطقه ففي هذه الآية  
الخصوص والعموم وهذا في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين  
من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية  
الظالم أهلها الآية ﴿قال الشافعي﴾ وهكذا قول الله جل ثناؤه حتى إذا أتيا  
أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما وفي هذه الآية دلالة والله أعلم  
على أنه لم يستطعما كل أهل القرية فهي في معنهما وفيها وفي القرية الظالم  
أهلها خصوصاً لأن كل أهل القرية لم يكن ظالماً قد كان فيهم المسلم ولستهم  
كانوا فيها مكثورين وكانوا فيها الأقل ﴿قال الشافعي﴾ وفي القرآن نظائر  
لهذا يكتب في هذا إن شاء الله منها وفي السنة له نظائر مضمومة في مواضعها

﴿باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى  
وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال جل ثناؤه

ايضاح جمل علم الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب وكثرة وجوده ومعانيه وتفرقها ومن علمه انفت عنه الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على ان القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيب للمسلمين والنصيحة لهم فرض لا ينبغي تركه أو أدراك نافلة خير لا يدعها إلا سفة نفسه وترك موضع خطه فكان يجمع مع النصيحة لهم القيام بآية الحق وكان القيام بالحق ونصيحة المسلمين طاعة الله وطاعة الله جامعة لأنهما قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن زياد بن علاقة قال سمعت ابن عبد الله الجلي يقول بايعت النبي صلى الله عليه وسلم على النصح لكل وأخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي ثم الدارقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة الدين النصيحة للمسلمين وعاشتم **وقال الشافعي رحمه الله** غلب الله بكتاب العرب بلسان على ما تعرف من معانيها وكان ما تعرف من معانيها اتساع لسانها فغشيتها أن يحاط بالثاني منه عامنا ظاهر إرادته العام الظاهر ويسه بآول هـ إذ أنه عن آخره وعامنا ظاهر إرادته العام ويدخله الخاص فيسه على هـ هذا ببعض ما خوطب به فيه وعامنا ظاهر إرادته الخاص وظاهر إيعام في سياقه أنه يراد به غير ظاهره وكل هـ هذا موجود علمه في أول الكتاب أو وسطه أو آخره وتبتدئ الشيء من كلامها تبين أول لفظها فيه وآخره وتبتدئ الشيء من كلامها تبين آخر لفظها فيه عن أوله وتبتدئ بالشيء تعرفه بالمعنى دون الايضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هـ عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها وتسمى الزاوية بالاسماء الكثيرة ويسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة وكان هـ هذه الوجود التي وصفت اجتماعها في معرفة أهل العلم منها به وان اختلفت أسباب معرفتها معرفة واضحة عندها ومستكرا عند غيرها فمن جهل هـ

نفرو على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كان محججا في لسان  
 العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وإنما الذين قالوا لهم ذلك أربعون نفرو  
 أن الناس قد جمعوا اليهم يعنون المنصرفين عن أحد وانما هم جماعة غير كثير  
 من الناس المجامعون منهم غير المجموع لهم والخبرون للمجموع لهم غير  
 الطائفتين والاكثر من الناس في بلادهم غير المجامعين ولا المجموع لهم ولا  
 الخسبرين وقال الله جل ثناؤه يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له أن الذين  
 تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئا  
 لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ﴿قال الشافعي﴾ فخرج اللفظ  
 عام على الناس كلهم وبين عند أهل العلم بلسان العرب منهم أنه انما يريد  
 بهذا اللفظ العام المخرج بعض الناس دون بعض لانه لا يخاطب به هذا الامن  
 يدعو من دون الله الها آخر تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا ولان فيه من  
 المؤمنين المغرورين على عقولهم وغير البالغين من لا يدعوه الله الها ﴿قال  
 الشافعي﴾ وهذه في معنى الآية قبلها عند أهل العلم باللسان والآية قبلها  
 أوضح عند غير أهل العلم لكثرة الدلالات فيها ﴿قال الشافعي﴾ قال الله  
 جل ثناؤه ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس فالعلم يحيط ان شاء الله أن  
 الناس كلهم لم يحضروا عرفة في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم  
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخاطب بهذا ومن معه ولكن صحب من  
 كلام العرب أن يقال أفيضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس  
 ﴿قال الشافعي﴾ وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها وهي عند العرب  
 سواء والآية الأولى أوضح عندهم من يجهل لسان العرب من الثانية والثالثة  
 أوضح عندهم من الثالثة وليس يختلف عند العلماء من العرب ووضح هذه  
 الآيات مع الان أفل البيان عندها كاف من كثرة انما يريد السامع فهم  
 قول القائل فاذل ما به هم به كاف عنده ﴿قال الشافعي﴾ وقال الله عز وجل  
 وقودها الناس والحجارة فدل كتاب الله على انه انما أراد وقودها بعض الناس

كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات  
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر  
 وقال جل ثناؤه إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا \* (قال الشافعي) \*  
 فبين في كتاب الله أن في هاتين الآيتين العموم والخصوص فاما العموم  
 منه ما في قوله تعالى أنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل  
 لتعارفوا فكل نفس خاطبت به هذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقبلة وبعده مخلوقة من ذكر وأنثى وكلها شعوب وقبائل والخاص منها في قول  
 الله أن أكرمكم عند الله أتقاكم لان التقوى انما تكون على من عقلها وكان  
 من أهلها من البالغين من بنى آدم دون الخلقين من الدواب سواهم ودون  
 المغلوبين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل التقوى منهم فلا  
 يجوز أن يوصف بالتقوى وخلافها الا من عقلها وكان من أهلها أو خالفها  
 فكان من غير أهلها \* (قال الشافعي) \* والكتاب يدل على ما وصفت وفي  
 السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن  
 النائم حتى يستيقظ والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق \* (قال الشافعي) \*  
 وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة على البالغين دون من لم يبلغ ومن  
 بلغ ممن غلب على عقله ودون الحمض في أيام حمضهن

\* (باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به الخاص) \*

\* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا  
 لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل \* (قال الشافعي) \* فاذا  
 كان من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا غير من جمع لهم من الناس وكان  
 المخبرون لهم ناسا غير من جمع لهم وغير من معه ممن جمع عليه وكان الجامعون  
 لهم ناسا فالدلالة في القرآن بينة بما وصفت من انه اتما جمع لهم بعض الناس  
 دون بعض والعلم محيط ان لم يجمع لهم الناس كلهم ولم يجبرهم الناس كلهم ولم  
 يكوّنواهم الناس كلهم بل قال الشافعي رحمه الله ولما كان اسم الناس يقع على ثلاثة

في الحالات وكان عام المخرج فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه إنما أراد به بعض الوالدين والمولودين والازواج دون بعض وذلك أن يكون دين الوالدين والمولودين والزوجين واحدا ولا يكون الميراث منها قاتلا ولا مملوكا وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين فابان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الوصايا يقتصر بها على الثلث لا يتعدى ولا هل الميراث الثلثان وأبان أن الدين قبل الوصايا والميراث وأن لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي أهل الدين دينهم ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس لم يكن ميراث الامن بعد وصية أو دين ولم تعد الوصية أن تكون مبدأة على الدين أو تكون والدين سواء \* وقال الله جل ثناؤه إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى قوله الى الكعبين فقصد جل ثناؤه قصد القدمين بالغسل كما قصد الوجه واليدين فكان ظاهر هذه الآية أنه لا يجزئ في القدمين الا ما يجزئ في الوجه من الغسل أو الرأس من المسح وكان يحتمل أن يكون أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض فلما مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين وأمر به من أدخل رجله في الخفين وهو كامل الطهارة دلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه إنما أريد بغسل القدمين أو مسحهما بعض المتوضئين دون بعض

### باب

\* قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا ذلك من الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا قطع في ثرو ولا كفرة بل ذلك على أن لا يقطع الا من سرق من حرزوين أن لا يقطع الا من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا \* وقال الله جل ثناؤه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الاماء فاذا أحصن وان أتت بغاثة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب قبل القرآن على أنه إنما أراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم القديس من الزناة ولم يجلده دلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن

لنقول الله جل ثناؤه ان الذين سبقتم لهم مننا المحسنى أولئك عندهم معدون

﴿باب الصنف الذي يبين سباقه مناه﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه واسألهم عن القرية التي كانت

حاضرة البحر اذ يعدون في السبت اذ تأتيتهم حينئذ يوم سبتهم شرعا

لا يسبتون لا تأتيتهم كذلك نبأهم بما كانوا يفسقون ﴿قال الشافعي﴾ فإنا

جل ثناؤه ذكر الامر بمسئلتهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر فلما

أذيع عدون في السبت الى آخر الآية دل على انه انما أراد أهل القرية

القرية لا تكون عادة ولا وسقة بالعدوان في السبت ولا غيره وانه انما

بالعدوان أهل القرية الذين أبلاهم بما كانوا يفسقون وقالوكم قصصنا

قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعد ما قوموا آخرين فلما أحسوا بأبأس اذهم

يركضون ﴿قال الشافعي﴾ وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فقد

قسم القرية فلما ذكر أنها ظالمة بان للسامع أن الظالم انما هو أهلها

منازلها التي لا تظلم ولما ذكر القوم المنسئين بعدها وذكر احساسهم الب

عند القسم أحاط العلم أنه انما أحس البأس من يعرف البأس من الآدم

﴿باب الصنف الذي يدل لفظه على باطنه دون ظاهره﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه وهو يحكي قول اخوة يوسف لا يهيم

شهدنا الايمان وما كنا للغيب حافظين واسأل القرية التي كافيا والغير

أقبلنا فمأونا والصادقون ﴿قال الشافعي﴾ فهذه الآية في مثل معنى الآية

قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان انهم انما يخاطبون أباهم بمسئلة أهل

القرية وأهل العير لان القرية والعير لا ينفصلان عن صدقهم

﴿باب ما تزل عامدا لت السنة خاصة على أنه براديه الخاص﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه ولا يؤيه لـكل واحد منهما السدس

ترك الى قوله فان كان له اخوة فسلامه السدس وقالوا لكم نصف ما

أزواجكم الى قوله فلهم الثمن مما تركتم فأبان أن للوالدين وللأزواج ما

باب بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
وقال الشافعي رحمه الله تعالى وضع الله رسوله صلى الله عليه وسلم من دينه وفرضه وكتابه  
الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علما لدينه بما افترض من طاعته وحرم  
من معصيته وأبان من فضيلته بما قرن من الايمان برسوله مع الايمان به فقال  
جل ثناؤه فاتمروا بالله ورسوله ولا تقولوا ثلاثة انتم وانما خير الحكم انما الله اله واحد  
سبحانه أن يكون له ولد وقال الله جل ثناؤه انما المؤمنون الذين آمنوا بالله  
ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه فجعل كمال ابتداء  
الايمان الذي ماسوا به تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه فلو آمن عبده ولم يؤمن  
برسوله لم يقع عليه اسم كمال الايمان أبدا حتى يؤمن برسوله صلى الله عليه وسلم  
معه وهو كذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من امتحنه للايمان  
وقال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن هلال بن أسامة عن عطاء بن يسار  
عن عمر بن الحكم قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة فقلت  
يا رسول الله على رقية أفأعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أين الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله فقال اعتهقها  
الشافعي رحمه الله تعالى وهو معاوية بن الحكم كذلك رواه غير مالك وأظن الكارحة  
الله لم يحفظ اسمه وقال الشافعي رحمه الله تعالى ففرض الله عز وجل على الناس اتباع وجهه  
وسنن رسوله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه ربنا وأبعث فيهم رسولا  
منهم يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم انك أنت العزيز  
الحكيم وقال كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياته وتناويزكم ويمكنكم  
الكتاب والحكمة ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون وقال لقد امن الله على المؤمنين  
اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب  
والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين وقال وهو الذي بعث في الامم  
رسولا منهم الآية وقال واذا كررنا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب  
والحكمة يعظكم به وقال وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن

المراد بجلد المائة من الزناة المحران البكران وعلى ان المراد بالقطع في السرقة  
من سرق من حزو وباغت سرقته ربع دينار دون غيره - ما من لزمه اسم سرقة  
أوزنا \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله  
خمسه وللرسول ولذي القربى الآية فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بنو هاشم و بنو المطلب سهم ذى القربى دلت سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على أن ذال القربى الذين جعل الله لهم سهمان من الخمس بنو هاشم  
وبنو المطلب دون غيرهم وكل قرشي ذو قرابة و بنو عبد شمس مساوية بنى  
المطلب فى القرابة وهم معا بنو أم وأب وان انفرد بعض بنى المطلب بولادة من  
بنى هاشم دونهم فلما لم يكن السهم لمن انفرد بالولادة من بنى المطلب دون من لم  
تصبه ولادة بنى هاشم منهم دل ذلك على انهم انما أعطوا خاصة دون غيرهم  
لقرابة حزم النسب مع كينونتهم معا مجتمعين فى نصر النبي صلى الله عليه وسلم  
بالشعب وقبيلة وبعده وما أراد الله بهم خاصة ولقد ولد بنو هاشم فى  
قرية فها أعطى أحدهم بولادتهم من الخمس شيئا وبنو نوفل مساو يتهم فى  
حزم النسب وان انفردوا بأنهم بنو أم دونهم (قال الشافعي) قال الله جل  
ثناؤه واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمس وللرسول الآية (قال الشافعي)  
فلما أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم السلب لاقتال فى الاقبال دلت سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الغنمة الخموسة فى كتاب الله عز وجل غير  
السلب اذا كان السلب مغنوما فى الاقبال دون الاسلاب الماخوذة فى غير  
الاقبال وأن الاسلاب الماخوذة فى غير الاقبال غنمة تخمس مع ما سواها من  
الغنمة بالسنة (قال الشافعي) ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر  
قطعنا كل من لزمه اسم سرقة وضربنا مائة كل من زنى بكرا أو ثيبا واعطينا  
سهم ذى القربى من بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم قرابة ثم خلاص ذلك  
الى طوائف من العرب لان له فيهم وشائج أرحام وخصنا السلب لانه من المغنم  
مع ما سواه من الغنمة .



الامر الذين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لاطاعة مطلقة بل طاعة مستثنى  
فيها لهم وعليهم فقال وان تنازعتم في شئ فردوه الى الله يعني ان اختلفتم في  
شئ **وقال الشافعي** وهذا ان شاء الله كما قال في أولى الامر الا أنه يقول فان  
تنازعتم في شئ يعني والله أعلم لمهم وأمرؤهم الذين أمر واطاعتهم فردوه الى  
الله والرسول يعني والله أعلم الى ما قال الله والرسول ان عرفتموه فان لم تعرفوه  
سألتم الرسول عنه اذا وصلتم اليه أو من وصل منكم اليه لان ذلك الغرض  
الذي لا منازعة لكم فيه لقول الله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى  
الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم **وقال الشافعي** ومن تنازع  
من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم رد الامر الى قضاء الله ثم قضاء رسوله صلى  
الله عليه وسلم وان لم يكن فيما تنازعوا فيه قضاء نصافيهما ولا في واحد منهما  
ردوه قسماً على أحدهما كما وصفت من ذكر القبلة والعدل والمثل مع ما قال الله  
في غير آية مثل هذا المعنى **قال الله جل ثناؤه** ومن يطع الله والرسول  
فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين  
وحسن أولئك رفيقاً وقال يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ورسوله

**باب ما أمر الله جل ثناؤه به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم**

**وقال الشافعي** قال الله جل ثناؤه ان الذين يمايعونك انما يمايعون الله يد الله  
فوق أيديهم فمن نكث فانما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد الله  
فسيؤتيه أجراً عظيمًا **وقال الشافعي** قال الله ومن يطع الرسول فقد أطاع الله  
فاعلمهم أن بيعتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيعتهم وكذلك أعلمهم ان طاعته  
طاعته وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في  
انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً **وقال الشافعي** انزلت هذه الآية فيما  
بلغنا والله أعلم في رجل خاصم الزبير في أرض فتضى النبي صلى الله عليه وسلم  
بها الزبير وهذا القضاء سنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحكام منصوص  
في القرآن قال الشافعي والقرآن يدل والله أعلم على ما وصفت لانه لو كان قضاء

تعلم وكان فضل الله عليك عظيما وقال واذا كن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله  
والحكمة الآية \* (قال الشافعي) \* فذكر الله عز وجل الكتاب وهو  
القرآن وذكر الحكمة فسمعت من أروى من أهل العلم بالقرآن يقول  
الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* وهذا يشبه ما قال  
والله أعلم لأن القرآن ذكر واتبعته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه منته على خلقه  
بتعليمهم الكتاب والحكمة فلم يحز والله أعلم أن يقال إن الحكمة ههنا الاسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله وإن الله افترض  
طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتم على الناس اتباع أمره فلا يجوز أن  
يقال لقول الله فرض الالكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وذلك لما وصفنا من أن الله جل ثناؤه جعل الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم  
مقرونا بالإيمان به وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم مبدئية عن الله عز وجل معنى  
سأراد ودليلا على خاصه وعامه ثم قرن الحكمة بكتابها فاتبعها إياه ولم  
يجعل هذا الأحكام من خلقه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب فرض الله طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله

ومنذ كورة وحدها \*

قال الشافعي \* قال الله جل ثناؤه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى  
الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد  
ضل ضالا مبينا وقال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول  
وأولى الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول \* (قال الشافعي) \*  
فقال بعض أهل العلم أولو الأمر أمراء سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم  
وهكذا أخبرنا عدد من أهل التفسير وهو يشبه ما قال والله أعلم لأن من كان  
حول مكة من العرب لم يكن يعرف أماراة وكانت تأنف أن تعطى بعضها بعضا  
طاعة الأماراة فلما دانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالطاعة لم تكن ترى  
ذلك يصلح لغير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فأمر وأن يطيعوا أولى

﴿قال الشافعي﴾ وشهد له جل ثناؤه باستسائه بما أمر به والهدى في نفسه  
وهدايته من اتبعه فقال وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري  
مال الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا لمن شاء من عبادنا وإنك  
لتمهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض  
وقال ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت بطائفة منهم أت يضلوك وما يضلون  
الا أنفسهم وما يضر ونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك  
ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيما ﴿قال الشافعي﴾ فإبان الله جل ثناؤه  
أن قد فرض على نبيد صلى الله عليه وسلم اتباع أمره وشهد له بالإبلاغ عند وشهد  
به لنفسه وتغنن شهادته به تقر بالي الله بالإيمان به وتوسلا إليه بتصديق كلماته  
﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد عن عمر بن أبي عمرو  
سولى المطاب عن المطاب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال  
ما تركت شيئا مما أمركم الله به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا  
وقد نهيتكم عنه ﴿قال الشافعي﴾ وما أعلمنا الله مما سبق في علمه وحكم قضائه  
الذي لا يرد من فضله عليه ونعمته أنه منعه من أن يمهوا به أن يضلوه فأعلمه  
أنهم لا يضر ونه من شيء وفي شهادته له بأنه يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله  
والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره وفيما وصفت من فرضه طاعته وتأكده  
أيها في الآسى التي ذكرت ما أقام الله به المحجة على خلقه بالتسليم لحكم رسوله  
واتباع أمره ﴿قال الشافعي﴾ وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله  
فيه حكم فحكم الله سنه وكذلك أخبرنا الله في قوله وإنك لتمهدي إلى صراط مستقيم  
﴿قال الشافعي﴾ وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وسن فيما  
ليس فيه بعينه نص كتاب وكل ما سن فقد انزما الله اتباعه وجعل في اتباعه  
طاعته وفي العزود عن اتباعه معصيته التي لم يذرها خافا ولم يجعل له من  
اتباع سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخرجا لما وصفت وما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرنا سالم أبو

كان حكمه موصوفاً بكتاب الله وأشبهه ان يكونوا اذا لم يسلموا لحكم  
ته نصا غير مشكل كل الامرائهم ليسوا بمؤمنين اذ ردوا حكم التنزيل اذا لم  
\* وقال جل ثناؤه لا تجعلوا دعااء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا قد  
ه الذين يتسللون منكم لو اذال فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم  
يصيبهم عذاب اليم وقال واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا  
نهم معرضون وان يكن لهم الحق يا تو اليه مدعنين الى قوله فأولئك  
رون وقال الشافعي رحمه فاعلم الله الناس في هذه الآية ان دعاءهم  
لن الله صلى الله عليه وسلم ليحكم بينهم دعاء الى حكم الله لان الحكم بينهم  
لن صلى الله عليه وسلم فاذا سلوا لحكم النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا  
ل الله وأنه أعلمهم أن حكمه حكمه على معنى افتراضه حكمه وما سبق  
حل ثناؤه من اسعاده اياه بعصمته وتوقيفه وما شهد به من هدايته  
أمره فاحكم فرضه بازام خلقه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم واعلامهم  
بتمه فجميع لهم ان أعلمهم أن الفرض عليهم اتباع أمره وأمر رسول الله صلى  
وسلم معا وان طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم طاعته ثم أعلمهم أنه فرض  
وله صلى الله عليه وسلم اتباع أمره جل ثناؤه  
أبأن الله خلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى اليه وما شهد به  
به من اتباع ما أمره به ومن هداه وانه هاد لمن اتبعه

لشافعي رحمه قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي اتق الله  
الكافرين والمنافقين ان الله كان عليهما حكيمًا واتبع ما يوحى اليك من  
الله كان بما تعملون خبيرًا وقال تعالى واتبع ما يوحى اليك من ربك  
هو وأعرض عن المشركين وقال ثم جاء لناك على شريعة من الامم فاتبعها  
أهواء الذين لا يعلمون وقال الشافعي رحمه فاعلم الله رسول الله صلى الله عليه  
عليه بما سبق في علمه من عصمته اياه من خلقه فقال يا أيها الرسول بلغ  
ايك من رسلنا وان لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس

وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم الله عنه الا وقد نهيتكم عنه الا وان الروح  
الامين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها فاجعلوا في الطلب  
﴿قال الشافعي﴾ فكان ما ألقى في روعه سنة وهي الحكمة التي ذكرها  
الله عز وجل وما نزل به عليه كتاب فهو كتاب الله وكل جاءه من نعم الله جل  
ثناؤه كما أراد الله وكل جاءه به النعم بجموعها العسمة وتنفرد بانها في أمر رب بعضها  
غير بعض ﴿قال الشافعي﴾ ونسأل الله العسمة والتوفيق وأى هذا  
كان فقديري الله أنه فرض فيه طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجعل  
لأحد من خلقه عذرا بخلاف أمر عرفه من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأن قد جعل الله بالناس كلهم الحاجة إليه في دينهم وأقام عليهم بختهم بما دلهم  
عليه من تبيين سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني ما أراد الله بفرائضه في  
كتابه ليعلم من عرف منها ما وصفه أن سنته صلى الله عليه وسلم اذا كانت سنة  
مبينة عن الله معني ما أراد الله من مفروضة فيما فيه كتاب يتلونه وقيام ليس فيه  
نص كتاب أحوى وهي كذلك أين كانت لا يختلف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بل هو لازم بكل حال ﴿قال الشافعي﴾ وكذلك قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في حديث أبي رافع الذي كتبناه قبل هذا ﴿قال الشافعي﴾  
وساذ كر ما وصفنا من السنة مع كتاب الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب  
بعض ما يدل على جملة ما وصفنا منه ان شاء الله ﴿قال الشافعي﴾ فأول  
ما ينبغي به من ذكر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر  
الاستدلال بسنته ثم علم الناسخ والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض  
المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض المجمل  
الى أبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل كيف هي وموافقتها  
ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام والعام الذي أراد به الخاص ثم ذكر  
سنته فيما ليس فيه نص كتاب

﴿باب ابتداء النسخ والمنسوخ﴾

النضر مولى عمر بن عبد الله سمع عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر  
من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه  
قال سفيان وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله مرسل  
**وقال الشافعي** في الأريكة المبركة **وقال الشافعي** وسنن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مع كتاب الله وجهان أحدهما نص كتاب الله فاتبعه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم كما أنزل الله والآخرة جله بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه عن  
الله معنى ما أراد بالجملة وأوضح كيف فرضها أعماماً خاصاً وكيف أراد أن يأتي  
به العباد وكلاهما اتبع فيه كتاب الله **وقال الشافعي** فلم أعلم من أهل العلم  
مخالفاً في أن سنن النبي صلى الله عليه وسلم من ثلاثة وجوه فاجمعوا منها على  
وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبين  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نص الكتاب والآخرة مثل ما أنزل الله فيه  
جمله كتاب فبين عن الله معنى ما أراد وهذا الوجهان اللذان لم يخالفا فيهما  
والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس فيه نص كتاب فبينهم  
من قال جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن  
يسن فيما ليس له فيه نص كتاب ومنهم من قال لم يسن سنة قط الأولى أصل في  
الكتاب كما كانت سنته لتبين عدد الصلاة وعملها على أصل جملة فرض الصلاة  
وكذلك ما سن فيه من البيوع وغيرها من الشرائع لأن الله قال لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل وقال وأحل الله البيع وحرم الربى فأحل وحرم فاتباع فيه  
عن الله كما بين الصلاة ومنهم من قال بل جاءته به رسالة الله فأنبت سنته بفرض  
الله ومنهم من قال ألقى في روعه كل ما سن وسنته الحكمة التي ألقى في روعه  
عن الله عز وجل قال فكان ما ألقى في روعه سنته عن الله **وقال الشافعي**  
أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدناوردي عن عمر بن أبي عمر ومولى المطلب  
ابن حنطب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا

ولما حدث الله لرسول الله صلى الله عليه وسلم في أمر من فيه غير ما سن فيه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما أحدث الله اليه حتى يتبين للناس أن له سنة  
 ناسخة التي قبلها مما يخالفها وهذا مذكور في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم \* (قال  
 الشافعي) \* فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على أن القرآن ينسخ  
 القرآن لانه لا مثل للقرآن فأوجدنا ذلك في السنة \* (قال الشافعي) \* فيما  
 وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 دليل على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلت عن الله عز وجل  
 فمن اتبعها فبكتاب الله اتبعها ولا تجد خيرا الزمه الله خلقه نصا ينادي الا كتابه  
 ثم سنة فيه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت لا شبه لها من قول  
 خلق من خلق الله لم يجز أن ينسخها الا ما لها ولا مثل لها غير سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لان الله لم يجعل لأدعي بعده ما جعل له بل فرض الله على خلقه  
 اتباعه فالزمهم أمره فالخلق كلهم له تبع ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض  
 عليه اتباعه ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن  
 له خلافها ولم يقدّم مقام أن ينسخ شيئا منها فان قال أفيجتمل أن يكون له سنة  
 مأثورة قد نسخت ولا تؤثر السنة التي نسختها فلا يجهل هذا وكيف يجهل أن  
 يؤثر ما وضع فرضه ويترك ما يلزم فرضه ولو جاز هذا خرجت عامة السنن  
 من أيدي الناس بأن يقولوا لعلماء فسوخة وليس ينسخ فرض أبدا الا  
 أثبت مكانه فرض كما نسخت قبلة بيت المقدس فاثبت مكانها الكعبة وكل  
 منسوخ في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا \* فان قال قائل  
 هل تنسخ السنة بالقرآن \* قيل لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي صلى  
 الله عليه وسلم فيه سنة تبين أن سنته الاولى منسوخة بسنته الاخرى حتى تقوم  
 الحجة على الناس بان الشئ ينسخ بمثله \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل  
 ما الدليل على ما تقول مما وصفت فما وصفت من موضوع من الابانة عن الله  
 معنى ما أراد الله بفرائضه خاصة وما وصفت في كتابي هذا والله لا يقول

وقال الشافعي رحمه الله جل ثناؤه خالق الحلق المسبق في علمه مما اراد بخلقهم  
 وبهم لا معقب لحكمه وهو سرّيع الحساب وأنزل عليهم الكتاب تبياناً  
 لكل شيء وهدي ورحمة وفرض فيه فرائض أثبتوا أخرى نسخها رحمة لخلقهم  
 بالتخفيف عنهم وبالتوسعة عليهم من زيادة فيما ابتدأهم به من نعمه وأثابهم  
 على الانتهاء إلى ما أثبت عليهم جنته والنجاة من عذابه فعمهم رحمة فيما  
 أثبت ونسخ فله الحمد على نعمه **قال الشافعي رحمه الله** وأبان الله لهم أنه إنما نسخ  
 ما نسخ من الكتاب بالكتاب وإن السنة لا تكون ناسخاً للكتاب وانما هي  
 تبع للكتاب يمثل ما نزل به نصاً ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جلاً \* قال الله  
 جل ثناؤه وإذا تلى عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن  
 غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى إلي  
 أفى أخاف أن عصيت ربي عذاب يوم عظيم **قال الشافعي رحمه الله** فأخبر الله أنه  
 فرض على نبيّه صلى الله عليه وسلم اتباع ما يوحى إليه ولم يجعل له تبيدّيه من  
 تلقاء نفسه وفي قوله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي بيان ما وصفت من  
 أنه لا يفسخ كتاب الله إلا كتابه كما كان المبتدئ لفرضه فهو المزيل المثبت لما  
 بشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لأحد من خلقه وكذلك قال محمد والله ما يشاء  
 ويثبت وعنده أم الكتاب **قال الشافعي رحمه الله** وقد قال بعض أهل العلم في هذه  
 الآية والله أعلم دلالة على أن الله جعل لرسوله صلى الله عليه وسلم أن يقول من  
 تلقاء نفسه بتوقيفه فيما لم ينزل به كتاباً والله أعلم **قال الشافعي رحمه الله** وقد قيل  
 في قول الله محمد والله ما يشاء بمحرف فرض ما يشاء ويثبت فرض ما يشاء \* **قال**  
**الشافعي رحمه الله** وهذا يشبه ما قيل والله أعلم وفي كتاب الله دلالة عليه \* قال الله  
 عز وجل ما ننسخ من آية أو ننسها أن تأتي بخير منها أو مثلها فأخبر الله أن نسخ  
 لقرآن وتأخير أنزله لا يكون إلا بقرآن مثله وقال وإذا بدلنا آية مكان آية  
 والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفسر \* **قال الشافعي رحمه الله** وهكذا سنة  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم



فتاب عليكم فاقروا ما تيسر منه واقسموا بالصلاة وآتوا الزكاة ﴿قال الشافعي﴾  
ولما ذكر الله بعد أمره بقيام الليل نصفه الا قليلا والزيادة عليه فقال أدنى من  
ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وظائف من الذين معك خفف فقال علم أن سيديكون  
منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون  
يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فكان بيننا في كتاب الله نسخ قيسام  
الليل ونصفه والنقصان من النصف والزيادة على النصف بقول الله فاقروا  
ما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ ثم احتمل قول الله فاقروا ما تيسر منه معنيين  
أحدهما أن يكون فرضا ثابتا لانه أزيل به فرض غيره والاخر أن يكون  
فرضا منسوخا أزيل به غيره كما أزيل به غيره وذلك لقول الله جل ثناؤه ومن  
الليل فتهجد به نافلة لك الآية فاحتمل قوله ومن الليل فتهجد به نافلة لك  
أن يتهجد به غير الذي فرض عليه مما تيسر منه ﴿قال الشافعي﴾ فكان الواجب  
طلب الاستدلال بالسنة على أحد المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم تدل على أن الواجب من الصلاة الا الخمس فصرنا الى أن الواجب  
الخمس وأن ما سواها من واجب من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله  
عز وجل فتهجد به نافلة لك وانما ناسخة لقيام الليل ونصفه وثلاثة وما تيسر  
فلم نأجب لاحد ترك أن يتهجد بما يسهل الله عليه من كتابه مصليا به وكيفما  
أكثر فهو أحب اليك ﴿قال الشافعي﴾ \* أخبرنا مالك بن أنس عن عمة أبي  
سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع طلحة بن عبيد الله يقول جاء اعرابي من أهل نجد  
فاثر الرأس يسمع دوى صوته ولافة قدما يقول حتى دنا فاذا هو يسأل عن  
الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة فقال  
هل علي غيرها قال لا الا أن تطوع قال ودكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
صيام شهر رمضان فقال هل علي غيره قال لا الا أن تطوع وادبر الرجل وهو  
يقول والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أفلم أن صدق ﴿قال الشافعي﴾ \* وروى عباد بن الصامت عن النبي صلى

أبد الشيء إلا بحكم الله ولو نسخ الله مما قال حكم السن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فيما نسخ سنة ولو جاز أن يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ثم نسخ سنته بالقرآن ولا تؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة النسخة  
لما رآه يقال فيما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع كلها قد يحتمل  
أن يكون حرمها قبل أن ينزل عليه وأما الله البيوع وحرم الربا وفيمن رجم  
من الزناة قد يحتمل أن يكون الرجم منسوخا لقول الله الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة وفي الصحيح على الخفين نسخت آية الوضوء الصحيح  
وجاز أن يقال لا يدرأ القطع عن سارق سرق من غير حوز وسرقته أقل من ربع  
دينار لقول الله والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما إلا أن اسم السرقة يلزم من  
سرق قليلا أو كثيرا ومن حوز وغير حوز ويجاز رد كل حديث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بأن يقال لعنه لم يقله إذا لم يجده نصا مثل التنزيل وجاز رد  
المتنزهين الذين الوجهين فتركت كل سنة معها كتاب جله يحتمل سنته أن  
توافقه وهي لا تكون أبدا لا موافقة له وإذا احتمل اللفظ في ما روى عنه خلاف  
اللفظ في التنزيل بوجه أو احتمل أن يكون في اللفظ عنه أكثر مما في اللفظ في  
التنزيل بوجه وإن كان محتملا أن يخالفه من وجه وكتاب الله وسنة رسوله صلى  
الله عليه وسلم تدل على خلاف هذا القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البيان  
الذي يشتق به من العمى وفيه الدلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من كتاب الله جل ثناؤه ودينه واتباعه له وقيامه بتبيينه عن الله عز وجل  
بجواب النامح والناسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه  
\*(قال الشافعي)\* كان مما نقل بعض من سمعت منه من أهل العلم أن الله تعالى  
أنزل فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس فقال يا أيها المرسل قم إلى  
القليل نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ  
هذا في السورة عنه فقال إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه  
وثلثه وطائفة من الدين معك والله يهدى الليل والنهار علم أن لن يخصوه

أهل العلم واجماعهم فكان الصوم مفارقا للصلاة في ان للمسافر تأخيرها عن  
شهر رمضان وليس له ترك يوم لا يصلي فيه صلاة السفر وكان الصوم شهرا  
من اثني عشر شهرا وكان في احد عشر شهرا خليا من فرض الصوم ولم يكن  
أحد من الرجال مطيقا بالفعل للصلاة خليا من الصلاة في السكر **وقال**  
**الشافعي** \* قال الله جل ثناؤه ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون ولا جنبا الآية **وقال الشافعي** \* فقال بعض أهل العلم نزلت هذه  
الآية قبل تحريم الخمر **وقال الشافعي** \* فدل القرآن والله أعلم على ان لا صلاة  
لسكران حتى يعلم ما يقول اذ بدأ بنهي عن الصلاة وذكروا مع الخنب فلم يخلف  
أهل العلم أن لا صلاة للجنب حتى يتطهر \* **قال الشافعي** \* وان كان نهى  
السكران عن الصلاة قبل تحريم الخمر فهو حين حرم الخمر أولى أن يكون منهيا  
عنه بانه عاص من وجهين أحدهما أن يصلي في الحال التي هو فيها منهى  
والآخر ان يشرب المحرم \* **قال الشافعي** \* والصلاة قول وعمل رامساك  
فاذا لم يعقل القول والعمل والامساك لم يأت بالصلاة كما أمر فلا تجزئ عنه  
وعليه اذا أفاق القضاء \* **قال الشافعي** \* وفارق المغلوب على عقله بامر الله  
الذي لا حيلة له فيه السكران لانه أدخل نفسه في السكر فيكون على السكران  
الفضاء دون المغلوب على عقله بالعارض الذي لم يجتلبه على نفسه فيكون عاصيا  
باجتلابه \* **قال الشافعي** \* ووجه الله جل ثناؤه رسوا صلى الله عليه وسلم  
للقبلة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القبلة التي لا يحل قبل نسخها  
استقبال غيرها ثم نسخ الله جل ثناؤه قبلة بيت المقدس ووجهه الى البيت  
الحرام فلا يحل لاحد استقبال بيت المقدس أبدا **مكتوبه** ولا يحل أن  
يستقبل غير البيت الحرام \* **قال الشافعي** \* وكل كان حقة في وقته فكان  
التوجه الى بيت المقدس أيام وجهه الله إليه نبيه صلى الله عليه وسلم حقا ثم  
نسخه فصار الحق في التوجه الى البيت الحرام أبدا لا يحل استقبال غيره في  
مكتوبة الا في بعض الخوف أو ناهلة في سفر استدل بالكتاب والسنة \* **قال**

الله عليه وسلم انه قال خمس صلوات كتبهن الله على خلقه فمن جاءهن لم يضيع  
منهن شيئاً استخفوا بحجبهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة

﴿باب فرض الصلوات الذي دل عليه الكتاب ثم السنة على من يزول عنه  
بالعذر وعلى من لا تكتب عليه صلاته بالمعصية﴾

﴿قال الشافعي﴾ \* قال الله جل ثناؤه ويسألونك عن المحيض قل هو أذى  
فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من  
حيث أمركم الله ﴿قال الشافعي﴾ افترض الله الطهارة على المصلي في الوضوء  
والغسل من الجنابة فلم يكن لغير طاهر صلاة ولمسأد كراهة للمحيض فأمر باعتزال  
النساء فيه حتى يطهرن فإذا تطهرن أتبن استند للنساء على أن تطهرن بالماء بعد  
زوال المحيض لأن المساموجود في المحالات كلها في المحضر فلا يكون للحائض  
طهارة إلا بالماء بعد زوال المحيض إذا كان موجوداً لأن الله تبارك وتعالى  
إنما ذكر التطهر بعد أن يطهرن وظهورهن بعد زوال المحيض في كتاب الله  
تعالى ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة وذ كرت أحوامها مع النبي صلى الله  
عليه وسلم وأنها حاضت فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تدوف بالبيت  
ولا تصلي حتى تطهر ﴿قال الشافعي﴾ واستند للنساء على أن الله إنما أراد  
بفرض الصلاة أن إذا توضأ أو اغتسل طهر فأما الحائض فلا تطهر بواحدة منهما  
وكان المحيض شيئاً خلف فيهما لم يحتلبه على نفسها فتكون عاصية به فزال عنها  
فرض الصلاة أيام حيضها فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي  
يزول عنها فيه فرضها ﴿قال الشافعي﴾ وقلنا في المغص عليه والمغلوب على  
عقله بالعارض من أمر الله الذي لا جنابة له فيه قياساً على الحائض أن الصلاة  
عنده مرفوعة لأنه لا يعقلها ما دام في الحال التي لا يعقل فيها ﴿قال الشافعي﴾ وكان  
عاماً في أهل العلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة وعاماً  
إنها أمرت بقضاء الصوم ففرقنا بين الفرضين استندلاً بالما وصف من نقل

به قبل المشرق في غزوة بني أنمار \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه  
 يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون  
 يغلبوا مائتين وان يكن منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بانهم قوم  
 لا يفقهون ثم أبان في كتابه انه وضع عنهم أن يقوم الواحد بمائة العشرة  
 وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بمائة الاثنين فقال الآن خفف الله عنكم  
 وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم  
 ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا  
 سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال لما نزلت هذه الآية  
 ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين كتب عليهم أن لا يفر العشرون  
 من المائتين فانزل الله الآية الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفا فان يكن  
 منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فكتب أن لا يفر المائة من المائتين \* قال  
 الشافعي \* وهذا كما قال ابن عباس أن شاء الله وقد بين الله هذاني الآية  
 وليس تحتاج الى تفسير \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين  
 الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن  
 في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا والذان يأتينها منكم  
 فآتوهما من قبل بابا وأصلهما فاعرضا عنهما ان الله كان قوابرا حكيما \* قال  
 الشافعي \* ثم نسخ الله المحبس والاذى في كتابه فقال الزانية والزاني فاجلدوا  
 كل واحد منهما مائة جلدة \* قال الشافعي \* فدللت السنة على ان جلد المائة  
 للزانيين البكرين \* قال الشافعي \* أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن  
 يونس بن عبيد عن الحسن بن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة  
 وتعزيب عام والنتيب بالنتيب جلد مائة والرجم \* قال الشافعي \* وأخبرنا  
 الثقة من أهل العلم عن يونس بن عبيد عن الحسن بن عطاء بن عبد الله  
 الرقاشي عن عباد بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله \* (قال

الشافعي) \* وهكذا كل ما نسخ الله ومعنى نسخ ترك فرضه كان حقا في وقته وتركه كان حقا في وقته اذا نسخ الله جل ثناؤه فيكون من أدرك فرضه مطيعا به ويتركه ومن لم يدرك فرضه مطيعا باتباع الفرض الناسخ له \* قال الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى نقاب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره الآية \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل فأين الدلالة على انهم حولوا الى قبلة بهد قبلة ففي قول الله جل ثناؤه سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال بينما الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا فحويت المقدس ثم حولت القبلة قبل بدر بشهرين \* (قال الشافعي) \* والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان خفتم فرجالا أو ركباناً وليس لأحد منكم أن يصلّي راكبا الا في خوف ولم يذكر الله أن يتوجه للقبلة وروى ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال في روايته فان كان خوفا أشد من ذلك صلوا رجلا أو ركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها \* (قال الشافعي) \* ووصلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم النافلة في السفر على راحلته أينما توجهت به حفظ ذلك عنه جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهما وكان لا يصلّي المكتوبة معافا الا بالأرض متوجها للقبلة \* (قال الشافعي) \* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عثمان بن عبد الله بن سراق عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلّي على راحلته موجهة

الزنا ﴿قال الشافعي﴾ واحصان الامة اسلامها ﴿قال الشافعي﴾ وانما  
 قلنا هذا استدلالا بالسنة واجماع أكثر أهل العلم ولما قال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فتمين زناها فليجلدها ولم يقل محصنة كانت  
 أو غير محصنة استدلالنا على أن الاحصان ههنا الاسلام دون النكاح والحرية  
 والتحصين على أن قول الله في الاماء فإذا أحصن فإن أتبن بفاحشة فعليهن  
 نصف ما على المحصنات من العذاب إذا أسلين لا إذا نكحن فأصببن بالنكاح  
 ولا إذا اعتقن وإن لم يصببن ﴿فإن قال قائل﴾ أولئك توقع الاحصان على معان  
 مختلفة قليل نعم جماع الاحصان أن يكون دون التحصين مانع من تناول الفهرم  
 فالاسلام مانع وكذلك الحرية مائة وكذلك الزوج والاصابة مانع وكذلك  
 الحبس في البيوت مانع وكل ما منع أحصن ﴿قال الله جل ثناؤه وعلمناه صنعة  
 لبوس لكم لن تحصنكم من بأسكم﴾ وقال لا يقاتلونكم جميعا الا في قري محصنة  
 يعني ممنوعة ﴿قال الشافعي﴾ وآخر الكلام وأوله يدلان على أن معنى  
 الاحصان المذكور عما في موضع دون غيره اذا احصان ههنا الاسلام  
 دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعنفاف وهذه الاسماء التي  
 يجمعها اسم الاحصان

﴿باب الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والاجماع﴾  
 ﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك  
 خيرا الوصية للوالدين والاقر بين بالمعروف حقما على المتقين ﴿قال الشافعي﴾  
 وقال الله جل ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لآزواجهم  
 مما طاعوا الى الحول غير اخراج فان خرجن فلا جناح عليكم الاية ﴿قال  
 الشافعي﴾ وأنزل الله جل ثناؤه ميراث الوالدين ومن ورتب بعدهما ومعهما  
 من الاقرب بين ميراث الزوج عن زوجته والزوجة من زوجها ﴿قال الشافعي﴾  
 فكانت الايةتان محتملتين لان تثبت الوصية للوالدين والاقر بين والوصية  
 للزوجة والميراث مع الوصايا فأيأخذون بالميراث والوصايا ومحتملة بان تكون

الشافعي) \* فدلّت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن جلد المائة ثابت  
على البكرين المحرّرين ومنسوخ عن الثيبين وأن الرّجم ثابت على الثيبين  
المحرّرين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لرجل في ابنه وزني على ابنك جلد مائة وتغريب عام \* (قال الشافعي) \*  
لأن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر  
بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرّجم أول ما نزل  
فمنع به الحبس والأذى عن الزانين فلما رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما عز ولم يجلدوا امرأة نيسا أن يغدو على امرأة الأسلي فان اعترفت برّجها دل على  
نسج الجلد عن الزانين المحرّرين الثيبين وثبت الرّجم عليهم - ما لأن كل شيء أبدي  
بعد أول فهو آخر \* (قال الشافعي) \* ودل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم على أن الزانين المملوكين خارجان من هذا المعنى \* قال الله جل  
ثناؤه في المملوكين فإذا أحصن فإن أتبن بغا حسة فعلمن نصف ما على الحصنات  
من العذاب والنصف لا يكون إلا من الجلد الذي يتبع بعض فاما الرّجم الذي  
فيه قتل فلا نصف له لأن المرحوم قد يموت في أول حجر يرمى به فلا يزد عليه  
ويرمى بالف أو أكثر فإذا خشي الموت فلا يكون لهذا نصف محدود أيد أو الحدود  
موقنة بلا اتلاف نفس والاتلاف غير موقت بعد ضرب أو تحديد قطع وكل  
هذا معروف ولا نصف للرّجم معروف \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن ابن  
شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد  
الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال  
ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو  
بضفير قال ابن شهاب لا أدري أبعده الثالثة أو الرابعة والضفير الجبل \* (قال  
الشافعي) \* وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زنت أمة أحدكم فتيين  
زناها فليجلدها ولم يقل برّجها ولم يختلف المسلمون في أن لا رجم على مملوك في



خلاف ما قال طاووس في الآية أوه وافقته فوجدنا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم حكم في ستة ممنو كس كانوا الرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم  
 النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فأعتق اثنين وأرق أربعة \* (قال  
 الشافعي) \* أخبرنا بذلك عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي  
 المهلب عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم الحديث \* (قال  
 الشافعي) \* فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن الحصين دينة ثابتة بان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عتقهم في المرض إذا مات المعتق في المرض  
 وصية \* (قال الشافعي) \* والذي أعتقهم رجل من العرب والعرب إنما يملك من  
 لا قرابة بينه وبينه من العجم فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم لهم الوصية فدل  
 ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة بطلت للعبيد المعتقين لأنهم ليسوا  
 بقرابة للمعتق ودل ذلك على أن الوصية لم يأت إلا في ثلاث ماله ودل على أن يرد  
 ما جاور الثلث في الوصية ودل على إبطال الاستسعاء وإثبات القسم والقرعة  
 فبطلت الوصية للوالدين لأنهما وارثان وثبت ميراثهما ومن أوصى له الميت  
 من قرابة وغيرهم جازت الوصية إذا لم يكن وارثاً وأحب إلى الوصي لقرابته  
 \* (قال الشافعي) \* وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غيرهما فمفروق في مواضعه في  
 كتاب أحكام القرآن وإنما وصفت منه جلا يستدل بها على ما كان في مثل  
 معناها ورأيت أنها كافية في الأصل مما سكنت عنه واسأل الله العتمة والتوفيق  
 \* (قال الشافعي) \* وأتبع ما كتبت منها علم الفرائض التي أنزلها الله  
 بمفسرات وجلال سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ليعلم من علم هذا  
 من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله به نبيه صلى الله عليه وسلم من كتابه  
 ودينه وأهل دينه ويعلمون أن اتباع أمر طاعة الله وأن سنته تبع لكتاب الله  
 فيما أنزل وأنها لا تخالف كتاب الله أبداً ويعلم من فهم هذا الكتاب أن البيان  
 يكون من وجوه لا من وجه واحد يجمعها كلها عند أهل العلم بدينه غير مشبهة  
 البان وعند من رقصه عليه مختلفة البان

المواريث ماسخة للوصايا \* (قال الشافعي) \* فلما احتملت اليتامان ما وصفنا كان  
على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله عز وجل فلما لم يجدوا له نصا في كتاب  
الله طلبوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن وجدوه فيما قبلوا عن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فعن الله قبلوه مما افترض من طاعته \* (قال الشافعي) \*  
ووجدنا أهل القتيا ومن حفظنا عنه من أهل العلم بالمغازي من قريش  
وغيرهم لا يختلفون في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث  
ولا يقتل مؤمن بكافر ويأثرونه عن حفظوا عنه ممن لقوا من أهل العلم  
بالمغازي فكان هذا نقل عامة عن عامة وكان أقوى في بعض الأمور من نقل  
واحد عن واحد وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مجمعين \* (قال الشافعي) \*  
وروي بعض الشاميين حديثا ليس بمأثوثا أهل الحديث فيه أن بعض رجاله  
مجهولون ورويناه عن النبي صلى الله عليه وسلم منقطعاً وانما قبلناه كما وصفنا  
من نقل أهل العلم بالمغازي واجماع العامة عليه وان كنا قد ذكرنا الحديث  
فيه واعتمدنا على حديث أهل المغازي عاماً واجماع الناس \* (قال الشافعي) \*  
أخبرنا سليمان بن عبيدة عن سليمان الاحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لا وصية لوارث \* (قال الشافعي) \* فاستدلنا بما وصفت من نقل  
عامة أهل المغازي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا وصية لوارث على أن  
المواريث ماسخة للوصية للوالدين والزوجة مع الخبر المنقطع عن النبي صلى  
الله عليه وسلم واجماع العامة على القول به \* (قال الشافعي) \* وكذلك قول  
أكثر العامة أن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها إذا كانوا وارثين  
في الميراث وان كانوا غير وارثين فليس يفرض أن يوصى لهم إلا أن طأوسا وقليل  
معه قالوا نسخت الوصية للوالدين وثبتت للقرابة غير الوارثين فمن أوصى لغير  
قرابة لم تجز \* (قال الشافعي) \* فلما احتملت الآية ما ذهب اليه طأوس من  
أن الوصية للقرابة ثابتة اذ لم تكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا وصية لوارث وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على

ما يحتاج اليه منه واولاه ان يحكى من ذلك كيف لاعن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما العلاء بأن أحدا قرأ كتاب الله يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لاعن كما أنزل الله فاكثروا بآبائكم بالله العان بالعدد والسهادة لكل واحد منهم ما دون حكاية لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين لاعن بينهما **قال الشافعي** في كتاب الله غاية الكفاية من اللعان وعده **قال الشافعي** ثم حكى بعضهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الفرقة بينهما كما وصفت وقد وصفتنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله قبل هذا **قال الشافعي** وقال الله جل ثناؤه كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات وقال من شهد منكم الشهر فليصمه **قال الشافعي** ثم بين أي شهر هو فقال شهر ربه رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر **قال الشافعي** فاعلمت أحدا من أهل العلم بالحديث قبلنا تكاف أن يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر المفروض صومه شهر رمضان الذي بين شعبان وشوال لمعرفتهم بشهر رمضان من الشهور واكتفى منهم بأن الله جل ثناؤه فرضه وقد تكلفوا حفظ صومه في السفر وفطره وتكلفوا كيف قضاؤه وما أشبه هذا مما ليس في نص كتاب ولا علمت أحدا من غير أهل العلم احتاج الى المسئلة عن شهر رمضان أي شهر هو ولا هل هو واجب أم لا **قال الشافعي** وهكذا ما أنزل الله عز وجل من جل فرايضه في ان عليهم صلاة وزكاة وحج على من أطاقه وتحريم الزنا والقتل وما أشبه هذا **قال الشافعي** وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا سنن ليست نصا في القرآن أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله معني ما أراد بها وتسلك المسلمون في أشياء من فروعها لم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها سنة منصوصة منها قول الله عز وجل في الزوج يطلق امرأته التطليقة الثالثة فان طاعها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها

﴿باب الفرائض التي أنزلها الله عز وجل نصا﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة  
شهداء فأجلدهم ثمانين جلدة ﴿قال الشافعي﴾ المحصنات ههنا البوالغ  
الحرائر وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لعان مختلفة وقال والذين  
يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة إلا أنفسهم فشهدوا بأربعة  
شهادات بالله أنه من الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من  
الكاذبين ويدبر أعينها العذاب إن شهد بأربعة شهادات بالله أنه من الكاذبين  
والخامسة أن غضب الله عليهما إن كان من الصادقين ﴿قال الشافعي﴾ فلما فرق  
الله بين حكم الزوج والقاذف سواء فقد القاذف سواء إلا أن يأتي بأربعة شهادات  
على ما قال وأخرج الزوج باللعان من المحمد ذلك على أن قذفه المحصنات  
الذين أريدوا بالجلد قذفه الحرائر البوالغ غير الازواج وفي هذا دليل على  
ما وصفت من أن القرآن عر في يكون منه ظاهره طاماً وهو يراد به الخاص  
لأن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى ولكن كل واحدة منهما على ما حكم  
الله به في فرق بينهما حيث فرق الله ويجمعان حيث جمع الله فإذا التعن الزوج  
خرج من المحمد كما يخرج الأجنبية بالشهود وإذا لم يلتعن وزوجته حرة بالغة  
حد ﴿قال الشافعي﴾ وفي الجحلا في وزوجته أنزلت آية اللعان فلا عن النبي  
صلى الله عليه وسلم بينهما فحكي اللعان بينهما سهل بن سعد الساعدي  
وحكاه ابن عباس وحكي ابن عمر حضور اللعان عند النبي صلى الله عليه وسلم فحكا  
حكي منهم واحد كيف كان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم في أمرهما باللعان وقد  
حكوا ما أحكاماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليست نصافي القرآن منها  
تفرقه بين المتلاعنين ونفيه الولد وقوله إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه به  
فجاءت به على تلك الصفة وقال إن أمره لمين لولا ما حكم الله وحكي ابن عباس أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال عند الخامسة ففقه فأنها موجهة ﴿قال الشافعي﴾  
فاستدل لنا على أنهم لا يحكون بعض ما يحتاج إليه من الحديث ويدعون بعض

صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقال عبد الله بن زيد نعم فدا بوضوء فأفرغ على  
 يديه فغسل يديه مرتين ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ثم غسل وجهه ثلاثاً ثم  
 غسل يديه مرتين إلى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر بدأ  
 بمقه رأسه ثم ذهب بهما إلى قفاه حتى رجع ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ  
 منه ثم غسل رجليه ﴿قال الشافعي﴾ فكان ظاهر قول الله عز وجل فغسلوا  
 وجوهكم وأيديكم إلى المرافق أقل ما يقع عليه اسم الغسل وذلك مرة واحتمل أكثر  
 من مرة فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر  
 القرآن وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل واحتمل أكثر من ذلك وسنه مرتين  
 وثلاثاً فلما سنه مرة استدلتنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ منه لم يتوضأ مرة ويصلي  
 وإن أجاز مرة اختياراً لا فرض في الوضوء لا يجزئ أقل منه ﴿قال الشافعي﴾  
 وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قبله لو ترك الحديث فيه استغنى فيه  
 بالكتاب وحكي الحديث فيه دل على اتباع الحديث كتاب الله تعالى  
 ﴿قال الشافعي﴾ ولعلمهم أنما حكموا الحديث فيه لأن أكثر ما توضع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً فأرادوا أن الوضوء ثلاثاً اختياراً لأنه واجب  
 لا يجزئ أقل منه ولما ذكر في أن من توضأ وضوءاً هذا وكان ثلاثاً ثم صلى  
 ركعتين لا يحدث فيهما نفسه غفر له فأرادوا طلب الفضل في الزيادة في الوضوء  
 وكانت الزيادة فيه نافلة ﴿قال الشافعي﴾ وغسل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في الوضوء المرفقين والكعبين وكانت الآية محتملة أن يكونا مغسولين وأن  
 يكونا مغسولاً إليهما ولا يكونان مغسولين ولعلمهم حكموا الحديث بإثباته لهذا  
 أيضاً وأشبهه الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين ﴿قال الشافعي﴾ فهذا  
 بيان السنة مع بيان القرآن وسواء البيان في هذا وفيما قبله ومستغنى فيه بفرضه  
 بالقرآن عند أهل العلم ومختلفان عند غيرهم ﴿قال الشافعي﴾ وسن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء  
 وضوء الصلاة ثم الغسل فكذلك أحببنا أن نفعل ﴿قال الشافعي﴾ ولم أعلم

فلا جناح عليه ما ان تراجماء ﴿قال الشافعي﴾ فاحتمل قوله حتى تشكح زواجا  
غيره أن يتزوجها زوج غيره وكان هذا المعنى الذي يسبق الى من خوطب به  
انها اذا عقدت عليها عقدة النكاح فقد نكحت واحتمل حتى يصيها زوج  
غيره لان اسم النكاح يقع بالاصابة ويقع بالغنم معها فلما قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لامرأة طلقها زوجها ثلاثا وانكحها بعده رجل لا تحلين له  
حتى تذوق عسلته ويذوق عسيلتك يعني يصيبك زوج غيره والاصابة النكاح  
فان قال قائل فاذكر الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكر قيل له أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم ان امرأة زفاعة القرطبي جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت  
ان رفاعت طلقني فبت طلاقى وان عبد الرحمن بن الزبير تزوجني وانما معه مثل  
هذبة الثوب فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أتريدين ان  
ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك ﴿قال الشافعي﴾  
فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ان احلال الله اياها للزوج المطلق ثلاثا بعد  
زوج بالنكاح اذا كان مع النكاح اصابه من الزوج

﴿باب الغرائض المنصوصة التي سن رسول الله صلى الله عليه وسلم معها﴾  
﴿قال الشافعي﴾ قال الله جل ثناؤه اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم  
وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين وان كنتم جنبا  
فاطهروا وقال ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا فأبأن طهارة الجنب  
الغسل دون الوضوء ﴿قال الشافعي﴾ وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الوضوء كما أنزل الله فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه وغسل رجليه  
الى الكعبين ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم  
عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة  
﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه انه قال لعبد الله  
ابن زيد وهو جد عمرو بن يحيى هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول الله

قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم \* (قال الشافعي) \* وان يكون  
الوارث والموروث حرين مع ان اسلام \* (قال الشافعي) \* اخبرنا سفيان بن  
عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من باع عبدا وله مال فإياه للبائع الا ان يشترطه المبتاع \* (قال  
الشافعي) \* فلما كان بينا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العبد لملك  
مالا وان مملك العبد فاعطاه لربه لسيده وان اسم المال له انما هو اضافة  
اليه لانه في يديه لا أنه ماله ولا يكون له كاله وهو لا يملك نفسه وهو  
مملوك يباع ويوهب ويورث فكان الله جل ثناؤه انما نقل ميراث ملك  
الموتى الى الاحياء فلكوا منها ما كان الموتى مالسين وان كان العبد ابا أو غيره  
من سميت له فريضة قد كان لو اعطى الملكها لسيده عليه لم يكن السيد ابا  
الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكلوا اعطينا العبد ابا انما اعطينا  
السيد الذي لا فريضة له فو رثنا غير من ورثه الله فلم نورث عبد الما وصفت  
ولا أحد الم تجتمع فيه الحرية والاسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا  
\* (قال الشافعي) \* وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن  
شعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء \* (قال الشافعي) \*  
فلم نورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عمدا أن يمنع الميراث عقوبة مع  
تعرض سخط الله ان يمنع ميراث من عصى الله بالقتل \* (قال الشافعي) \* وما  
وصفت من أن لا يرث المسلم الا المسلم المحر غير قاتل عمدا مالا اختلاف فيه بين  
أحد من أهل العلم حفظت عنه ببلدنا ولا غيره \* (قال الشافعي) \* وفي اجأعهم  
على ما وصفنا من هذا حتى يلزمهم ان لا يتفرقوا في شيء من سنن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لان سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اذا قامت هذا المقام فيما  
لله فيه فرض منصوص فدل على أنه على بعض من لزمه اسم ذلك الفرض  
دون بعض كانت فيما كان مثله من القرآن هكذا وكانت فيما سن النبي صلى الله  
عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم منصوص هكذا فأولى أن لا يشك عالم في لزومها

مخالفًا حفظت عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء يغسل وأتى على الرأس بما غ  
أجزأه وإن اختار وأغبره لأن الفرض الغسل فيه ولم يحدد تحت أي يد الوضوء  
(قال الشافعي) وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يجب منه الوضوء  
وما الجناية إلى يجب بها الغسل إذ لم يكن بعض ذلك منصوصًا في الكتاب  
(باب ما جاء في الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه إنما أريد به

الخاص

\* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه يستفتونك في النساء قل الله يفتكم  
 في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو  
 برثها ان لم يكن لها ولد وقال للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون  
 وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا  
 وقال ولا يورثه لـكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له  
 ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم  
 يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين  
 بها أو دين وقال ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد  
 فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية يوصون بها أو دين مع أي الموارث  
 كلها \* (قال الشافعي) \* فدللت السنة على ان الله انما أراد من سمي له  
 الموارث من الأنسوة والأخوات والولد والأقارب والوالدين والأزواج  
 وجميع من سمي له فريضة في كتابه خاصا من سمي وذلك ان يجمع دين  
 الوارث والموروث فلا يختلغان ويكونان من أهل الاسلام أو من له عقة من  
 المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فيتوارثان بالشرک  
 \* (قال الشافعي) \* الشرک كما شئ واحد يرث النصراني من الیهودی  
 والیهودی من المجوسی الا المرتد فانه لا يرث ولا يورث وماله فیه \* (قال  
 الشافعي) \* أخبرنا سيف بن عیدة عن الزهري عن ابن شهاب عن علي بن  
 حسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم



بكبير والخروج منها بتسليم وأنه يؤتى فيها بركب كبير ثم قراءة ثم ركوع ثم  
 سجدة ثم بعد الركوع وما سوى هذا من حدودها وسن في صلاة السفر قصر  
 كل ما كان أربعاً من الصلوات أن شاء المسافر وأثبت المغرب والصبح على  
 حاله في الحضر والسفر وأنها كلها إلى القبلة ما أفرا كان أو مقيماً إلا في حال  
 من الخوف واحدة وسن أن النوافل في مثل حالها لا تقبل الإبطاء ولا تجوز  
 الإقراء وما تجوز به المكتوبات من السجود والركوع واستقبال القبلة  
 في الحضر وفي الأرض وفي السفر وإن لاراك أن يصل في السفر المناظرة حيثما  
 توجهت به دابته \* (قال الشافعي) \* أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
 عن عثمان بن عبد الله بن سرافة عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في غزوة بني النضير كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق \* (قال  
 الشافعي) \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن الزبير عن جابر بن  
 عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمتل معاه لا أدري أسماء بن النضر  
 أو قال صلى في سفره \* (قال الشافعي) \* وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في صلاة الأعياد والاستسقاء سنة الصلوات في عدد الركوع والسجود وسن  
 في صلاة الكسوف فزاد فيها ركعة على عدد ركوع الصلوات فجعل في كل  
 ركعة ركعتين \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن  
 عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا مالك  
 عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأخبرنا  
 مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه فُخِيَ عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث صلاة النبي صلى  
 الله عليه وسلم بألفاظ مختلفة واجتمع في حديثهم ما معاً على أنه صلى صلاة  
 الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه  
 في الصلاة أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً فبين رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن الله تلك المواقيت وصى الله الصلوات لوقتها فهو يوم الأحزاب

وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وانها  
تجري على مثال واحد \* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم وقال ذلك بأنهم قالوا انما  
البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا \* (قال الشافعي) \* ثم نهى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع عراض بها المتبايعان فحرمت مثل  
الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ومثل الذهب بالورق أحدهما نقد والاخر  
نسبة وما كان في معنى هذا مما ليس في التبايع به مخاطرة ولا أمر يحمله  
البائع ولا المشتري فدللت السنة على أن الله جل ثناؤه أراد باحلال البيع ما لم  
يحرم منه دون ما حرم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم كانت لرسول الله صلى  
الله عليه وسلم في بيع سوى هذا سنن منها العبد يباع وقد دلس البائع للمشتري  
بعب قل للمشتري رده وله الخراج بضمانه ومنها أن من باع عبدا وله مال فماله  
للبائع الا ان يشترطه المتبايع ومنها ان من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع الا  
أن يشترطه المتبايع لزم الناس الاخذ بها بما ألزمهم الله من الانتهاء الى أمره  
باب جل الفرائض التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف فرضها على لسان  
نبيه صلى الله عليه وسلم

\* (قال الشافعي) \* قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا  
موقوتا وقال واقموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ  
من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال ولله على الناس حج البيت من  
استطاع اليه سبيلا \* (قال الشافعي) \* فاحكم الله فرضه في كتابه في الصلاة  
والزكاة والحج وبين كيف فرضه على لسان نبيه فأخبر رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان عدد الصلوات المفروضة خمس وأخبر أن عدد الظهر والعصر  
والعشاء في الحضر أربع أربع وربع وعدد المغرب ثلاث وعدد الصبح ركعتان وسن  
فيها كل صلاة ركعة وسن أن الجهر فيها بالقراءة في المغرب والعشاء والصبح وان  
الخفافة بالقراءة في الظهر والعصر وسن أن الغرض في الدخول في كل صلاة

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سن سنة فأحدث الله اليه في تلك السنة نسخا  
 أو مخرجا إلى سعة منها سن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم الحجة على  
 الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنته إلى سنته التي بعدها \* (قال  
 الشافعي) \* ففسخ الله عز وجل تأخير الصلاة عن وقتها في الخوف إلى أن يهلوا  
 كما أنزل الله جل ثناؤه وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها ونسخ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سنته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنته صلاحها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها كما وصفت \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا  
 مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أراه عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة  
 الخوف فقال ان كان خوفا شديدا من ذلك صلوا رجلا أو رجلا مستقبلي القبلة  
 وغيره مستقبليها \* (قال الشافعي) \* وأخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن الزهري  
 عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم مثل معناه ولم شك أنه عن أبيه  
 وأنه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* فدللت  
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من أن القبلة في المكتوبة على  
 فرضها أبدا الا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة اليها وذلك عند المسايغة  
 والهرب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا أن  
 لا يترك الصلاة في وقتها كيفما أمكنت المصلي

### باب في الزكاة

\* (قال الشافعي) \* قال الله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وقال الله  
 والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم  
 ساهون الذين هم يراؤون ويعنعون المساعون \* فقال بعض أهل العلم هي الزكاة  
 المفروضة \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه خذ من أموالهم صدقة  
 تطهرهم وتزكيهم بها \* (قال الشافعي) \* فكان مخرج الآية عاما على  
 الأموال وكان يحتمل أن يكون على بعض الأموال دون بعض فدللت السنة  
 على أن الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال أصنافا منه الماشية

فلم يقدر على الصلاة في وقتها فأخبرها للعدو حتى صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء في مقام واحد \* (قال الشافعي) \* أخبرنا محمد بن اسماعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال حبسنا يوم الخندق عن الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله جل ثناؤه وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله قويا عزيزا قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال فأمره فأقام الظهر فصلاها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضا قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فأن خفتم فرجالا أو ركباناً \* (قال الشافعي) \* فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبي صلى الله عليه وسلم الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف فرجالا أو ركباناً \* (قال الشافعي) \* والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يغتنمكم الذين كفروا أن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا وقال وإذا كنتم فيهم فأقتلهم الصلاة فلتقتل طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكروا من وراءكم ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك \* (قال الشافعي) \* فأخبرنا مالك بن أنس عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن محمد بن علي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما وأتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصلى وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا فأتوا لانفسهم ثم سلم بهم \* (قال الشافعي) \* وأخبرني من سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن كز عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن أبيه خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث يزيد بن رومان \* (قال الشافعي) \* وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من أن

المسلمون في الذهب بعده صدقة اما بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغنا  
 واما قياسا على ان الذهب والورق نقد للناس الذي اكتفوه وأجازوه اثنا  
 على ما يتبايعون به في البلدان قبل الاسلام وبعبارة قال الشافعي رحمه الله والناس  
 تبرغره من نحاس وحديد ورصاص فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ولا أحد بعده زكاة تركاه اتباعا بتركه وانه لا يجوز ان يعاس بالذهب  
 والورق اللذين هما الثمن عام في البلدان على غيرهما لانه في غير معناهما  
 لزكاة فيه ويصلح أن يشترى بالذهب والورق غيرهما من التبر إلى أجل  
 معلوم بوزن معلوم قال الشافعي رحمه الله وكان الياقوت والزبرجدا كثر ثمن  
 الذهب والورق فلما لم يأخذ منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يأخذ  
 منهما ولا من بعده علمناه وكافا مال الخاصة وما لا يقوم به على أحد من شئ  
 استهلكه الناس لانه غير نقد لم يؤخذ منهما قال الشافعي رحمه الله ثم كان ما نقلت  
 العامة عن العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في زكاة الماشية والنقد  
 أنه أخذها في كل سنة مرة قال الشافعي رحمه الله وقال الله جل ثناؤه وآتوا  
 حقه يوم حصاده فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يؤخذ مما فيه زكاة من  
 نبات الأرض الغراس وغيره على حكم الله جل ثناؤه يوم يحصد لا وقت له غيره  
 قال الشافعي رحمه الله وسن في الركاك الخمس فدل على أنه يوم يوجب له وقت له غيره  
 قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن المسيب  
 رأى سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال وفي الركاك الخمس قال الشافعي رحمه الله ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن  
 أن الأموال كلها سواء وأن الركاك في جميعها لا في بعضها هادون بعض قال  
 الشافعي رحمه الله وفرض الله جل ثناؤه الحج على من يجد السبيل فذكر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن السبيل الراد والراحلة وأخبر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه وما سن وما يتقى المحرم من لبس  
 لشباب والطيب وأعمال الحج وسواها من عرقية والمزدلفة والرمي والحلاق

وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والعنم والبقر وأمر فيما بلغنا بالاخذ  
من البقر خاصة دون الماشية سواها ثم أخذ منها بعدد مختلف كما قضاء الله على  
لسانه فكانت للناس ماشية من خيل وجر وبعال وغيرها فلما لم يأخذ رسول  
الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً وسن ان ليس في الخيل صدقة استدلنا  
على ان الصدقة فيما أخذ منها وأخبرنا بالاخذ منه دون غيره \* (قال الشافعي) \*  
وكان للناس زرع وغراس فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من النخل  
والعنب الزكاة بخزص غير مختلف ما أخذ منها وأخذ منها مما مع العشر اذا  
سقى باسماء أو عين ونصف العشر اذا سقى بالغرب \* (قال الشافعي) \* وقد أخذ  
بعض أهل العلم من الزيتون قياساً على النخل والعنب \* (قال الشافعي) \* ولم  
يزل للناس غراس غير النخيل والعنب والزيتون كثير من الجوز واللوز والتين  
وغیره فلما لم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه شيئاً ولم يأمر بالاخذ منه  
استدلنا على ان الله فرض الصدقة فيما كان من غراس في بعض الغراس  
دون بعض \* (قال الشافعي) \* وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة وأصنافا  
سواها فحفظنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاخذ من الحنطة والشعير  
والذرة وأخذ من كان قبلنا من الدخن والملت والعلس والارز والعلس  
هي حبة عندهم وكل ما أنبتة الناس وجعلوه قوتاً خبزاً أو عصيدة أو سويقاً  
وأدام مثل المحص والقطاني فهي تصلح أن تكون خبزاً أو سويقاً وأداما تباعا  
لمن هضى وقياساً على ما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ منه الصدقة  
وكان في معنى ما أخذ منه النبي صلى الله عليه وسلم لان الناس أنبتوه ليعتاقوه  
\* (قال الشافعي) \* وكان للناس نبات غير فلما لم يأخذ منه رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ولا من بعده رسول الله صلى الله عليه وسلم علم علمناه ولم يكن في معنى  
ما أخذ منه وذلك مثل الشعير (١) والاشبيوش والكزبرة وحب العصفور وما أشبهه  
فلم يكن فيه زكاة فدل ذلك على أن الزكاة في بعض الزرع دون بعض \* (قال  
الشافعي) \* وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدقة وأخذ

(١) الثعالب وبر والرشاد والاشبيوش هو بر القطن اها من هاهن الاصل

العدة في الوفاة والعدة في الطلاق بالاقراء والشهور إنما أريد به من لاجل به  
 من النساء وأن الحمل إذا كان والعدة سواء سقطت قال الله حرمت عليكم أمهاتكم  
 وبناتكم وإخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم  
 اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللائي  
 في حجوركم من نسائكم اللائي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح  
 عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وإن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد  
 سلف أن الله كان عفورا رحيمًا والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم  
 كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بما مالكم الآية **وقال**  
**الشافعي** \* فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن ماسى الله من النساء محرما  
 يحرم وما سكت عنه حلال بأصمت عنه ولقول الله وأحل لكم ما وراء ذلكم  
 وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية وكان ينافي الآية أن تحريم الجمع  
 لمعنى غير تحريم الأمهات فكان ماسى الله حلالا حلالا وما سعى حراما حراما وما  
 نهى عن الجمع بينهما من الاختين كما نهى عن الجمع بينهن ما  
 دليل على أنه إنما حرم الجمع وإن كل واحدة منهما على الأفراد حلال في الأصل  
 وما سواهن من الأمهات والبنات والعلمات والمحلات محرمات في الأصل  
 فكان معنى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم من سعى تحريمه في الأصل ومن هو  
 في مثل حاله بالرضاع أن ينكحوهن بالوجه الذي أحل به النكاح  
**وقال** فان قال قائل بما مال على هذا قيل فإن النساء المباحات لا يحل أن ينكح  
 منهن أكثر من أربع ولو نكح خمسة فصح النكاح ولا يحل منهن واحدة إلا  
 بنكاح صحيح وقد كانت الخامسة من الحلال بوجه وكذلك الواحدة بمعنى  
 قول الله جل ثناؤه وأحل لكم ما وراء ذلكم بالوجه الذي أحل به النكاح وعلى  
 الشرط الذي أحله به لا مطلقا فيكون نكاح الرجل المرأ لا يحرم عليه نكاح  
 عمته ولا خالتها بكل حال كما حرم الله أمهات النساء بكل حال فتكون العمة  
 والمحالة داخلتين في معنى من أحل بالوجه الذي أحله به كما يحصل له نكاح امرأة

والطواف وما سوى ذلك \* (قال الشافعي) \* فلو أن أمرالم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة مع كتاب الله إلا ما وصفنا مما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه معنى ما أنزل الله جلة وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال وما يحل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقفته وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر قامت كذلك أبدا واستدل أنه لا تخالف له سنة أبدا كتاب الله وإن سنته وإن لم يكن فيها نص كتاب لازمة بما وصفت من هذا مع ما ذكرت في سواء مما فرض الله من طاعة رسوله ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا الخلق غير رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يجعل قول كل أحد وفعله أبدا تبع الكتاب الله ثم سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن يعلم أن عالما من روى عنه قولا يخالف فيه شيئا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالفها وانتقل عن قوله إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم إن شاء الله فإن لم يفعل كان غير موسع له فكيف والمجوع في مثل هذا الله قائمة على خلقه بما فرض من طاعة النبي صلى الله عليه وسلم وأبان من موضعه الذي وضعه به من وجبه ودينه وأهل دينه \* (قال الشافعي) \* قال الله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر وقالوا المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة أشهر وقالوا لائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الأجمال أجلهن أن يضعن حملهن \* (قال الشافعي) \* وقال بعض أهل العلم قد أوجب الله على المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا وذكر أن أجل الحمل أن تضع حملها فإذا جعت أن تكون حاملا متوفى عنها أتت بالسدتين معا كما أجدها في كل فريضتين جدها لعلها أتت بهما معا \* (قال الشافعي) \* فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسبعة نفقات الحارث ووضعت به دوواة زوجها بأيام قد حلت فتزوجي دلها على أن



الازواج فقط مع اقامتها في بيتها بالكتاب وكانت تحتل ان تمسك عن الازواج وان يكون عليها في الامساك عن الازواج امساك عن غيره مما كان مباحا لها قبل العدة من طيب وزينة وغيرها فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعتدة من الوفاة الامساك عن الطيب وغيره كان عليها الامساك عن الطيب وغيره بفرض السنة والامساك عن الازواج والسكنى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة \* (قال الشافعي) \* واحتمت السنة في هذا الموضع ما احتمت في غيره من أن تكون السنة بينت عن الله تعالى كيف امساكها كما بينت الصلاة والزكاة والحج واحتمت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي من ثيبا ليس فيه نص حكم الله عز وجل

(باب العمل في الاحاديث)

يقول الشافعي رحمه الله قال في قائل وامانجـد من الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم احاديث مثلها في القرآن نصا واخرى في القرآن مشاهجـة وفي الاحاديث منها ما كثر مما في القرآن واخرى ليس منها في القرآن شيء واخرى متفقة واخرى مختلفة واخرى ناسخة ومنسوخة واخرى مختلفة ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ واخرى ليس فيها نهى النبي صلى الله عليه وسلم فتقولون ما نهى عنه حرام واخرى فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم فتقولون نهيه وامره على الاختيار لا على التحريم ثم تجدكم تذهبون الى بعض المختلفة من الاحاديث دون بعض وتجدكم تقيسون على بعض حديثه ثم يختلف قياسكم عليه وتزكون بعضا فلا تقيسون عليه فاجتكم في القياس وتركه ثم تفترون بعد ذلك من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك او اضعف اسنادا منه **يقول الشافعي رحمه الله** قلنا له نزل ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النص بمثله وفي الجملة بالتعيين عن الله والتعيين يكون اكثر تفسير من الجملة وما من مما ليس فيه نص كتاب الله فمفروض الله طاعته عامة في امره اتمعناه

رق رابعة وكانت العمه اذا فو رقت ابنة اخيه احاطت **﴿قال الشافعي﴾**  
الله لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا اجد فيما أوحى الى محرما على طاعم  
مه الا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحما خنزير فانه رجس أو فسقا أهل  
لله به **﴿قال الشافعي﴾** فاحتملت الآية معنيين أحدهما أن لا يحرم  
لطاعم يطعمه أبدا الا ما استثنى الله وهو هذا المعنى الذي اذا واجهه رجل  
لبابه كان الذي سبق اليه انه لا يحرم غير ما سوى الله محرما وما كان هكذا  
لدى يقول له أظهر المعافى وأعمها وأغلبها والذي لو احتملت الآية معانى  
كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به الا أن تأتى سنة للنبي صلى  
عليه وسلم تدل على معنى غيره مما تحتمله الآية فنقول هذا معنى ما أراد الله  
لثناؤه **﴿قال الشافعي﴾** ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة الابدالة  
ما أوفى واحده منهما ولا يقال لخاص حتى يكون الآية تحتمل أن يكون  
بها ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لم تحتمل الآية  
تمل قول الله جل ثناؤه قل لا اجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه  
شيئ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره ويحتمل ما كنتم  
تؤمن وهذا أولى معانيه به استدلالا بالسنة عليه دون غيره **﴿قال الشافعي﴾**  
ناسفيان بن عيينة عن ابن شهاب عن أبي ادريس الخولاني عن أبي ثعلبة  
بن أنس النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع **﴿قال**  
**انهي﴾** وأخبرنا مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم عن عبيدة بن سفيان  
سرمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أكل كل ذي ناب من  
سباع حرام **﴿قال الشافعي﴾** قال الله والذين يتوفون منكم ويذرون  
إحايتهن بانهن أربعة أشهر وعشرا فاذا بلغن أجلهن فلا جناح  
كم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والآية فذكر الله ان على المتوفى عنهن عدة  
ن اذا بلغن أجلهن ان يفعلن في أنفسهن بالمعروف ولم يذكر شيئا تجنبه في  
ة **﴿قال الشافعي﴾** وكان ظاهر الآية ان تمسك المعتدة في العدة عن

بين كذا وكذا لان قول يافرق بين كذا وكذا فيما يفرق بينه رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا يعدون ان يكون جهلا مما قاله أو اراته بأشرا من الجهل وليس  
فيه الاطاعة لله بالتباعد وما لم يوجد فيه الا الاختلاف فلا يعدون ان يكون  
لم يحفظ متقصد كما وصفت قبل هذا فبعد مختلفا ويغيب عنه من سبب تبيينه  
ما علمنا في غيره أو وهما من محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم شيئا مختلفا  
فكشفتاه الا وجدنا له وجهها يحتمل به ان لا يكون مختلفا وان يكون داخلا  
في الوجوه التي وصفت لك أو نجد الدلالة على الثابت منه دون غيره بثبوت  
الحديث فلا يكون الحديثان اللذان سما الى الاختلاف متكافئين فنصير  
الى الاثبت من الحديثين أو يكون على انه ثبت منهما دلالة من كتاب الله أو  
سنة نبيه صلى الله عليه وسلم أو السواهد التي وصفنا قبل هذا فنصير الى الذي هو  
أقوى وأولى أن يثبت بالدلائل ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما ما يخرج  
أو على أحدهما دلالة باحدا وصفنا سابقا أو فتنه كتاب الله أو غيره من سنة أو  
بعض الدلائل وما نرى عند صلى الله عليه وسلم وعلى التحريم حتى يأتي دلالة  
عنه صلى الله عليه وسلم على انه أراد به غير التحريم قال الشافعي رحمه الله وأما القياس  
على سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصله وجهان ثم يتفرع في أحدهما  
وجوه قال وما هما قلت ان الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى  
الله عليه وسلم عما سبق في قضائه أن يتعبد بهم به وكما شاء لا معقب لحكمه فيما  
تعبد بهم به مما دلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي له تعبد بهم  
به أو وجدوه في التحريم عنه ولم ينزل في شيء في مثل المعنى الذي له تعبد خلقه  
فأوجب على اهل العلم ان يسلكوه سبيل السنة اذا كان في معناها وهذا  
الذي يتفرع كثيرا (والوجه الثاني) ان يكون أحل لهم شيئا أجله  
وحرم منه شيئا بعينه فيحلون الحلال بالجملة ويحرمون الشيء بعينه ولا يقيسون  
عليه الا على أقل المحرم لان اذا كثر منه حلال والقياس على الاكثر أولى ان  
يقاس عليه من الأقل وكذلك ان حرم جملة واحدة وأحل بعضها وكذلك ان

النسخة والمنسوخة من حديثه فهي كمنسوخ الله المحكم من كتابه  
 وكذلك غيره من كتابه عامة في أمره فكذلك سنة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم تسنخ بسنته وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي قبل هذا من إيضاح  
 تواما المختلفة التي لا دلالة على أنها نسخة ولا أنها منسوخة في كل أمره  
 هیچ لا اختلاف فيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي المسان  
 فقد يقول القول عامير يديه العام وطامير يديه الخاص كما وصفت  
 كتاب الله وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ويثقل عن  
 حبيب على قدر المسئلة ويؤدي الخبر عنه الخبر منقضا والخبر مختصرا  
 يأتي ببعض معناه دون بعض ويحدث عنه الرجل الحديث قد أدرك  
 ولم يدرك المسئلة فيدله على حقيقة الجواب بعرفته السبب الذي يخرج  
 الجواب ويسن في الشيء بسنته وفيما يخالفه أخرى فلا يخلص بعض  
 من بسن اختلاف الحالتين اللتين سن فيهما وما ويسن سنة في نص  
 بعض فيحفظها حافظ آخر ويسن في معنى يخالفه في معنى ويجهل في  
 سنة غيره لا اختلاف الحالتين فيحفظ غيره تلك السنة فاذا أدى كل ما  
 آبه بعض السامعين اختلاف وليس منه شيء مختلف ويسن بلغظ مخرجه  
 له بتحريم شيء أو تحليه له ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم  
 يم ما أحل ولا بما أحل ما حرم ولكل هذا نظير فيما كتبنا من جل أحكام  
 من السنة ثم ينسخها بسنته ولم ندع أن يبين رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ما نسخ من سنته بسنته ولكن رجع ذهب على الذي سمع من رسول  
 الله عليه وسلم بعض علم الناسخ أو علم المنسوخ فحفظ أحدهما دون  
 مع من رسول الله صلى الله عليه وسلم الآخر وليس يذهب ذلك على  
 حتى لا يكون فيهم موجودا اطلب وكل ما كان كما وصفت أمضى على  
 على الله عليه وسلم وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته في تشعيبه  
 منه رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة واحدة وأحبه منه ولم يقل ما فرق

أن تخالف السنة في هذا الكتاب قلت لا وذلك ان الله جل ثناؤه أقام على خلقه  
الحجة بمن وجهي أصلاه في الكتاب كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم  
يفرضه في كتابه أتباعها فلا يجوز أن يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة  
لازمة فتسخر لا يغير نسخها وإنما يعرف الناس بالآخرة الأمرين وأكثر  
الناس في كتاب الله إنما عرف بدلالة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا  
كانت السنة قد دل على ناسخ القرآن وتفرق بينه وبين منسوخه لم يكن أن  
تسخ السنة بقرآن إلا أحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة  
تسخ سنة الأولى لتذهب الشبهة على من أقام الله عليه الحجة من خلقه قال  
أفرأيت لو قال قائل حيث وجدت القرآن ظاهرا صاموا وجدت سنة تم أن  
تبين عن القرآن وتتم أن تكون بخلاف ظاهره علمت أن لسنة منسوخة  
بالقرآن هو قال الشافعي رحمه الله لا يقول هذا عالم قال ولم يأت إذا كان الله  
فرض على نبيه أتباع ما أنزل إليه وشهد له بالهدى وهرض على الناس طاعته  
وكان اللسان كما وصفت قبل هذا محتملا للعافي وأن يكون كتاب الله ينزل عاما يراد  
به الخاص وخاص برأيه العام وفرض اجلة وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام لم تكن سنة لتخالف كتاب الله ولا تكون  
السنة إلا تبعًا لكتاب الله على منزله أو مبدئية معنى ما أراد الله وهي بكل حال  
متبعة لكتاب الله قال أفتوجدني الحجة بما قلت في القرآن فذكرت له بعض  
ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من أن الله جل ثناؤه فرض الصلاة  
والزكاة والحج فبين رسول الله كيف الصلاة وعددها ومواقيتا وسنتها وفي  
كم الزكاة من المال وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه ووقتها وكيف نحل  
الحج وما يجتنب فيه ويباح قال وذكر له قول الله جل ثناؤه والسارق  
والسارقة فاذطعوا أيديهم وأرانيه والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة  
جلدة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن القطع على من بلغت سرقة  
ربيع دينار فصاعدا وإنما دعي المحرمين البكرين البالغين دون الثميين

فرض شيئاً وخص رسول الله صلى الله عليه وسلم التحفيف في بعضه **وقال**  
الشافعي **رحمه الله** وأما القياس فأنما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار  
**وقال الشافعي** **رحمه الله** وأما أن نخالف حديثنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتاً  
عنه وأرجو أن لا يؤخذ بذلك علينا إن شاء الله وليس ذلك لأحد ولكن  
قد يجهل الرجل السنة فيكون له قول يخالفها إلا أنه قد دخلها وقد يغفل  
المرء ويخطئ في التأويل **وقال الشافعي** **رحمه الله** فقال لي قائل فقل لي كل صنف مما  
وصفت مثلاً لا يجمع لي فيه إلايمان على ما سألت عنه بأمر ولا تنكرت على فأنساه  
وأبدأ بالسبح والمنسوخ من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذكر منها  
شيئاً مما به القرآن وإن كنت بعض ما ذكرت **وقال الشافعي** **رحمه الله** فقلت له كان أول  
ما فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم في القبلة أن يستقبل بيت  
المقدس للصلاة لاذ فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا  
إليها في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخ الله  
قبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس إلى الكعبة  
كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل بالمكتوبة في غير حال من  
الخوف غيرها ولا يحل أن يستقبل بيت المقدس أبداً وكل كان حقاً في وقته  
بيت المقدس من حين استقبله النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن حول عنه  
الحق في القبلة ثم البيت الحرام المحق في القبلة إلى يوم القيامة وهكذا كل  
منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعي** **رحمه الله** وهذا مع  
إبانتهم لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة دليل لك على أن النبي صلى  
الله عليه وسلم إذا سن سنة حوله الله جل ثناؤه عنها إلى غير هاتين أحرى يصير  
إليها الناس بعد التي حول عنها ألا يذهب على عامتهم الناسخ فيثبتون على  
على المنسوخ ولئلا يشبهه على أحد بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن  
فيكون في الكتاب شيء يراه بعض من جهل اللسان أو العلم بوقوع السنة مع  
الكتاب وإبانتها معانيه أن الكتاب ينسخ السنة **وقال الشافعي** **رحمه الله** وقال أفيمكن

غيره قال فامعنى قول الله عز وجل حمت عليكم امهائكم فقد ذكر التحريم ثم قال  
وأحل لكم ما وراء ذلكم قلت ذكر تحريم من هو حرام بكل حال مثل الام والبنت  
والاخت والعمة والحالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذ كرام الله من حرم بكل  
حال من النسب والرضاع وذ كرم من حرم المجمع بينه وكان اصل كل واحدة  
منهما ما حدا على الانفراد وقال وأحل لكم ما وراء ذلكم معنى ما أحل به لان واحدة من  
به ألا ترى الى قوله وأحل لكم ما وراء ذلكم معنى ما أحل به لان واحدة من  
النساء حلال بغير نسكاح صحيح ولا به يجوز نسكاح حامية على أربع ولا جمع  
بين أختين ولا غير ذلك مما نهى عنه هو قال الشافعي رحم وذ كرت له فرض الله  
في الوضوء ومسح النبي صلى الله عليه وسلم على المحفين وما صار إليه أكثر أهل  
العلم من قبول المسح فقال أيضا الف المسح شيء آمن القرآن رحم قلت لا تنافيه سنة  
بحال قال فساوجه رحم قلت له ما قال الله اقمتم الى الصلاة فاغسلوا الالات ذوات  
السنة على ان كل من كان على طهارة ما لم يحدث فقام الى الصلاة لم يكن عليه هذا  
الفرض فكذلك دلت السنة على ان فرض غسل القدمين انما هو على  
المتوضئ لا خفي عليه لابسهما كامل الطهارة وذ كرت له تحريم النبي صلى الله  
عليه وسلم كل ذي ناب من السباع وقد قال الله جل ثناؤه قل لأجد فيا أوحى  
الى محرما على طاعم يطعمه الا أن يكون مينة او دما مسفوحا الآية ثم سمي  
ما حرم فقال فامعنى هذا قلنا انما عند قل لأجد فيا أوحى الى محرما مما كنتم  
تأكلون الا ان يكون مينة وما ذكر بعدهما فاما ما ذكرتم انكم لم تعدوه من  
الطيبات فلم يحرم عليكم مما كنتم تستعملون الا ما سمي الله وذات السنة على انه  
انما حرم عليكم منه ما كنتم تحرمون ولقول الله جل ثناؤه ويحل لهم الطيبات  
ويحرم عليهم الخبائث هو قال الشافعي رحم وذ كرت له قول الله جل ثناؤه  
وأحل الله البيع وحرم الربا وقوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن  
تكون تجارة عن تراض منكم ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعها منها  
لذنانير بالدرهم الى أجل وغيرها فخرمها المسلمون بتحريم رسول الله صلى الله

الحريين والمملوكين دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله أراد بها  
الخاص من الزناة والسراق وان كان مخرج الكلام عاما في الظاهر على  
السراق والزناة فقال فهذا عندى كما وصفت أفجدجة على من روى أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فأوافقه  
فأناقلته وما خالفه فلم أدله **وقال الشافعى** فقلت له ما روى هذا أحد ثبت  
حديثه فى شئ صغير ولا كبير فيقال لما كيف أثبتتم حديث من روى هذا فى شئ  
وهذه أيضا رواية منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية فى  
شئ قال فهل عن النبي صلى الله عليه وسلم لم رواية فيما قلتم فقلت له نعم أخبرنا  
سفيان بن عيينة قال أخبرنى سالم أبو النصر أنه سمع عبيد الله بن أبى رافع يحدث  
عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه  
الامر من أمرى مما أمرت به ونهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا فى كتاب الله  
اتبعناه **وقال الشافعى** فقد ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس  
أن يردوا أمره بفرض الله عليهم ثم اتباع أمره صلى الله عليه وسلم **وقال الشافعى**  
فقال وابن لى جـ لا أجمع لك أهل العلم أو أكثرهم عليهم من سنة مع كتاب الله  
يحتمل أن تكون السنة مع الكتاب دليلا على أن الكتاب خاص وان كان ظاهره  
عاما فقلت له بعض ما سمعته منى حكيت فى كتابى هذا قال فأعده منه شيئا  
قلت قال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم إلى قواه كتاب الله عليكم  
وأحسلكم ما وراء ذلك **وقال الشافعى** فذكر الله من حرم ثم قال وأحل  
لكم ما وراء ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين المرأة وخالها  
ولا بين المرأة وعمتها فلم أعلم مخالفا فى اتباعه فكانت فيه دلالتان دلالة على  
أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكون مخالفة لكتاب الله بحال ولو كان  
مبين سنة عامه وخاصة ودلالة على أنهم قبلوا فيه خبر الواحد فلأنه لم أحدا  
رواه من وجه يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بأبهريرة فقال أفحتمل  
أن يكون هذا الحديث عندك خلافا لشي من ظاهر الكتاب فقلت لا ولا



عمر بن حزم عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر قال نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن كل محوم الذخايا بعد ثلاث قال عبد الله بن أبي بكر  
 نذرت ذلك لعمرة ابنة عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة تقول دف  
 ناس من أهل البادية حضرة لاضحى في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد  
 ذلك قيل يا رسول الله لقد كان الناس ينتفعون من ذخايلهم يحملون منها  
 الولد ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك أو كما  
 قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك محوم الذخايا بعد ثلاث فقال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت حضرة الاضحى  
 فكاوا وتصدقوا وادخروا قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن  
 الزهري عن أبي عبيد عن ابن أزر قال شهدت العيد مع علي بن أبي طالب  
 رضي الله عنه فسمعتة يقول لا يا كل أحدكم من محم نسكه بعد ثلاث قال  
 الشافعي وأخبرني الثقة عن معمر عن الزهري عن أبي عبيد عن علي أنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يا كل أحدكم من نسكه بعد ثلاث قال  
 الشافعي أخبرنا ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة قال سمعت أنس بن مالك  
 يقول انالذبح ماشاء الله من ذخايلنا ثم تروى بقيتها الى البصرة قال  
 الشافعي فلهذا الاحاديث نجمع معاني منها أن حديث علي عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في النهي عن امساك محوم الذخايا بعد ثلاث وحديث عبد الله  
 ابن واقد متفقان عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيهما دلالة على أن عليا سمع  
 النهي من النبي صلى الله عليه وسلم وان النهي بلغ عبد الله بن واقد ودلالة على  
 ان الرخصة من النبي صلى الله عليه وسلم لم تبلغ عليا ولا عبد الله بن واقد ولو  
 بلغت الرخصة ما حدثت بالنهي والنهي منسوخ وتركا الرخصة والرخصة ناسخة  
 والنهي منسوخ لا يستغنى سامعه عن علم ناسخه وقول أنس بن مالك كأنه يخط  
 بالمحوم الذخايا البصرة يحتمل ان يكون أنس سمع الرخصة ولم يسمع النهي قبلها

عليه وسلم وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله قال فدلني معنى هذا باجمع  
منه وأخصر \* (قال الشافعي) \* فقلت له لما كان في كتاب الله دلالة على أن  
الله قد وضع رسوله صلى الله عليه وسلم لموضع الابانة عنه وفرض على خلقه  
اتباع أمره فقال وأحل الله البيع وحرم الربا فأما ما يعني أحل الله البيع إذا  
كان على غير ما نهى الله عنه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
وكذلك قول الله وأحل لكم ما وراء ذلكم مما أحله به من النكاح وملاك اليمين  
في كتابه لأنه أباحه بكل وجه وهذا كلام عربي \* (قال الشافعي) \* وقلت له  
لو أجاز أن يترك سنة مما ذهب إليه من جهل مكان السنن من الكتاب وجاز ترك  
ما وصفنا من المصنع على الخفين وأباحه كل ما لم يه اسم بيع وأحل أن يجمع بين  
المرأة وعمتها وأخاتها وأباحه كل ذي ناب من السباع وغير ذلك ولما أجاز أن يقال سن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم أن لا يقطع من لم يبيع سرقته ربع دينار فصاعدا قبل  
التنزيل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما عن لزمه اسم سرقه  
قطع ولما أجاز أن يقال الخماسن النبي صلى الله عليه وسلم لم أن يرم على الشيب حتى  
نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فيجلد البكر  
والثيب ولا تدرجه وأن يقال في البيوع التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم أنما حرمها قبل التنزيل فلما نزلت وأحل الله البيع وحرم الربا كانت  
حلالا والربا أن يكون للرجل على الرجل الدين فيحل فيه قول أنقضى أو ترضى  
فيؤخر عنه وينزله في ماله وأشباه لهذا كثيرة \* (قال الشافعي) \* فن قال هذا  
القول كان معطلا لعامة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا القول جهل ممن  
قاله قال أجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفت ومن خالف ما قلت  
فيما قد جمع الجهل بالسنة والمخاط في الكلام فيما يجهل قال فاذكر سنة  
نسخت بسنة سوى هذا قال فقلت له السنن الناسخة والمنسوخة مفرقة في  
مواضعها وإن رددت طالت قال فيكفي منها بعضها وإذا ذكرت صرايبنا \* (قال  
الشافعي) \* فقلت له أخبرنا مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن

ركانا **قال الشافعي** **﴿** فلما حكى أبو سعيد أن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم عام  
 الخندق كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فرجالاً أو ركاناً استدللنا على  
 أنه لم يصل صلاة الخوف إلا بعدها اذ حضرها أبو سعيد وحكى تأخير الصلوات  
 حتى خرج وقت عامتها وحكى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف **﴿** قال الشافعي **﴿**  
 فلا تؤخر صلاة الخوف بحال ألداء عن الوقت إن كانت في حضر أو عن وقت  
 الجمع في السفر لخوف ولا غيره ولكن تصلى كما صلى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم والذي أختنا به في صلاة الخوف أن ما لكأ أخبرنا عن يزيد بن رومان  
 عن صالح بن خوات عن علي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤم ذات  
 الرقاع صلاة الخوف إن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالدين  
 معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ثم انصرفوا فافصوا وجاء العدو وحملت  
 الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالساً وأتموا  
 لأنفسهم ثم لم بهم **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا من سمع عبد الله بن عمر بن حفص  
 بن غبر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات بن  
 جبير عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله **﴿** قال الشافعي **﴿** وقد روى أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ما حكى مالك وإنما أخذنا  
 بهذا دون لأنه كان أشبه بالقرآن وأقوى في مكابدة العدو وقد كتبه هذا  
 بالاختلاف فيه وتبيين الحجته في كتاب الصلاة وتركا ذكر من حالف فيه وفي  
 غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مفرق في كتبه

**﴿** باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ **﴿**

**﴿** قال الشافعي **﴿** قال الله جل جلاله واللاي يأتين الفاحشة من نسائها  
 فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا وامسكوهن في البيوت حتى  
 يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها **﴿** قال الشافعي **﴿** فكان هذا الزانيين بهذه  
 الآية الحبس والأذى حتى أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم حد الزنا  
 فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الأماء إذا

فتزود بالرخصة ولم يسمع نهياً أو سمع الرخصة والنهي فكان النهي منسوخاً فلم  
يذكره فقال كل واحد من المختلفين بما علم وهكذا يجب على كل من سمع  
شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ثبت له عنه أن يقول فيه بما سمع  
حتى يعلم غيره **وقال الشافعي** فلما حدثت عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم بالنهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث ثم بالرخصة فيها بعد النهي وأن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر أنها إنما نهى عن امساك لحوم الضحايا بعد  
ثلاث للدافعة كان الحديث التام المحفوظ أوله وآخره وسبب التحريم والاحلال  
فيه حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان على من علمه أن يصبر  
اليه **وقال الشافعي** وحديث عائشة من أيين ما يوجد في الناسخ والمنسوخ  
من السنن وهذا يدل على أن بعض الحديث يختصر فيحفظ بعضه دون بعض  
فيحفظ منه شيئاً كان أولاً ولا يحفظ آخره ولا يحفظ أولاً  
فيؤدي كل ما حفظ فالرخصة بعدها في الامساك والا كل والصدقة من لحوم  
الضحايا إنما هي لواحد من معنيين لاختلف الحالين فادفت الدافعة ثبت  
النهي عن امساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإذا لم تدف دافعة فالرخصة ثابتة  
بالاكل والتزود والادخار والصدقة ويحتمل أن يكون النهي عن امساك  
لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخاً بكل حال فيمسك الإنسان من ضحيته ما شاء  
ويتصدق بما شاء **باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ**

**وقال الشافعي** أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن  
المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري قال حدثنا يومئذ عن  
الصلاة حتى كان بعد المغرب بهوى من الليل حتى كفيتم ذلك قول الله جل  
تعالى وكفى الله المؤمنين القتال الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بالإفامره فأقام الظهر فصلاها فحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام  
العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء  
فصلاها أيضاً كذلك قال وذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فرجالاً أو

اختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض  
بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههما اجعل يا رسول الله فاقض بيننا  
بكتاب الله واذن لي في أن أتكم قال أتكم قال ان ابني كان عسيقا على هذا  
فرزني بامراته فأخبرت ان علي ابني الرجم وأفتديت منه بمائة شاة ويجارية لي ثم  
اني سألت أهل العلم فأخبروني أن علي ابني مائة جلدة وتعريب عام وانما الرجم  
على امراته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا فضين  
بينكم بكتاب الله ما غنمك وجاريةك فرد اليك وجاد ابنة مائة وغربة عام  
وأمر أيسا الاسلمي ان يأتي امرأة لالا خروان اعترفت رجها فاعترفت فرجها  
وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وسلم رجمهم ووديع زينا وقال الشافعي رحمه الله فنبت جلد المائة والنفي على  
البكرين الزانيين والرجم على الثيبين الزانيين وان كنا من أريديا بالجلد  
فقد نصح عنهم المجدد مع الرجم وان لم يكونا أريديا بالجلد وأريديا بالبكران  
فهما مخالفان للثيبين ورجم الثيبين بعد آية المجدد بما روى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن الله وهذا أشبهه معانيه وأولاه به عندنا والله أعلم

### باب وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن أنس عن ابن شهاب عن أنس بن مالك ان  
النبي صلى الله عليه وسلم ركب فرسا فصرع عنه فجدش شقه الايمن فصلى صلاة  
من الصلوات وهو قاعد فصلينا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الله  
الامام ليؤتم به فاذا صلى قام فاصلوا قايما واذا ركع فاركعوا واذا رفع وارفعوا  
واذا قال سمع الله مان حده فقولوا ربنا ولك الحمد واذا صلى جالسا فصلوا جالسا  
اجعون وقال الشافعي رحمه الله ما لك بن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة  
أنها قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى  
جالسا وصلى وراءه قوم قايما فاشار اليهم أن اجلسوا فلما انصرف اليهم قال  
انما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا واذا رفع فارفعوا واذا صلى جالسا

أحصن وإن أتيت بفاحشة فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب ففسخ  
المحبس عن الزناة وأثبت عليهم الحدود ودل قول الله في الاماء فعلمين نصف  
ما على المحصنات من العذاب على فرق الله بين حد المماليك والاحرار في الزنا  
وعلى أن النصف لا يكون الا من جلد لان الجلد بعدد ولا يكون من رجم  
لان الرجم اتيان على النفس بلا عدل لانه قد يؤتى على نفس المرجوم برجة  
واحدة وبالف وأكثر فلا نصف لما لا يعلم بعدد ولا نصف للنفس فيؤتى  
بالرجم على نصف النفس ﴿قال الشافعي﴾ ويحتمل قول الله في سورة النور  
الزانية والزاني فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة أن يكون على جميع الزناة  
الاحرار وعلى بعضهم دون بعض فاستدلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأبي هو وأمي على من أريد بالمائة جلدة ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا عبد الوهاب  
الثقفى عن يونس بن عبيد عن الحسين عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر  
جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ﴿قال الشافعي﴾  
فدل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا على أن هذا  
أول ما حد به الزناة لان الله يقول حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا  
﴿قال الشافعي﴾ ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلده وامرأة  
الاسلمى ولم يجلدها فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الجلد  
منسوخ عن الزانيين الثيبين ﴿قال الشافعي﴾ ولم يكن بين الاحرار في الزنا  
فرق الا بالاحصان بالنكاح وخلاف الاحصان به ﴿قال الشافعي﴾ واذا كان  
قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد  
مائة وتغريب عام في هذا دلالة على أنه أول ما نسخ المحبس عن الزانيين وحد  
بعد المحبس وان كل حد حده الزانيين فلا يكون الا بعد هذا اذا كان هذا أول  
حد الزانيين ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة عن أبي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن رجلا

الناسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثله منها ان شاء الله تعالى  
 وكذلك له اشياء في كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابنا هذا وما في مفرق في  
 كتاب احكام القرآن والسنة في مواضعها **قال الشافعي** **في** فقال فاد كرم  
 الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ والحجة في ما ذهبت  
 اليه منها دون ما تركت **قال الشافعي** **في** فقلت له فقد ذكرنا قبل هذا ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذات الرقاع فصف بطائفة  
 خلفه وطائفة في غير صلاة بازاء العدو صلى بالذين معه ركعة واتموا لانفسهم  
 ثم انصرفوا فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلوا بهم الركعة التي  
 بقيت عليهم ثم ثبت جالسوا واطموا لانفسهم ثم سلم بهم **قال الشافعي** **في** وروى  
 ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة  
 في بعض أمرها فقال صلى ركعة بطائفة وطائفة بينهما وبين العدو ثم انسرفت  
 الطائفة التي وراءه فكانت بينهما وبين العدو وجاءت الطائفة التي لم صلى معه  
 فصلوا بها الركعة التي بقيت عليهم من صلاته وسلم ثم انصرفوا فاقضوا معا  
**قال الشافعي** **في** وروى ابو عياش الزرقني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم  
 عسافن وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصف بالناس معه معاشم ركع وركعوا  
 معاشم سجدة سجدة معه طائفة وحسنة طائفة فلما قام من السجود وسجد  
 الذين حرسوا ثم قاموا في صلاتهم وقال جابر قريبا من معي هذا الحديث  
**قال الشافعي** **في** وقد روي ما لا يثبت مثله بخلافها كلها فمال لي قائل  
 وكيف صرت الى الاخذ بهذه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع  
 دون غيرها **قال الشافعي** **في** فقلت أما حديث أبي عياش وجابر في  
 صلاة الخوف فكذاك أقول اذا كان مثل السبب الذي صلى له تلك الصلاة  
 قال وما هو قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في ألف راوٍ أربع طائفة  
 وكان خالد بن الوليد في مائتين وكان منه بعيدا في صحراء واسعة لا يطمع به لقله  
 من معه وكثرة من مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاغلب منه

فصلوا جلوسا قال الشافعي رحمه الله وهذا مثل حديث أنس وإن كان حديث أنس  
مفسرا ووضح من نفسه يراد بهذا قال الشافعي رحمه الله أما ما رواه هشام بن  
عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو  
قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فإشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أن كما أنت فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جنب أبي بكر فجلس  
أبو بكر يصلي بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة  
أبي بكر وبه نأخذ قال الشافعي رحمه الله وذكر إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد  
عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر مثل معنى حديث عروة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى قاعدا وأبو بكر قائما يصلي بصلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قياما قال الشافعي رحمه الله فلما كانت صلاة النبي  
صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس خلفه قياما ما استدللنا  
على أن امرأة الأول الناس بالجلاس في سقطته عن الفرس قيل مرضه  
الذي مات فيه فكانت صلاة في مرضه الذي مات فيه قاعدا والناس  
خلفه قياما ما نسخنا لأن يجلس الناس يجلس الإمام وكان في ذلك دليل  
على ما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائما إذا أطاها  
المصلي وقاعدا إذا لم يطق وإن ليس للمطيق القيام منفردا أن يصلي قاعدا  
فكانت سنة النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي في مرضه قاعدا ومن خلفه قياما  
مع أنها نسخة أسننه الأولى قبلها موافقة سنته في الصحيح والمريض واجماع  
الناس أن يصلي كل واحد منهم ما فرضه كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح  
قاعدا أو الإمام قائما وهكذا نقول يصلي الإمام جالسا ومن خلفه من الأصحاء  
قياما يصلي كل واحد فرسه ولو استخلف غيره كان حسنا وقد وهم بعض الناس  
وقال لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لم جالسا واحتج بحديث رواه  
منقطع عن رجل مرغوب عن الرواية عنه لا يثبت بثبوت جنة على أحد فيه  
لا يؤمن أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رحمه الله ولهذا أشبهنا في السنة من



والحارسية خارجة من الصلاة فتسكون الطائفة الاولى قد أعطت الطائفة  
التي حوسستها مثل الذي أخذت منها فحرسها خلية من الصلاة فكان هذا  
عدلا بين الطائفتين وقال الشافعي وكان الحديث الذي يخالف حديث  
خوات على خلاف الحذر تحرس الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف المحروسة  
قبل أن تكمل الصلاة فحرس ثم تصلي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في  
صلاة ثم يقضيان - بهما الحارس لهما لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام وهو  
وحده لا يغني شيئا فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكينة وقد أخبرنا الله  
أنه قد فرق بين صلاة الخوف وغيرها نظرا لأهل دينه لأن ينال منهم عدوهم  
غرة ولم تأخذ الطائفة الاولى من الاخرة مثل ما أخذت منها ووجدت الله  
تبارك وتعالى ذكر صلاة الإمام والطائفتين معا ولم يذكر على الإمام ولا على  
واحدة من الطائفتين قضاء فدل ذلك على أن حال الإمام ومن خافه في أنهم  
يخرجون من الصلاة لاتصاء عليهم سواء \* (قال الشافعي) ، وهكذا حديث  
خوات وخلاف الحديث الذي يخالفه \* (قال الشافعي) \* فقال فهل للحديث  
الذي تركت وجهه غير ما وصفت فقلت نعم يحتمل أن يكون لما جازان تصلي  
صلاة الخوف على خلاف الصلاة في غير الخوف جازلهم أن يصليوها كيفما  
تيسر لهم وبقدر حالاتهم وحالات العدو إذا كملوا العدو فاختلفت صلاتهم  
وكلاهما مجزئة عنهم

باب وجه آخر من الاختلاف

(قال الشافعي) فقال لي قائل قد اختلف في التشهد فروى ابن مسعود عن  
النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن  
فقال في حديثه ثلاث كلمات التحيات لله فيأبى التشهد أخذت قلت أخبرنا  
مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سئـ  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول - على المبر وهو - لم الناس التشهد يقول  
قولوا التحيات لله الزا كيات لله الطيبات لله الصلوات لله السلام عليكم أيها  
النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله

أنه مأمون على أن يحمله عليه ولو جعل من بين يديه رآه وقد حوس منه في  
 السجود إذا كان لا يغيب عن طرفه وإذا كانت هذه المحال بقلة العدو وبعده  
 وإن لا حائل دونه يستتره كما وصفت أمرت بصلاة الخوف هكذا \* (قال الشافعي) \*  
 فقال قد عرفت أن الرواية في صلاة يوم ذات الرقاع لا تخالف هذا  
 لاختلاف المحالين فكيف خالفت حديث ابن عمر فقلت له رواه عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم خوات بن جبير وقال سهل بن أبي حنيفة بقرين  
 من معناه وحفظ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه صلى صلاة الخوف  
 ليلة الهرير كما روى صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان خوات  
 متقدمة الأهلية والسن قال فهل من حجة أكثر من تقدم مصيبة قلت نعم ما وصفت  
 فيمن الشبهة بمعنى كتاب الله قال فإن يوافق كتاب الله مات قال الله جل  
 ثناؤه وإذا كنت فيهم وقت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا  
 أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم قرأ إلى وخذوا حذرهم وقال فإذا  
 أطمأننتم فاقموا الصلاة أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا يعني  
 والله أعلم فاقموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف \* (قال الشافعي) \*  
 فلما فرق الله جل ثناؤه بين الصلاة في الخوف وفي الأمان حياطة لأهل دينه  
 أن ينال منهم عدوهم غرة فتمعننا حديث خوات بن جبير والحديث الذي  
 يخالفه فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه وأحرى أن  
 يتكافأ الطائفتان فيه وذلك أن الطائفة التي تصلي مع الإمام أولا محروسة  
 بطائفة في غير صلاة والحارس إذا كان في غير صلاة كان متفرغا من فرض  
 الصلاة فائتمأ وقاعد أو منحرفا يميننا وشمالا وحاملا إن جعل عليه ومته كما  
 أن خاف بحجة من عدوه ومقاتلا أن أمكنته فرصة غير محمول بينه وبين هذا في  
 الصلاة ويخفف الإمام عن معه الصلاة إذا خاف حلة العدو بكلام الحارس  
 \* (قال الشافعي) \* وكان الحق للطائفتين معاسواء فكانت الطائفتان  
 في حديث خوات بن جبير سواء فحرس كل واحدة من الطائفتين الأخرى

هو قلت أخبرنا مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد  
 الرحمن بن عبد الغاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت  
 هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها وكان النبي صلى  
 الله عليه وسلم أقرأنيها فكنت أن أبحل عليه ثم أمهله حتى أنه صرف ثم ليبتته  
 برداً ثم فجئت به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا  
 يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأ تنها فقال اد رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ  
 فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أنزلت  
 ثم قال أقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف  
 وأقرأ ما تيسر منه \* (قال الشافعي) وإذا كان الله جل ثناؤه لا يخلق بخلق  
 كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بان الحفظ منه قد يزل ليحل أهم يعني قراءته  
 وان اختلاف اللفظ فيه مالم يكن في اختلافهم حالة معني كان ما سوى كتاب الله  
 أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ مالم يحل معناه وتل مالم يكن فيه حكم واختلاف  
 اللفظ فيه لا يحل معناه وتدل قال بعض التابعين رأيت أناساً من أصحاب رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فاجعوا في المعني واختلوا في اللفظ فقلت لبعضهم  
 ذلك فقال لا بأس مالم يحل المعني \* (قال الشافعي) \* فقل ما في النسخة إلا  
 تعظيم الله وإلى لا رجوع أن يكون كل هذا فيه واسعا وأن لا يكون الاختلاف  
 فيه إلا من حيث ذكرت ومثل هذا كما قلت يمكن في صلاة الخوف فيكون إذا  
 جاء بكلال الصلاة على أي الوجوه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أجزأ إذا  
 حالف الله جل ثناؤه يمينها وبين ما سواها من الصلوات قال ولو لم يكن كيف  
 صرت إلى اختيار حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد  
 دون غيره قلت لم أرته واسعا وسمعت عن ابن عباس ههنا كان عدي أجمع  
 وأكثر لفظاً من غيره فأخذت به غير معنف لمن أخذ به غيره مما ثبت عن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم باب اختلاف الرواية على وجه غير الذي تبينه  
 (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله

الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله (قال الشافعي) فكان هذا الذي علمنا  
 من سبقنا بالعلم من فقهاء ثنا صار ثم سمعناه باسمه ناداه وسمعنا ما يخالفه فلم نسمع  
 اسنادا في التشهد يخالفه ولا يوافق له أثبت عندنا منه وان كان غيره ثابتا وكان  
 الذي نذهب اليه ان عمر لا يعلم الناس على المنبر بين ظهراني أصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الا ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتمى اليه من  
 حديث أصحابنا حديث نشبهه عن النبي صلى الله عليه وسلم صرنا اليه وكان  
 أولى بنا قال وما هو قلت أخبرنا الثقة وهو يحيى بن حسان عن الليث بن سعد  
 عن أبي الزبير المكي عن سعيد بن جبير ووطأوس بن عباس انه قال كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان  
 يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات الله السلام عليك أيها النبي ورحمة  
 الله وبركاته السلام عليا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد  
 أن محمدا رسول الله \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل فانا نرى الرواية اختلفت  
 فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فروى ابن مسعود وخلاف هذا وابو موسى  
 خلاف هذا وجابر خلاف هذا وكلها قد يخالف بعضها بعضا في شيء من لفظه ثم  
 علم عمر خلاف هذا كله في بعض لفظه وكذلك تشهد عائشة رضي الله عنها وعن  
 أبيها وكذلك تشهد ابن عمر ليس فيها شيء الا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه  
 وقد يزيد بعضهم الشيء على بعض \* (قال الشافعي) \* فقلت له الامر في هذا بيني قال  
 فأبى لي قلت كل كلام أريد به تعظيم الله جل ثناؤه فعملهموه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلم يله له جعل يعلمه الرجل فينسى والاخر فيحفظه وما أخذ حفظا  
 فأكثر ما يحترس فيه منه حاله المني فلم يكن فيه زيادة ولا نقص ولا اختلاف  
 شيء من كلامه يحيل المعنى فلا يسع حاله فلعن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز  
 لكل امرئ منهم ما حفظ كما حفظ اذ كان لا معنى فيه يحيل شيئا عن حكمه ولعل  
 من اختلفت روايته واختلف تشهدهما توسعوا فيه فقالوا على ما حفظوا وعلى  
 ما حضرهم فاجيز لهم قال أفبعد شيئا يدل على اجازة ما وصفت فقلت نعم قال وما

واحد من روى خـ لاف أسامة بن زيد وان لم يكن أشهر بالحفظ للحديث من  
 أسامة فليس به نقصـ ير عن حفظه وعثمان وعبد بن الصامت أشد تقديما  
 لسنن والصحبة من أسامة وأبو هريرة أسن وأحفظ من رواة الحديث في دهره  
 ولما كان حديث اثنين أولى في الظاهر باسم الحفظ وبأن ينفي عنه الغلط من  
 حديث واحد كان حديث الأكبر الذي هو أشبه به أن يكون أولى بالحفظ من  
 حديث من هو أحدث منه وكان حديث خمسة أولى أن يصار إليه عندنا من  
 حديث واحد **باب وجه آخر مما يعد مختلفا وليس عندنا بمختلف**  
**قال الشافعي** أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن عـ أن عن عاصم بن عمر بن  
 قتادة عن محمد بن أبيد عن رافع بن خديج أن رسول الله صـ إلى الله عليه وسلم  
 قال امـ فروا بهـ لآفة الفجر وان ذلك أعظمـ لا لاجرا وأعظمـ لا جوركم **قال**  
**الشافعي** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عروضة عن عائشة قالت كن نساء  
 من المؤمنات يصاير مع النبي صـ إلى الله عليه وسلم الصبح ثم يصرفن وهن  
 متامعات بمروطهن ما يعرفن أحد من الغلس **قال الشافعي** وذكرك تغليس  
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفجر سهل بن سعد وزيد بن ثابت وغيرهما من  
 أصحاب رسول الله صـ إلى الله عليه وسلم شبيهها بمعنى حديث عائشة **قال**  
**الشافعي** قال لي قائل نحن نرى أن يسفر بالفجر اعتمادا على حديث رافع  
 ونزعم أن الفضل في ذلك وأنت ترى أن جائز لنا إذا اختلف الحديثان أن  
 نأخذ بأحدهما ونحن نعد هذا مخالفا لحديث عائشة **قال الشافعي** ففقت  
 له أن كان مخالفا لحديث عائشة فمكان الذي يلزمنا وإياك أن نصير إلى  
 حديث عائشة دونها لأن أصل ما بيني نحن وأنتم عليه أن الأحاديث إذا اختلفت  
 لم يذهب إلى واحد منهما دون غيره إلا بسبب يدل على أن الذي ذهبنا إليه أقوى  
 من الذي تركنا قال وما ذلك السبب **قال** أن يكون أحدا الحديثين أشبه بكتاب  
 الله ما دأب به كتاب الله كانت فيه الحجـ **قال** هكذا نقول **قلت** فإن لم يكن فيه  
 نص في كتاب الله كانت أولاها بنا لا ثبت منها وذلك أن يكون من رواه أعرف

صلى الله عليه وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تسفوا بعضها  
 على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تسفوا بعضها على بعض ولا  
 تتبعوا منها شيئاً غائباً بواجز **(قال الشافعي)** أخبرنا مالك عن موسى بن  
 أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما **(قال**  
**الشافعي)** \* أخبرنا مالك عن حميد بن قيس عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال  
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا صلى الله عليه  
 وسلم لنا وعهدنا اليكم **(قال الشافعي)** وروى عثمان بن عفان وعبادة بن  
 الصامت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الزيادة في الذهب  
 بالذهب يدايد **(قال الشافعي)** فأخذنا بهذه الأحاديث وقال بمثل معناها  
 الا كبر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثرت المفتين بالبلدان  
**(قال الشافعي)** \* أخبرنا سفيان بن عيينة أنه سمع عبيد الله بن أبي يزيد يقول  
 سمعت ابن عباس يقول أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 انما الربا في النسبة **(قال الشافعي)** فأخذ بهذا ابن عباس ونفر من أصحابه  
 المسلمين وغيرهم **(قال الشافعي)** \* فقال لي قائل ان هذا الحديث مخالف  
 للأحاديث قبله قلت قد يحتمل خلافها وموافقتها قال وبأي شيء يحتمل  
 موافقتها قلت قد يكون أسامة بن زيد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل  
 عن الصنفين المختلفين مثل الذهب بالورق والتمر بالحنطة أو ما اختلف فيه  
 متفاضلاً يدايد فقال انما الربا في النسبة أو تكون المسألة سابقة بهذا أو أدرك  
 الجواب فروى الجواب ولم يحفظ المسألة أو شك فيه لانه ليس في حديثه ما ينفي  
 هذا عن حديث أسامة فاحتمل موافقتها لهذا **(قال الشافعي)** فقال لي فلم  
 قلت يحتمل خلافها قلت لان ابن عباس الذي رواه كان يذهب فيه غير  
 هذا المذهب فيقول لا ربا في بيع يدايد انما الربا في النسبة **(قال الشافعي)**  
 فقال في الحجة أن كانت الأحاديث قبله مخالفة في تركه الى غيره فقلت له كل

من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تجهلها العقول وان تقديم صلاة الفجر في أول وقتها عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم مثبت **(قال الشافعي)** فقال ان أبا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دخلوا في الصلاة مغسلين وخرجوا منها مسافرين باطلا للقراءة (فقلت) له قد أطالوا القراءة وأوجزوها والوقت في الدخول لا في الخروج من الصلاة وكلهم دخل مغسلا وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم منها مغسلا فقلت الذي هو أولى بك أن تصير إليه مما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفتمهم فقلت يدخل الداخل فيهما مسفرا ويخرج مسفرا ويوجز القراءة فخالفتم في الدخول وما احتججت به من طول القراءة وفي الأحاديث عن بعضهم انه خرج منها مغسلا **(قال الشافعي)** \* فقال أفعد خبر رافع يخالف خبر عائشة فقلت له لا فقال فبأي شيء يرافقه فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حض الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتل ان يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فمال اسفر وأب الفجر يعني حتى يثبتي الفجر الآخر مترضا (قال) أفيجتمل معنى غير ذلك (قلت) نعم يجتمل ما قلت وما بين ما قلنا وقلت وكل معنى يقع عليه اسم الاسفار (قال) فما جعل معناكم أولى من معنانا (قلت) بما وصفت لك من الدليل وبان النبي صلى الله عليه وسلم قال هما الجفران فاما الذي كانه ذنب السر حان فلا يحل شيئا ولا يحرمه وأما الفجر المعترض فيحل الصلاة ويحرم الطعام يعني على من أراد الصيام

**(باب وجه آخر مما يعد مختلفا)**

**(قال الشافعي)** أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط ولا بول ولا سكن شرقوا أو غربوا قال أبو أيوب فقد مدنا الشام فوجدنا مراحض قد صنعت نحو القبلة فنحرف ونستعفر الله **(قال)**

اسنادا وأشهر بالعلم والحفظ له من الامة لا يكون روى الحديث الذي ذهبنا  
 اليه من وجهين أو أكثر والذي تركنا من وجه فيكون الاكثر أولى بالحفظ من  
 الأقل أو يكون الذي ذهبنا اليه أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بحاسواهما  
 من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى بما يعرف أهل العلم وأوضح  
 في القياس والذي عليه الاكثر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم  
 (قال) وهكذا نقول ويقول أهل العلم (قلت) فحديث عائشة أشبه بكتاب الله  
 لان الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فاذا حل الوقت  
 فأولى المصالحين بالحفاظة المقدم للصلوة وهو أيضا أشهر رجالات الفقهاء وحفظ  
 ومع حديث عائشة ثلاثة كلهم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى  
 حديث عائشة زيد بن ثابت وسهل بن سعد والعدد الاكثر أولى بالحفظ والنقل  
 وهذا أشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج (قال)  
 وأي سنن (قلت) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله  
 وآخره عفوان الله وهو لا يؤثر على رضوان الله شيئا والعفو لا يحتمل الامعنين عفوا  
 عن تقصير أو توسعة والتوسعة تشبه أن يكون الفضل في غيرها اذ لم يؤثر بترك  
 ذلك لغير التي وسع في خلافها (قال) وماتر يد هذا (قلت) اذ لم يؤثر بترك  
 الوقت الاول وكان جائزا أن يصلي فيه وفي غيره قبله والفضل في التقديم  
 والتأخير تقصير موسع وقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما قلنا  
 وسئل أي الاعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل  
 ولا يأمر الناس الا به وهو الذي لا يجهل له عالم ان تقديم الصلاة في أول وقتها أولى  
 بالفضل لما يعرض للادميين من الاشغال والنسيان والعلل التي لا تتجهل  
 العقول وهذا أشبه بمعنى كتاب الله (قال) وابن هوم من الكتاب (قلت) قال  
 الله جل ثناؤه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في أول  
 وقتها كان أولى بالحفاظة عليهم امن آخرها عن أول الوقت وقد رأينا الناس  
 فيما وجب عليهم وفيما تطوعوا به يؤمرون بتجملها اذا لم يمكن لما يعرض للادميين



لا ينتهي عن أمر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تسمع نبياً يرى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء ففرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنهي في الصحراء وبالرخصة في المنازل فيكون قد قال بما سمع ورأى وفرق بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما فرق بينه وعلى افتراق حال الصحراء والمنازل قال الشافعي رحمه الله وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً أقبله عنه وقال به وإن لم يعرف حيث يتفرق لم يفرق بين من لا يعرف بالدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على انفرق بينهما ولهذا أشياء كثيرة في الحديث الكيفية بما عاينها من أفعالهم

### باب وجه آخر من الاختلاف

قال الشافعي رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال أخبرني الصعب بن جثامة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول عن أهل الدار من أشركين ببيتهم فبصا من نسائهم وذرائعهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم منهم من زادهم وبن دينار عن الزهري هم من آبائهم قال الشافعي رحمه الله أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمه أبي النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت أبا عبد الله عن أبي الحقيق ثم عن نزل النساء والولدان قال الشافعي رحمه الله فكان سفيان يذهب إلى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لهم منهم أباحقة لقتلهم وإن حديث ابن أبي الحقيق ناخلة قال وكان الزهري إذا حدث حديث الصعب بن جثامة أتبعه حديث ابن كعب قال الشافعي رحمه الله وحديث الصعب في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم فإن كان في عمرته الأولى فقد قيل أمر ابن أبي الحقيق قبلها وقبل في سنتها وإن كان في عمرته الأخيرة فهو بعد أمر ابن أبي الحقيق غير شك والله أعلم **\*(قال الشافعي)\*** ولم يعلمه صلى الله عليه وسلم رخص في قتلى النساء والولدان ثم نهى عن قتلهما في نهيه عن قتلهما والله أعلم عن قتلى النساء والولدان أن أراد يقصد قتلهم بقتلهم وهو قتلهم بغير حق ثم نهى عن قتلهم بغير حق والله أعلم

السأفي \* أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه  
 واسع بن حبان عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول ان أناسا يقولون اذا قمعت  
 على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس فقال عبد الله بن عمر لقد  
 ارتقيت على ظهر بيت لنا فראيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبرين  
 مستقبلا بيت المقدس لحاجته \* قال السأفي \* أدب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من كان بين طهرانيه وهم عرب لا مغتسلات لهم أولا كثرهم في  
 منازلهم فاحتمل أدبه لهم معني أحدهما انهم انما كانوا يذهبون نحو أنجبهم  
 في الصحراء فأمرهم أن لا يستقبلوا القبلة ولا يستدبروها السعة الصحراء وخفة  
 المؤنة عليهم لسعتهم ناهبهم عن أن يستقبل القبلة أو يستدبرها الحاجة لانسان  
 من غائط أو بول ولم يكن لهم مرتقى في استقبال القبلة ولا استدبارها أو سجع  
 عليهم من توقي ذلك وكثيرا ما يكون الذاهبون في تلك الحال في غير ستر عن  
 مصل يرى عوراتهم مقبائين ومدبرين اذا استقبلوا القبلة فأمر وaban يكرهوا  
 قبلة الله ويستروا العورات من مصل ان صلى حيث يراههم وهذا المعنى أشبه  
 معانيه والله أعلم \* قال السأفي \* وقد يحتمل أن يكون نهاهم أن يستقبلوا  
 ما جعل قبلة في صحراء انما أط أو بول لئلا يتغوط أو يبال في القبلة فتكون قدرة  
 بذلك أو من ورائها فيكون من ورائها أذى للمصلين اليها \* (قال السأفي) \*  
 فسمع أبو أيوب ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم لمجلة فقال به على المذهب  
 في الصحراء والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل التي هي للناس مرافق في  
 أن يضعوها في بعض الحالات مستقبلة القبلة أو مستدبرتها والى يكون فيها  
 المذهب لحاجته مسترا فقال بالحديث جملة كما سمعته جملة وكذلك ينبغي لمن سمع  
 الحديث أن يقول به على عموم وجهته حتى يجد دلالة يفرق بها فيه \* قال  
 السأفي \* وما حكى ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا بيت  
 المقدس لحاجته وهي إحدى القبليتين واذا استقبله استدبر الكعبة انكر على  
 من يقول لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحاجة ورأى أن لا ينبغي لاحد أن

الجمعة فليغتسل ﴿قال الشافعي﴾ فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في غسل يوم الجمعة واجبا وأمره بالغسل محتمل معنيين الظاهر منهما أنه واجب  
 فلا تجزئ الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل كما لا يجزئ في طهارة الجناب غير  
 الغسل ويحتمل أنه واجب في الاختيار وكرم الاختلاف والنظافة ﴿قال  
 الشافعي﴾ أخبرنا مالك عن الزهري عن سالم قال دخل رجل من أصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 يخطب فقال عمر أيقظت هذه فقال يا أمير المؤمنين انقلب من السوق فسمعت  
 النداء فهازدت على أن توضع فقال عمر والوضوء أيضا وقد علمت أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقف عن  
 معمر بن راشد عن الزهري عن سالم عن أبيه مثل معني حديث مالك وسمى  
 الداخل يوم الجمعة بغير غسل عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴿قال الشافعي﴾ فلو  
 حفظ عمر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأمر بالغسل  
 وعلم أن عثمان قد علم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل ثم ذكر عمر لعثمان  
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم عثمان ذلك فلو ذهب على متوهم  
 أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة بنسبته إليه فلما لم يترك عثمان الصلاة  
 لترك الغسل ولم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنها قد علمت أن أمر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل على الاختيار لا على أن لا يجزئ غيره لأن  
 عمر لم يكن ليبدع أمره بالغسل ولا عثمان إذ علم أنه إذا ترك الغسل وأمر النبي  
 صلى الله عليه وسلم بالغسل الا لا والغسل كما وصفنا على الاختيار ﴿قال الشافعي﴾  
 وروى البصريون أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فيها  
 ونعمت ومن اغتسل بالغسل أفضل أخبرنا سيف بن عمينة عن يحيى بن سعيد  
 عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس يحال أن يغتسلهم في كانوا  
 يروحون بهياثمهم ففعل لهم لو اغتسلت

﴿باب النوى عن معني دل عليه معني في حديث غيره﴾

منهم انهم يجمعون خصامتين ان ليس لهم حكم الايمان الذي يمنع به الدم بكل  
 حال ولا حكم دار الايمان الذي يمنع به الغارة على الدار واذا أباح رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم البيات والغارة على الدار فأغار على بني المصطلق غارين  
 فالعلم يحيط ان البيات والغارة اذا أحل باحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم يمنع أحد بيت أو غار من أن يصيب النساء والولدان فيسقط المأثم فيهم  
 والكفارة والعقل والفود عن أصابهم اذا أبيع له أن يبيت ويغير وليست  
 لهم حمة الاسلام ولا يكون له قتلهم حامدا لهم متميزين عارفهم وانما تنهى  
 عن قتل الولدان لانهم لم يبلغوا كفا فيهم لولايه وعن قتل النساء لانه لا معنى  
 فيهن لقتال وانهن والولدان يتحولون فيكونون قوة لاهل دين الله تعالى **وقال**  
**الشافعي** **﴿** فان قال قائل فاین هذا بغيره قيل فيه ما اكنت في العالم به من غيره وان  
 قال أفتجد ما تشبهه بغيره ويشبهه من كتاب الله قلت نعم قال الله وما كان  
 لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية  
 مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير  
 رقبته مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله  
 وتحرير رقبته مؤمنة **وقال الشافعي** **﴿** فأوجب الله بقتل المؤمن خطأ  
 الدية وتحرير رقبته وفي قتل ذي الميثاق الدية وتحرير رقبته اذا كانا  
 معا ممنوعى الدم بالايمان والعهد والدار معا وكان المؤمن في الدار غير  
 الممنوعة وهو ممنوع بالايمان فجعلت فيه الكفارة بانه لا فدية ولم يجعل فيه  
 الدية وهو ممنوع الدم بالايمان فلما كان الولدان والنساء من المشركين  
 لا ممنوعين بايمان ولا دار لم يكن فيهم عقول ولا فود ولا دية ولا مأثم ان  
 شاء الله ولا كفارة **وقال الشافعي** **﴿** فقال واذا ذكر وجوه من الاحاديث المختلفة  
 عن بعض الناس أيضا قلت أخبرنا مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن  
 يسار عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم  
 الجمعة واجب على كل محتلم **﴿** قال الشافعي **﴾** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن  
 عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء منكم الى

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبة وأما ما على أسامة بعد ما علم رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم أن معاوية وأباجهم خطبها على أمرين أحدهما أن  
الذي صلى الله عليه وسلم لم يعلم أنهم لا يخطبونها الا بخطبة أحدهما بعد خطبة  
الآخر فلما لم يمتهم ولم يقل لها ما كان لواحد أن يخطبك حتى يترك الآخر  
خطبتك وخطبها على أسامة بعد خطبتهم واستد للنساء على أنها لم ترض رلورضيت  
واحد منهم أمرها أن تزوج من رضية وأن اخبارها ليايم من خطبها إنما كان  
اخبارا ممن لم تأذن فيه ولعلها استسار له ولا يكون لها أن تستشير به مرة  
أذنت لاحدهما فلما خطبها على أسامة استد للنساء على أن الحالة التي خطبها فيها  
غير الحال التي نهى عن خطبتها فيها ولم يكن حال تفرق بين خطبتيها حتى يجعل  
بعضها ويحرم بعضها الا اذا أذنت للولي أن يزوجه فذكر لزوجها أن زوجها  
الولي أن يلزمها التزويج وكان عليه أن يلزمه وحلت له فأما قبل ذلك فحاله  
واحدة وليس لوليها أن يزوجه حتى يأذن فركونها وغير ركونها سواء فان  
قال قائل فأنها ركنة مخالفة لركن لها غير ركنة فكذلك هي لو خطبت فسمت  
الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها بالخطبة فلم تشته ولم تظهر ترغبا عنه ولم تركن  
فكانت حالها التي تركت فيها شتمه مخالفة لحالها التي شتمه فيها وكانت في  
هذه الحال أقرب الى الرضا ثم تنتقل حالاتها قبل الركون الى منازل بعضها  
أقرب الى الركون من بعض فلا يصلح فيه معنى جدال والله اعلم الا ما وصفت من  
انه نهى عن الخطبة بعد اذنها للولي بالتزويج حتى يصير أمر الولي جائزا فاما ما لم  
يجزأ من الولي فأول حالها وآخرها سواء والله اعلم

باب النهي عن معنى أو وضع من معنى قبله

وقال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما ما بالخير على صاحبه ما لم يفرقا الا ببيع  
الخير قال الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي  
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه قال

(وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد ومحمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج  
 عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يخطب  
 أحدكم على خطبة أخيه (وقال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه  
 (وقال الشافعي) فلو لم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم دلالة على أن  
 نهيه عن أن يخطب أحدكم على خطبة أخيه على معنى دون معنى كان الظاهر  
 أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يتبدئ الخطبة إلى أن يدها  
 (وقال الشافعي) وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة  
 أخيه يحتمل أن يكون جواباً منه أراد به معنى في الحديث ولم يسمع من حديثه  
 السبب الذي له قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فأدعى بعضه دون بعض أو  
 شكاً في بعضه فسكتا عما شكاه منه فيكون صلى الله عليه وسلم سئل عن  
 رجل خاب امرأة فرضية وأذنت في نكاحه فخطبها أربح عندها منه فرجعت  
 عن الأول الذي أذنت في نكاحه فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذا الحال  
 وقد لا يكون أن ترجع عن أذنت في نكاحه فلا ينكحها من رجعت له  
 فيكون هذا فساداً عليها وعلى خطبها الذي أذنت له في نكاحها فان قال  
 قائل لم صرت إلى أن تقول إن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب الرجل على  
 خطبة أخيه على معنى دون معنى قلت فبالدلالة عنه وإن قال فأين هي قيل له  
 إن شاء الله أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها فأمرها رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال إذا حلت فاذنني قالت  
 فلما حلت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطباني فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ألم أباؤهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعولك  
 لا مال له أنكهي أسامة بن زيد قالت فسكرهته فقال أنكهي أسامة فسكتته  
 فحمل الله فيه خيراً كثيراً واعتبطت به (وقال الشافعي) فبهذا قلنا ودلت

هن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت وأرقها ثم إذا استوت فأرهما  
 وإذا زالت وأرقها ثم إذا أدنت للغروب فأرهما فإذا غربت وأرقها ونهى  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في تلك الساعات وقال الشافعي   
 فاحتمل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات  
 معنيين أحدهما وهو أن يكون الصلوات كلها واجبة الذي نسي ونيم  
 عنه وما لزم بوجه من الوجوه منها محرما في هذه الساعات لا يكون لاحدا أن يصلي  
 فيها ولو صلى لم يؤد ذلك عنه ما لزمه من الصلاة كما يكون من قدم صلاة قبل  
 دخول وقتها لم تجز عنه ويحتمل أن يكون أرايه بعض الصلوات دون بعض  
 فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين أحدهما ما وجب منها فلم يكن لمسلم تركه في  
 وقته ولو تركه كان عليه قضاءه والاخر ما تقرب إلى الله جل ثناؤه بالنفل  
 فيه وقد كان للنفيل تركه فلا قضاء له عليه ووجدنا الواجب منها يافرق التطوع  
 في السفر إذا كان المرء كافيا صلى المكتوبة بالارض ولا يجزئه غيرها  
 والنافلة راكبا متوجها حيث شاء ويتفرقان في المحضر والسفر ولا يكون لمن  
 أطاق القيام أن يصلي واجبا من الصلاة قاعدا أو يكون ذلك له في النافلة وقال  
 الشافعي فلم احتمل المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يحملوها على خاص  
 دون عام إلا بدلالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع علماء المسلمين  
 الذين لا يمكن أن يجمعوا على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال  
 الشافعي وهو كذلك غير هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم هو على  
 الظاهر من العام حتى أتى له دلالة عنه كما وصفت أو بإجماع المسلمين على أنه  
 باطن دون ظاهر وخاص دون عام فجمع ما لو قد جاءت عليه الدلالة عند  
 ويطيعونه في الأمرين معا وقال الشافعي أما بما ألف عن زيد بن أسلم عن  
 عطاء بن يسار عن بسر بن سعيد وعن الأعرج محمد بن عوف عن أبي هريرة أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع

الشافعي رحمه الله تعالى يعني يبين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإن نهيته عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه إنما هو أن يتبايعا قبل أن يتفرقا من مقامهما الذي تباعا فيه وذلك أنهما لا يكونان متبايعين حتى يعقدا البيع معا فلو كان البيع إذا عقدا لم كل واحد منهما ما ضر البائع أن يبيعه رجل سلعة كسلعته أو غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لما كان له الخيار كان الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بعشرة دنانير فجاء آخر فاعطاه مثله بثلاثة دنانير أشبهه أن يفسخ البيع إذا كان الخيار له قبل أن يفارق له ولعله يفسخه ثم لا يتم البيع بينه وبين يبيعه الآخر فيكون الآخر قد أفسد على البائع وعلى المشتري أو على أحدهما فهذا وجه النهي عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه لا وجه له غير ذلك ألا ترى أنه لو باعه ثوبا بعشرة دنانير فلزمه البيع قبل أن يتفرقا من مقامهما ذلك ثم باعه آخر خيرا منه بدينار لم يضر البائع الأول لأنه قد لزمه عشرة دنانير لا يستطيع فسخها وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يسوم أحدكم على سوم أخيه فإن كان ثابتا وسأه حفظه ثابتا فهو مثل لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه إذا رضى البيع وأذن بأن يباع قبل البيع حتى لو لم يسمع لزمه فإن قل قائل ما دل على ذلك قبل له فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فمين بن زيد ويبيع من بن زيد سوم رجل على سوم أخيه ولكن البائع لم يرض السوم الأول حتى طلب الزيادة

باب النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره

قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم الصلاة بعد طلع الشمس ولا عند غروبها أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم



على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لأنها لازمة \* (قال الشافعي) \* ونذهب  
بعض أصحابنا إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه طاف بعد الصبح ثم تفرغ لم ير  
الشمس طلعت فركب حتى أتى ذا طوى وطلعت الشمس فأتاه فصل فيهما عن  
الصلاة للطواف بعد العصر وبعد الصبح كما هي عملا يلزم من الصلاة \* (قال  
الشافعي) \* وإذا كان لعمر أن يؤخر الصلاة للطواف فأنما تركها لأن ذلك له  
ولأنه لو أراد من لا يذو طوى لحاجة الإنسان كان واسعاً له أن شاء الله تعالى  
ولسكنه سعى النهي بجله عن الصلاة فغضب المنكر بعلمها بالمدينة بعد العصر  
ولم يسمع ما يدل على أنه 'نما' - سعى عنها المعنى الذي وصفنا - فكان يجب عليه ما  
فعل ويجب على من علم المعنى الذي نهى عنه والمعنى الذي أباحت فيه أن  
اباحتها بالمعنى الذي أباحتها فيه خلاف المعنى الذي نهى فيه عنها كما وصفت مما  
روى علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم من النهي عن أمثال الحوم  
النحايا بعد الثلاث إذ سمع النهي ولم يسمع سبب النهي \* (قال الشافعي) \* فإن  
قال قائل فقد صنع أبو سعيد الخدري كما صنع عمر بن الخطاب فلما أجاب  
فيه كالجواب في غيره فإن قال قائل فهل من أحد صنع خلاف ما صنعاه فلما  
نعم ابن عمر وابن عباس وطائفة والحسن والحسين وغيرهم وقد سمع ابن عمر  
النهى من النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عيينة  
عن عمر وابن دينار قال رأيت أبا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح  
وصلى ركعتين قبل أن تطالع الشمس \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عمار  
الدهني عن أبي سعيد بن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصليا \* (قال  
الشافعي) \* أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال رأيت  
ابن عباس طاف بعد العصر وصلى ثم قال الشافعي \* وإنما تركنا تفرق أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا البعد يدل من علمه على أن تفرقهم فيما  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة لا يكون إلا على هذا المعنى أو على أن  
لاتابع السنة من قال خلافها منهم أو نأول بتمتعها السنة أو ما أشبه ذلك مما

الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس  
 فقد أدرك العصر **(قال الشافعي)** فالعلم يحيط أن المصلي ركعة من الصبح قبل  
 طلوع الشمس والمصلي ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد صليهما معاً في  
 وقتين يجتمعان تحريم وقتين وذلك أنهما صلياً بعد الصبح والعصر ومع بزوغ  
 الشمس ومعها وهذا أربعة أوقات منهي عن الصلاة فيها **(قال الشافعي)** فلما  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلي في هذه الأوقات مدركين لصلاة  
 الصبح والعصر استدللنا على أن تنهي عن الصلاة في هذه الأوقات عن الدوافع  
 التي لا تلزم وذلك أنه لا يكون أن يجعل المرء مدركاً للصلاة في وقت نهى فيه عن  
 الصلاة **(قال الشافعي)** \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها فإن الله  
 يقول أقم الصلاة لذكري **(قال الشافعي)** \* وحدث أنس بن مالك وعمران بن  
 الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث ابن المسيب وزاد  
 أحدهما أو نام عنها **(قال الشافعي)** \* فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فليصلها إذا ذكرها فجعل ذلك وقتاً لها وأخبر به عن الله عز وجل ولم يستثن  
 وقتاً من الأوقات يدعيها فيه بعد ذلك **(قال الشافعي)** \* أخبرنا سفيان بن  
 عيينة عن أبي الزبير المكي عن عبد الله بن باباه عن جابر بن مطعم أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال يا بني عبد مناف من ولي منك من أمر الناس شيئاً فلا يمنع  
 أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار **(قال الشافعي)** \*  
 أخبرني عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريح عن عطاء عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم بمثل معناه وزاد يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف ثم ساق الحديث  
**(قال الشافعي)** \* وأخبر جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر باباحة  
 الطواف بالبيت والصلاة في أي ساعة ما شاء العائف والمصلي وهذا يبين أنه  
 إنما نهى عن المواقيت التي نهى عنها من الصلاة التي لا تلزم بوجوبه من  
 الوجوه فاما ما لم فلم ينه عنه بل أباحه صلى الله عليه وسلم وصلى المسلمون

﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا سعيد بن سالم القساح عن ابن جريج عن عطاء بن أبي  
 رباح عن صفوان بن موهب أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن مصعب عن حكيم  
 ابن حزام أنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ألم انبأ أولم يبلغني أو كما  
 شاء الله من ذلك أنك تبيع الطعام قال حكيم بلى يا رسول الله فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا تبيعن طعاما حتى تشتريه وتستوفيه ﴿قال الشافعي﴾  
 أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني عطاء بذلك أيضا عن عطاء بن  
 عبد الله بن عصمة الجشمي عن حكيم بن حزام أنه سمعه منه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا الثقة عن أيوب بن أبي تيمية عن يوسف بن  
 ماهك عن حكيم بن حزام قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما  
 ليس عندي ﴿قال الشافعي﴾ يعني يبيع ما ليس عندك وليس يسمون عليك  
 ﴿قال الشافعي﴾ أخبرنا ابن أبي عمير عن ابن أبي نجيح عن عبد الله بن كثير عن  
 أبي المنهال عن ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم  
 يسلفون في الثمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف  
 فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾ وحفظي  
 وأجل معلوم وقال غيري تدفال ماقات وقال أو إلى أجل معلوم ﴿قال الشافعي﴾  
 فكان نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع المرء ما ليس عنده يحتمل معنيين  
 أن يبيع ما ليس بحضرته يراه المشترى كما يراه البائع عند تبايعهما فيه  
 ويحتمل أن يبيعه ما ليس عنده ما ليس بحاله بعينه فلا يكون موصوفا منه هو  
 على البائع يؤخذ به ولا في ملكه فيلزمه أن يسلمه إليه بعينه وغيره من  
 المعنى رُفِعَ أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف أن يسلف في كيل معلوم  
 ووزن معلوم وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم - دخل في هذا يبيع ما ليس عند المرء  
 حاضر أو لأمور كالحين ياعه ولما كان هذا قد ذُفِعَ إلى البائع بصفة يؤخذ بها  
 عند محل الأجل دل على أنه إنما نهى عن بيع عين الشيء الذي ليس في ملك  
 البائع والله أعلم وقد يحتمل أن يكون النهي عن بيع العين الغائبة كانت

فديري قائله له فيه عذرا ان شاء الله **وقال الشافعي** **﴿** واذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لاحد معه أمرا يخالف أمره **﴿** باب وجه آخر يشبه الباب الذي قبله **﴿**

**وقال الشافعي** **﴿** أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا ويبع الكرم بالزبيب كيلا **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود ابن سفيان أن زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسئل عن شراء التمر بالرطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم أينقص الرطب اذا ييس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخمر صها **﴿** قال الشافعي **﴿** أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا **﴿** قال الشافعي **﴿** فكان بيع الرطب بالتمر منهيا عنه انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه إنما نهى عنه لأنه ينقص اذا ييس وقد نهى عن التمر بالتمر الا مثلا بمثل فلما نظرنا في المتعقب من نقصان الرطب اذا ييس كان لا يكون أبدا مثلا بمثل اذا كان النقصان مغيبا لا يعرف فكان يجمع معنيين أحدهما التفاضل في المكيلة والاخر المزابنة وهو بيع ما يعرف كيله بما يجهل كيله من جنسه فكان منهما عنه لمعنيين فلما أرخس رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر لم تعد العرايا أن تكون رخصة من شيء نهى عنه أولم يكن النهي عنه عن المزابنة والرطب بالتمر الا مقصودا بهما الى غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يراد به الخاص

**﴿** باب وجه يشبه المعنى الذي قبله **﴿**

من رسول الله صلى الله عليه وسلم به الوجه الذي يحل به النكاح ولو سمي صداقا  
 كان أحب إلى ولا يفتر النكاح بترك تسمية الصداق لأن الله جل ثناؤه أثبت  
 النكاح في كتابه بغير مهر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع \* (قال الشافعي) \*  
 وسواء في هذا المرأة الشريفة والذنية لأن كل واحدة منهما أمة التحل به وتحرم  
 ونجس لها وعليها من الحلال والحرام والمحرم والمحرمة \* (قال الشافعي) \*  
 والمخالات التي تواقع بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح فيما لم ينسبه  
 عنه من النكاح فاما إذا عقد بغير هذه الأشياء كان النكاح مفصلا وخالفه في الله  
 عز وجل عند في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم عن النكاح بمخالات  
 نهى عنها فذلك مفسوخ وذلك أن ينسك الرجل أخت امرأته وقد نهى الله عز  
 وجل عن الجمع بينهما وإن ينسكهم الخامسة وقد نهى الله به إلى أربع وبين  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم إن انتهاء الله به إلى أربع حظر عليه أن يجمع بين  
 أكثر منهن أو ينسك المرأة على عمتها أو خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن ذلك أو أن تنسك المرأة في عمتها \* (قال الشافعي) \* فكل نكاح كان من  
 هذا لم يصح وذلك أنه قد نهى عن عقده وهذا الاختلاف فيه بين أحد من  
 أهل العلم \* (قال الشافعي) \* ومثله والله أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 الشغار وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم نهى عن نكاح المنعة وأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم نهى المحرم أن ينسك أو ينسك \* (قال الشافعي) \* فحين نفخ  
 هذا كاهن النكاح في هذه المخالات التي نهى عنها بما قبلها ما نهى  
 عنه مما ذكرنا قبله وقد خالفنا في هذا أيضا وهو كتركب في غيره هذا  
 الموضع ومثله أن ينسك الرجل المرأة بغير ادنها فتخير بعد فلا يجوز لأن  
 العدة وقوع منها عنة \* (قال الشافعي) \* ومثله هذا ما نهى عنه  
 النبي صلى الله عليه وسلم من يبيع الغرر وعن يبيع الرطب بالتمر إلا في العرايا  
 وغير ذلك مما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أصل ما لم يكل امرئ  
 محرم على غيره إلا بما أحل به وما أحل به من اليدوع المنة عنه رسول الله صلى

في ملك الرجل أو في غير ما يملكه لانها قد تهلك وتمنع قبل أن يراها المشتري  
 قال الشافعي في وكل كلام كان عاماً طاهر في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فهو على ظهوه وعمومه حتى يعلم حديث ثابت عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بأبي هو وأمي يدل على انه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة  
 دون بعض كما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولزم أهل العلم  
 أن يعضوا التحريم على وجوههما ما وجدوا لامضائهما ووجهوا ولا يعدونهما  
 مختلفين وهما يمتحمان أن يعضيا وذلك انه اذا لم يكن فيهما أن يعضيا عاماً أو وجد  
 السبيل الى امضائهما ولم يكن واحداً منهما ما بأوجب من الآخر ولا ينسب  
 التحديتان الى الاختلاف ما كان لهما وجه يعضيان فيه معاً إنما الختلاف ما لم يعض  
 أحدهما إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد وهذا يحمله  
 وهذا يحرمه قال الشافعي في فقال فصنف لي جماع نهى الله جل ثناؤه ثم نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم عما لا تبقى منه شيئاً قال الشافعي في فقلت له يجمع نهيه  
 صلى الله عليه وسلم معنيين أحدهما أن يكون الشيء الذي نهى عنه محرماً لا يحل  
 إلا بوجه دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فإذا  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشيء من هذا قال نهى محرم لا وجه له غير  
 التحريم الآن يكون على معنى كما وصفت قال فصنف هذا الوجه الذي بدأت  
 به ذكره من النهى بمثل يدل على ما كان بمثل معناه قال الشافعي في فقلت له  
 كل النساء محرمات الفروج إلا بواحد من المعنيين النكاح أو الوطء بمالك الأيمن  
 وهما المعنيان اللذان أذن الله فيهما وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف  
 النكاح الذي يحل به الفرج المحرم قبله فسن فيه وإياه وشهودا ورضامان  
 المنكوح حصة الثيب وسنة في رضاها دليل على أن ذلك يكون برضا المتزوج  
 لا مرق بينهما قال الشافعي في فإذا جتمع النكاحان بعارضا المزوجة الثيب  
 والمزوج وان يزوج المرأة وليها بشهود حل النكاح الا في حالات سأذكرها أن

متضاهي مقامه لو كان له اذا عرس عليه في ذلك الوقت منع غيره حقه في المهر **وقال**  
 الشافعي **﴿** فان قال قائل فما الفرق بين هذا والاول قيل له من قامت عليه  
 الحجبة يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي عما وصفنا من فعل ما نهى عنه  
 وهو عالم بنهييه فهو خاص بفعله ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعنه **فان قال**  
 فهذا عام والذى ذكرت في الكتاب قبله في النكاح والبيع خاص فكيف  
 فرقت بين حالهما قلت أما في المعصية فلم أفرق بينهما لأنني قد جعلتهما عامين  
 وبعض المعاصي أعظم من بعض **فان قال** فكيف لم تحرم على هذا البسه وأكله  
 ومعه **على** الأرض بمعصيته وحرمت على الآخر نكاحه وبيعته بمعصيته قيل  
 هذا أمر بامر في مباح حلال له فأحلت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما  
 حرم عليه غير ما أحل له ومعصيته في الشيء المباح له لا تحرمه عليه بكل حال وإن  
 يحرم عليه أن يفعل فيه المعصية **فان قيل** فأمثل هذا قيل الرجل له الزوجة  
 والجارية وقد نهى أن يطأهما حائضتين وصائمتين ولو فعل ذلك لم يحد ذلك  
 الوطء له في حادثة تلك ولم يحرم واحدة منهما عليه في حال غير تلك الحال إذا كان  
 أصلهما مباحا وحلالا **وقال الشافعي **﴿** وأصل مال الرجل محرم على غيره إلا بما**  
**أبيع به مما يحل وفروج النساء محرمات إلا بما يبيع به من النكاح والملافة**  
**عقد عبدة البيع أو النكاح منهما** أعني ما على محرم لا يحل إلا بما أحل به لم يحل  
 المحرم بمحرم وكان على أصل تحريمه حتى يوثق بالوجه الذي أحله الله جل ثناؤه  
 به في كتابه أو على إسان رسوله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين أو ما هو في  
 مثل معناه **﴿** قال الشافعي **﴿** وقد مثلت قبل هذا **﴿** قال الشافعي **﴿** الذي أريد به غير  
 التحريم بالادلة فأكفيت من ترديده والله تعالى العصمة والتوفيق

### باب العلم

**﴿** قال الشافعي **﴿** قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس في العلم قلت له  
 العلم عيان علم عامة لا يسع بالغا غير مغلوب على عقله جهله قال ومثل ماذا قلت  
 مثل أن الصلوات خمس وأن على الناس صوم شهر رمضان وبيع البيت أن

الله عليه وسلم فلا يكون ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيوع  
 محسلاً ما كان أصله محرماً من مال الرجل لأخيه ولا تكون المعصية بالبيع  
 المنهى عنه تحل محرماً ولا تحل الأفعال لا يكون معصية وهذا يدخل في عامة العلم  
 قال الشافعي رحمه الله فان قال قائل ما الوجه المباح الذي نهى المرء فيه عن شيء  
 وهو يخالف النهي الذي ذكرت قبله فهو ان شاء الله من نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن يشتم الرجل الصماء وأن يجتبي بشوب واحدة مفضياً  
 بفرجه إلى السماء وأنه أمر غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه عن أن يأكل من  
 أعلى الحففة ويروى عنه صلى الله عليه وسلم وليس كثبوت ما قبله مما ذكرنا أنه  
 نهى عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين وأن تكشف التمرة عما في  
 جوفها وأن يعرض على ظهر الطريق قال الشافعي رحمه الله فلما كان الثوب مباحاً  
 للباسه والطعام مباحاً لآكله حتى يأتي عليه كراهة ان شاء الله والارض مباحة له  
 إذا كانت لله لا لأحد من الناس فيها شرعاً فهو منهى فيها عن شيء يفعله  
 وأمر فيها بأن يفعل شيئاً غير الذي نهى عنه والنهي يدل على أنه انما نهى عن  
 اشتمال الصماء والاحتباء مفضياً بفرجه غير مستتران في ذلك كشف عورته  
 قيل له يسترها بشوبه فلم يكن نهيه عن كشف عورته نهيه عن لبس ثوبه فيحرم  
 عليه لبسه بل أمره أن يلبسه كما يستر عورته ولم يكن أمره أن يأكل مما بين يديه  
 ولا يأكل من رأس الطعام إذا كان مباحاً له أن يأكل مما بين يديه وجميع  
 الطعام الأدب في الأكل من بين يديه لأنه أجلب به عند موأكله وأبعد له من  
 قبج الطعمة والنهم والشر في الطعام وأمره أن لا يأكل من رأس الطعام لأن البركة  
 تنزل منه على النظر له في أن يبارك له بركة دائمة يدوم نزولها له وهو يبيع له إذا  
 أكل ما حول رأس الطعام أن يأكل رأسه وإذا أباح له الممر على ظهر الطريق  
 فالممر عليه إذا كان مباحاً له التعريض عليها لأنه لا مال له يمنع الممر عليه فيحرم  
 بمنعه فانما نهى عنه ما يثبت نظراً له فانه قال فانها ما وى الهوام وطرق الحيات  
 على وجه النظر له لا على أن التعريض محرّم وقد نهى عنه إذا كان الطريق



لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز  
 ابن محمد الدراوردي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال أفانل الناس حتى  
 يقولوا لا إله إلا الله وإذا قالوا لا إله إلا الله عند موته وأموالهم لا يجتمعها  
 وحسابهم على الله وقال الله جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله  
 أنما قلتم إلى الأرض أرضيتكم بالحياة الدنيا من الآخرة إلى قدير وقال جل ثناؤه  
 أنفروا إذا دُعوا إلى الله أو دُعوا إلى الرسول فاقبلوا وإذا قيل لكم أنفروا فاعلموا أن الله  
 واختار السانحي) \* واحتمات الآيات أن يكون المجاهد كماله والغير خاصته منه على كل  
 طائفة ولا يسع أحدا منهم التنازع عنه كما كانت الصلوات والجمعة والركعة فلم يخرج  
 أحدهم منهم وجب عليه فرض منها أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه لأن عمل أحد  
 في هذا لا يكتب لغيره واحتمات أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات  
 وذلك أن يكون قصدا بفرض فيها قصد الكفاية فيكون من قام بالكفاية في  
 جهاد من جاهد من المشركين مدركا لأدية الفرض وبإفالة الفضل ومخارج من  
 تخلف من المأثم ولم يسو الله بينهم فقال جل ثناؤه لا يستوي القاعدون من  
 المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم أنفسهم فضل الله  
 المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة الآية \* (قال الشافعي) \*  
 فقال أ. الظاهر في الآيات والفرض على العامة ما بين الدلالة بأنه إذا قام بعض  
 العامة بالكفاية أخرج به المختلفين من المأثم (قال الشافعي) \* فقلت له في  
 هذه الآية قال وأين هو منها قلت قال الله جل ثناؤه وكلا وعد الله الحسنى  
 فوعد المختلفين الحسنى عن المجاهد على الإيمان وأبان فضيلة المجاهدين على  
 القاعدین ولو كانوا آثمين بالتخلف إذا غزا غيرهم كانت العقوبة بالمأثم أن لم يعف  
 الله أولى بهم من الحسنى قال فهل تجد في هذا غير هذا قلت نعم قال الله جل ثناؤه  
 وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في

استطاعوا اليه سبيلا ولا زكاة في أموالهم وأنه حرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقه  
والخمر وما كان في معنى هـ - نأما كلف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه  
من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه بما حرم الله عليهم منه \* (قال الشافعي) \*  
وهـ - هذا الصنف من العلم كاه موجود نصه في كتاب الله جل ثناؤه وموجود  
عاما عند أهل الاسلام ينقله عواهم عن ماضي من عوامهم يحكونه عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فلا يتنازعون في حكايته ولا وجوبه عليهم وهذا العلم العام  
الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع \* (قال في  
الوجه الثاني) \* قال فقلت له ما ينوب العباد من فروع الفرائض وما يخص  
من الاحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ولا في أكثره نص سنة وان كانت  
في شيء منه سنة فأنما هي من أخبار الخاصة لا من أخبار العامة وما كان من المحتمل  
التأويل ويستدرك قياسا قال أفتمدون هذا أن يكون واجبا وجوب  
العلم الذي قبله أو موضوعا عن الناس علمه حتى يكون من علمه منتفلا ومن ترك  
علمه غير آثم بتركه أو من وجه ثالث فوجدناه خبرا أو قياسا \* (قال الشافعي) \*  
فقلت له بل هو من وجه ثالث قال فصغ لي واذكر الحجج فيه وما يلزم منه ومن  
يلزم وعن يسقط فقلت له هذه درجة من العلم ليس يبلغها العامة ولم يتكلفها  
كل الخاصة ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كاه أن يعطوها واذا  
قام بها من خاصتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها ان شاء الله فالفضل  
فيها لمن أقام بها على من عطاها \* (قال الشافعي) \* فوجد لي في هذا خبرا وشيا  
في معناه ليكون هذا قياسا عليه فقلت له فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه  
وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد النكير من الجهاد فقال جل ثناؤه  
ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله  
فيقتلون ويقتلون الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم  
كافة وقال جل ثناؤه فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم  
واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد الآية وقال جل ثناؤه قاتلوا الذين

ثبت عليهم خبر الخاص به فقات خبر الواحد - فمن الواحد حتى يقتضي به الى  
النبي صلى الله عليه وسلم أو من انتهى به اليه دونه ولا تقوم المحجة بخبر الخاصة  
حتى يجمع أمرها منها ان يكون من حديثه ثقة في دينه معروف بالصديق في  
حديثه طاقا لا بما يحدث به عالما بما يجب له معاني الحديث من اللفظ وان  
يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما لا يحدث به على المعنى لانه اذا حدث  
به على المعنى وهو غيب عالم بما يجب له معناه لم يدركه لا يحيل الحديث الى السر  
والمحرر الى الحديث لال واداءه بحروفه فلم يبق وجه يحذف فيه احاديث الحديث  
حافظا ان حديث من حفظه حافظا لكتابه ان حديث من كتابه اذا شرك أهله  
المخفف في الحديث وافق حديثهم بريئا من أن يكون مدلسا حديثهم في  
لم يسمع منه ويحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات خلافا عن  
الذي صلى الله عليه وسلم ولم يكون هكذا من فوقه فمن حديثه حتى ينتهي  
بالحديث موصولا الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من انتهى به اليه دونه  
لان كل واحد منهم مثبت لمن حديثه ومثبت على من حديثه فلا يستغنى  
في كل واحد منهم عما رصفه قال في أوضح لي هذا بشئ الى أن أكون به  
أعرف مني في هذا الحديث بركته وقلة - برقي مما وصفته في الحديث بركته  
الشافعي في فقات له أثر يد أن أحدهم بركته بشئ يكون هذا قياسا على ما قاله  
قلت هذا الأصل في نفسه فلا يكون قياسا على غيره لان القياس أضغف من  
الأصل قال فقلت أريد أن تجعل له قياسا ولكن مثله لي على شئ من الشهادات  
الى العلم بها عام فقات قد يحذف الشهادات في أشياء ويجماعها في غيرها قال  
وأين قالها قلت أقبل في الحديث الرجل لو أحدهم والمرأة ولا أقبل واحدا  
منهما وحده في الشهادة وأقبل في الحديث حديثي فلان عن فلان اذا لم يكن  
مدلسا ولا أقبل في الشهادة إلا سمعت أو رأيت أو شهد في وتختلف الأحاديث  
فأخذ بعضها استدل بالكتاب أو سنة أو إجماع أو قياس وهذا لا يؤخذ به في  
الشهادات هكذا ولا يؤخذ فيها بحال ثم يكون بشرك كثير كلهم يجوز في هادته ولا

الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون وغزار رسول الله صلى الله عليه وسلم وعزامه من اصحابه بجماعة وخلف أخرى حتى خلف على بن أبي طالب رضي الله عنه في غزوة تبوك واخبره الله جل ثناؤه ان المسلمين لم يكونوا لينفروا كافة قال فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة فأخبر ان النفر على بعضهم دون بعض وان التفقة انما هو على بعضهم دون بعض وكذلك ما عدل الفرض في عظام الفرائض التي لا يسع جهالها والله أعلم \* (قال الشافعي) \* وهكذا كل ما كان الفرض فيه مقصودا به قصد الكفاية فيما ينوب فاذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المأثم ولو ضحوه معا خفت ان لا يخرج واحد منهم مطبق فيه من المأثم بل لا أشك ان شاء الله اقله ان لا تنفروا به ذكركم عذابا لا ية قال فاما معناها قلت الدلالة عليها ان تخلفهم عن النفر كافة لا يسعهم ونفیر بعضهم اذا كانت في نفيره كفاية تخرج من تخلف من المأثم ان شاء الله لانه اذا نفر بعضهم وقع عليهم اسم النفر قال ومثل هذا سوى الجهاد المت الصلاة على الجنائز ودفعها الا يحل تركها ولا يجب على كل من حضرها تأم حضورها ويخرج من تخلف عنها من المأثم من قام بكفايتها وهكذا والسلام قال الله جل ثناؤه واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم القائم على القاعد واذا سلم من القوم واحد جزأ عنهم وانما أريد به رد الردود القليل جامع لاسم الرد والكفاية فيه مانع لئلا يكون الرد معطلا ولم يزل المسلمون على ما وصفت منذ بعث الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا الى اليوم يتفقونه أفلهم ويشهد الجنائز معهم ويجهاد ويرد السلام بعضهم ويتخلف عن ذلك غيرهم فيعرفون بفضل لمن قام بالفقه والجهاد وحضور الجنائز ورد السلام ولا يؤثرون من قصر عن ذلك اذا كان لهذا قوم قائمون بكفايته

﴿باب تثبيت خبر الحجّة﴾

﴿قال الشافعي﴾ قال لي قائل أحد دلي أقل ما تقوم به الحجّة على أهل العلم حتى

عنه ولا أعلم اني لقيت احدا بريئا من ان يحدث عن ثقة حافظ و آخر يخالفه  
ثقة ففعلت في هـ. هذا ما يجب على ولم يكن داللي الدلائل عن معرفة صدق من  
حدثني بأوجب على من طاب ذلك على معرفة صدق من فوفه. هـ لاني أحتاج  
في كلهم الى ما أحتاج اليه فيمن اقيمت شهادتهم لان كلهم مشايخ خرا عن فروقه ولم  
دونه (قال الشافعي) فقال خا بالاك قبالت ممن تعرفه بالتدليس ان يقول عن  
كذا وقد يمكن فيه ان يكون لم يسمعه فقلت اه المسلمون العدول عدول اصحاء  
الامر في انفسهم و حالهم في انفسهم غير حالهم في غيرهم الا ترى اني اذا عرفتهم  
بالعدل في انفسهم قبالت شهادتهم فاشهدوا على شهادة غيرهم لم اقبل شهادة  
غيرهم حتى اعرف حالهم ولم يكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل من شهدوا على  
شهادته وقولهم عن خبر انفسهم وتسميتهم على الصحة حتى يستدل من فعلهم  
بما ينافي ذلك فتم ترس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه ما يجب عليهم  
ولم يعرف بالتدليس بل لنا فيمن مضى ولا من أدركنا من اصحابنا الا حديثنا  
فان منهم من قبله عن لوتر كما عليه كان خيرا له وكان قول الرجل سمعت  
فلانا يقول سمعت فلانا وقوله حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث  
يا احد منهم عن ابي الامام سمع منه فن عرفناه منهم هـ هذا الطريق فلما  
منه حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن معه لسا ومن عرفناه دلس مرة بقره  
ان لنا عورته في روايته وامست تلك العورة ~~ك~~ كذب ففرد بهما حديثه و  
انصيحة في الصدق فقبل منه ما قبلنا من اهل النصيحة في الصدق  
فلما لا نقبل من مداس حديثنا حتى يقول فيه حدثني او سمعت فقل قد  
ركت قبل شهادته من لا يقبل حديثه فقلت له لكبر أمر الحديث ووفعه  
من المسلمين ولمعني بين قال وما هرة ان تكون الا فطنته تترك من  
الحديث فتقبل معناه أو يطقى بها غير اقط الحديث والباطل بها غير عام  
احالة الحديث فيقبل معناه واداك كان الذي يحمل الحديث بجعل هذا المعنى

أقبل حديثهم من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة بعض  
 اللفاظ المعاني ثم هو يجمع الشهادات في أشياء غير ما وصفت \* (قال الشافعي) \*  
 فقال أما ما قلت من أن لا يقبل الحديث إلا عن ثقة حافظ عالم بما يحيل معنى  
 الحديث فكما قلت فلم تعمل هذا هكذا في الشهادات فقلت له أنا طالع معنى  
 الحديث أخفى من احالة معنى الشهادات وهذا احتطت في الحديث أكثر مما  
 احتطت به في الشهادات قال وهذا كلوص فتولكني أنكرت إذا كان من  
 يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف أنت ثقته امتناعك من أن يقبل  
 الثقة المحسن الظن به فلا تتركه بروي إلا عن ثقة وإن لم تعرفه أنت \* (قال  
 الشافعي) \* فقلت له أرايت أربعة نفر عدوا فقهائهم شهدوا لك على شهادة شاهدين  
 بحق رجل على رجل أكنت تأضيابه ولم يقل لك إلا بعد أن الشاهدين عدلان  
 ظال لا ولا أقطع بشهادتهما شيئا حتى أعرف عدلهما أما بتعديل إلا بهما  
 وأما بتعديل غيرهما أم معرفة مني بعدلهما \* (قال الشافعي) \* فقلت له ولم لم  
 تقبلهما على المنة في الذي أمرتني أن أقبل عليه الحديث فتقول لم يكونوا  
 يشهدوا الأعلى من هو عدل عندهم \* (قال الشافعي) \* فقال قد يشهدون  
 على من هو عدل عندهم ومن عرفوه ولم يعرفوا عدله فلما كان هذا موجودا  
 في شهادتهم لم يكن لي قبول شهادة من شهدوا عليه حتى بعدلوه أو أعرف عدله  
 وعدل من شهد عنه مدى على عدل غيره فلا أقبل بتعديل شاهد على شاهد عدل  
 الشاهد غيره ولم أعرف عدله \* (قال الشافعي) \* فقلت له ما الحجج في هذا لك  
 الحجج عليك في أن لا يقبل خبر الصادق عمن جهلنا صدقه والناس بين أن  
 يشهدوا الأعلى شهادة من عرفوا عدله أشد تحفظا منهم من أن يقبلوا إلا  
 حديث من عرفوا صحة حديثه وذلك أن الرجل يلقي الرجل يرى عليه سيما الخير  
 فيحسن الظن به فيقبل حديثه ويقبله وهو لا يعرف حاله فيذكر أن رجلا يقال  
 له فلان حدثني كذا أما على وجهه برجوان فيجد علم ذلك الحديث عند ثقة يقبله  
 عن الثقة وأما على أن يحدث به على أنكاره والتحجب منه وأما غفله في الحديث

احتجت الى أن يكون قياسا عليه وتثبت خبر الواحد اقوى من أن احتاج الى  
أن أمثله بغيره بل هو أصل في نفسه قال فكيف يكون الحديث كالشهادة في  
شيء ثم يفارق بعض معانيها في غيره قلت له هو مخالف للشهادة كما وصفته لك في  
بعض أموره ولو جعلته كالشهادة في بعض أموره دون بعض كانت الحججة في فيه بينة أن  
شاء الله قال وكيف ذلك وسبيل الشهادات سبيل واحد \* (قال الشافعي) \* فيقات  
له أتعنى في بعض أموره دون بعض أو في كل أمرها قال بل في كل أمرها ذات فكم  
أقل ما تقبل على الزنا قال أربع بعات وإن تصوا واحدا جلدته \* قال نعم قلت  
فكم تقبل على القتل والركز وقطع الطريق الذي يقتل به كله قال شاهدين  
قلت له كم تقبل على المال قال شاهدا أو امرأتين قلت فكم تقبل في عيوب  
النساء قال امرأة قلت ولو لم يترأشاه دين وشاهد أو امرأتين لم يقبلنهم كما جلدت  
شهود الزنا قال نعم (قال الشافعي) \* فيقات له أقرأها بحجة قال نعم إن أقبلها  
متفرقا في عددها وفي أن لا تجلدا لا شاهد الزنا فقلت له فلو كانت لك هذا في خبر  
الواحد هو مجامع للشهادة في أن أقبله ويفارق لها في عددها هل كانت لك  
حجة الاكراهي عليك قال نعم قلت بالخلاف بين عدد الشهادات خبرا  
واستدللا قلت وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدللا وقلت  
أرأيت شهادة النساء في الولادة لم اجزتها ولا تحميمها في درهم قال اتبعا قلت  
فإن قبل لك لم يذكر في القرآن أقل من شاهد وامرأتين قال ولم يحظر أن  
يجوز أقل من ذلك فأجزنا ما أجاز المسلمون ولم يكن هذا خلافا للقرآن قلنا  
وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا بشيء اكمل اقوى من اجازة  
شهادة النساء فقال فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع  
قلت نعم لا أعلم من أهل الحديث فيه مخالفا قال وما هو قلت العدل يكون  
جائزا للشهادة في أمور مردودها في أمور قال أين هو مردودها في أمور قلت  
إذا شهد في موضع يجبر به الى نفسه ريادة من أي وجه ساكن الجبر  
أو يدفع بها عن نفسه غرما أو الى ولده أو والده أو يدفع بها عن مساوم واضع

لا يؤدى الحديث بحروقه وكان يلتمس تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى  
بحال قال أفيدكون عدلا غيره قبول الحديث قلت نعم اذا كان كما وصفت كان هذا  
موضع ظنة بينة بردها حديثه وقد يكون الرجل عدلا على غيره ظنينة في نفسه  
وبعض أغريبه وله ان يخرج من بعد أهون عليه من أن يشهد بما طل ولكن  
الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته والظنة فيمن لا يؤدى الحديث بحروقه  
ولا يعقل معانيه أدين منها في الشاهد لمن ترد شهادته في ما هو ظنين فيه بحال  
وقد يعتبر على الشهود في ما شهدوا فيه وان استدلالنا على ميل نستمينه أو حياطة  
بما وزع قصه الشهود للشهود لم تقبل شهادتهم وان شهدوا في شيء مما يدق  
ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم تقبل شهادتهم لانهم لا يعقلون  
عندنا معنى ما شهدوا عليه قال الشافعي ومن كثر غلطه من الحديث ولم يكن  
له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل  
شهادته وأهل الحديث متباينون فيهم المعروف بعلم الحديث يطلبه بالدين  
وسمعه من الأب والعم وذو الرحم والصديق وطول مجلس السادة أهل الترفع  
ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من يقصر عنه فيه كان  
أولى ان يقبل حديثه ممن يخالفه من أهل النقص برعنه قال الشافعي  
ويعتبر على أهل الحديث اذا اشتركوا في الحديث على الرجل بأن يستدل  
على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ له وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ  
أهل الحفظ له واداء اختلاف الرواية استدلالنا على المحفوظ منها والغلط منها  
ووجوه سواء تدل على الصديق والحفظ والغلط قد بيناها في غير هذا الموضع  
وأسأل الله التوفيق \* (قال الشافعي) \* فقال في الحجج ثلاث في قبول خبر الواحد  
وانت لا تحيز شهادة شاهد واحد وحده وما جئت في أن قسمته بالشهادة في  
أكثر أمره وفرقت بينه وبين الشهادة في بعض أمره قال الشافعي \* نقلت له  
أنت تعبد على ما قد ظننت بانك فرغت منه ولم أقمه بالشهادة انما سألت ان  
أمثله لك بشئ تعرفه أنت به أحبر منك بالحديث فقلت لك بذلك الشئ لا في



الله عليه وسلم الصاد \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي  
 عن محمد بن عجلان عن عبد الوهاب بن يحنث عن عبد الواحد البصري عن وائلة  
 ابن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أقرى الفرامن قولني ما لم أفل  
 ومن أرى عيبيه في المذام ما لم تريا ومن ادعى الى غيرأبيه \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال على ما لم أفل فليمتبوا  
 مقعده من النار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا يحيى بن سليم الطائفي عن عبيد الله  
 ابن عمر عن أبي بكر بن عمر عن سالم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
 الذي يذنب على يدي له بيت في النار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عمرو بن أبي  
 سلمة التميمي عن عبد العزيز بن محمد عن أسيد بن أبي أسيد عن أمه قالت قلت  
 لابي قتادة ما لك لا تفتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس  
 قالت فقال أبو غسان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب  
 على فليمتس مجنبه من النار فحمل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ذلك ويمسح الأرض بيسده \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن محمد بن  
 عمرو بن علقمة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال حدثوا عن بني اسرائيل ولا حرج وحدثوا عني  
 ولا تكذبوا علي \* (قال الشافعي) \* هذا أشد حديث روى عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم في هذا وعليه اعتمدنا مع غيره في أن لا نقبل حديثا الا عن ثقة  
 ونعرف صدق من حمل الحديث من حين ابتدئ الى أن يبلغ به منتهاه \* وان  
 قال قائل وما في هذا الحديث من الدلالة على ما وصفت \* فيل لا قد أحاط العلم  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر أحدًا بحال أن يكذب على بني اسرائيل  
 ولا على غيرهم فادأباح الحديث عن بني اسرائيل فليس أن يقبلوا الكذب  
 على بني اسرائيل أباح وانما أباح قبول ذلك عن حديثه ممن يجادل صدقه  
 وكذبه ولم يحسد أيضا من يعرف كذبه لانه يروى عنه انه قال من حدث

الظن سواها وفيه في الشهادة ان الشاهد دائما يشهد بها على واحد دليله ان  
غرم او عقوبة والرجل ان يؤخذ له غرم او عقوبة وهو خلى مما لم يجر  
من غرم غيره داخل في غرمه ولا عقوبة به ولا العار الذي لزمه واعلم به يجر  
ذلك الى من له ان يكون أشد تحاملا له منه لولده او والده فتقبل شهادته  
لانه لا نكسة ظاهرة كظنته في نفسه وولده ووالده وغير ذلك مما تبين  
فيه مواضع الظن والمحدث بما يحل ويحرم لا يجر الى نفسه ولا الى غيره ولا  
يدفع عنها ولا عن غيرها شيئا مما يتحمل الناس ولا مما فيه عقوبة عليهم ولا لهم  
وهو ومن حديثه ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان يأمر بحل أو يحرم  
فهو شريك العامة فيد لا تختلف حالاته فيه فيكون ظنيما مرة مردودا لمجر وغير  
ظنين أخرى مقبول الخبر كما تختلف حالات الشاهد لعوام المسلمين وخواصهم  
وللناس حالات أن تكون أخبارهم فيها أصح وأخرى أن تحضرها التقوى  
منها في أخرى ونيات ذوي النيات فيها أصح ومكرهم فيها أدهم وغفلتهم فيها  
أقل وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر وعند كرهه وتلك الحالات من  
الحالات المنبهة عن الغفلة قال الشافعي رحمه الله قلت له قد يكون غير ذي الصدق  
من المسلمين صادقا في هذه الحالات وفي أن يؤتمن على خبر فيرى أنه يعتمد على  
خبره فيه فيصدق غاية الصدق ان لم يكن تقوى خفاء من أن ينصب الامانة في  
خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجر اليها ثم يكذب بعده أو يدع التحفظ في بعض  
الصدق فيه وإذا كان موجودا في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون  
فيها الصدق الذي تطيب به أنفس المحدثين كان أهل التقوى والصدق في كل  
حالاتهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الامور بهم ان يتحفظوا عندها في انهم  
وضعوا موضع الامانة ونصبوا اعلاما للدين وكانوا عالمين بما ألزمهم الله من  
الصدق في كل أمر وأن الحديث في الحلال والحرام على الامور وأبعد ما من  
أن يكون فيه موضع ظنة وقد قدم اليهم في الحديث عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بشي لم يتقدم عليهم في غيره فوعده على الكذب على رسول الله صلى



بحديث وهو يراه كذبا فهو أحد الكاذبين ومن حديث عن كذاب لم يبرأ من  
الكذب لأنه يرى الكذاب في حديثه كاذبا ولا به لا يستبدل على أكثر صدق  
الحديث وكذبه لا يصدق الخبر وكذبه إلا في الخاص القليل من الحديث  
وذلك أن يستبدل على الصدق والكذب فيه بان يحدث المحدث بما لا يجوز  
أن يكون مثله أو ما يخالفه مما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه وإذا فرق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني إسرائيل  
فقال حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدثوا عني ولا تكذبوا عني والعلم ان شاء  
الله يحيط أن الكذب الذي نهاهم عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث  
عن لا يعرف صدقه لأن الكذب إذا كان منهيا عنه على كل حال فلا كذب  
أعظم من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

\* (باب الحجّة على تثبيت خبر الواحد) \*

وقال الشافعي قال لي قائل اذكر الحجّة في تثبيت خبر الواحد بنص خبر  
أو دلالة فيه ارجاع فقلت له أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن  
عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
نصر الله عبد الله بمقاتي ففظها ووعاها وأداهما فرب حامل فقه إلى غير فقهه  
ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ثلاث لا يغل علم من قلب مسلم إخلاص  
العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعةهم فان دعوتهم تحيط من وراءهم  
\* (قال الشافعي) \* فلما نذب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع  
مقاتله وحفظها وأدائها أمر أن يؤديها والأمر واحد دل على أنه لا يأمر أن يؤدوا  
عنه إلا ما تم به الحجّة على من أدى إليه لأنه إنما يؤدى عنه حلال يؤتى وحرام  
يجتنب وحديثه قيام ومال يؤخذ ويعطى ونصيحة في دين ودنيا ودل على أنه قد  
يحمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فيه نقية وأمر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين مما يحتاج في ان اجماع المسلمين ان شاء  
الله لازم \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان قال أخبرني سالم بن النضر مولى عمر

لو كان ما قبلوا من خبر الواحد ليس لهم أن ينهائهم عن قبول مثله \* (قال الشافعي) \* وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنيساً أن يحدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت فان اعترفت وأرجعها فاعترفت فرجعها \* (قال الشافعي) \* أخبرنا بذلك سالك بن أنس وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهمي وسأفاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد شبلًا \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن عبد الله بن أبي سلمة عن عمرو بن سلمي الزرقى عن أمه قال قالت بينما نحن بمكة إذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه على جبل يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقول إن هذه أيام طعام وشرب فلا يصوم من أحد منكم فأتبع الناس وهو على جبل يصرخ فيهم بذلك \* (قال الشافعي) \* ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث ينهيه واحدًا قالوا لا نؤمن خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم يصدق عند النبيين عما أخبرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهاهم عنه ومح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخالف وقد كان قادراً على أن يسير إليهم فيشاقفهم أو يبعث إليهم عددًا فيبعث واحدًا يعرفونه بالصدق وهو لا يبعث إن شاء الله بأمره إلا أوامجة للبعث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان هذا هكذا مع ما وصفت من مقدرة النبي صلى الله عليه وسلم على بعثة جماعة إليهم لم كان ذلك إن شاء الله فيمن بعده ممن لا يكتمه ما أمكنهم وأمكن فيهم أولى أن يثبت به خبر الواحد الصادق \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عبد الله بن صفوان عن خالد بن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصاري فقال لنا أتى رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم إليكم أم أمركم أن تقعوا على مشاعركم هذه فأنكم على ارت من ارت أيكم إبراهيم صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله عنه وإبليس على

سابقة من الانصار وفقه وقد كانوا على قبلة فرض الله عليهم استقبالها ولم يكن  
لهم أن يدعوا فرض الله في القبلة الا بما يقوم عليهم به المحجة ولم يلقوا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ولم يسمعواما نزل الله عليه في تحويل القبلة فيه **ك**وفنون  
مستقبلين بكتاب الله اوسنة نبيه صلى الله عليه وسلم **س**ما عا من رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ولا يخبر عامة وانتقلوا بخبر واحد اذ كان عندهم من أهل  
الصدق عن فرض كان عليهم فتركوه الى ما أخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه أحدث عليهم من تحويل القبلة \* (قال الشافعي) \* ولم يكونوا ليفعلوه ان  
شاء الله بخبر واحد الا عن علم بان المحجة ثبت بمثله اذ كان من أهل الصدق  
ولا يحد ثوا أيضا مثل هذا الحديث العظيم في دينهم الا عن علم بان لهم احدا  
ولا يدعون أن يخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما صنعوا منه ولو كان  
ما قبلوا من خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في تحويل القبلة وهو  
فرض مما لا يجوز اهلهم لقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم  
على قبلة ولم يكن لكم تركها الا بعد علم بقوم به عليكم حجة من سمعكم مني أو خبر  
عامة أو أكثر من خبر واحد عني \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن اسحق  
ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال كنت أسقى أبا عبد الله بن الجراح  
وأبا طلحة وأبي بن كعب شرايا من فضيخ وعمر فجاهاهم آت فقال ان الخمر قد حرمت  
فقال أبو طلحة قم يا أنس الى هذه الجرار فاكسرهما فقامت الى مهراس لنا  
فضربتها بأسفله حتى تسكسرت \* (قال الشافعي) \* فهو لا في العلم والمكان  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم محبة بالموضع الذي لا ينكره عالم  
وقد كان الشراب عندهم حلالا لا يشربونه فجاءهم آت فأخبرهم بتحريم الخمر  
فأمر أبو طلحة وهو مالك الجرار أن يكسر الجرار فلم يقل هو ولا هم ولا واحد منهم  
نحن على تحليلها حتى تلقى رسول الله عليه الصلاة والسلام مع قر به مناسأو  
بأتيننا خبر عامة وذلك انهم لا يعرفون حلالا اهرافه سرف وليسوا من أهله  
والحال في انهم لا يدعون اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعلوا ولا يدع

ملكا يدعوهم الى الاسلام ولم بعثهم الا الى من قد بلغته الدعوة وقامت عليه  
 المحبة والا يكتب منه فيها دلالات لمن بعثهم اليه على انها كسبه وقد تحرى فيهم  
 ما تحرى في امرائه من ان يكونوا معروفين فبعث دحية الكلبي الى الناحية التي  
 هو فيها معروف **وقال الشافعي** في ولو ان المبعوث اليه جهل الرسول كان عليه  
 طاب علم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ليستبرئ شكه في خبر الرسول وكان  
 على الرسول الوقوف حتى يستبرئ المبعوث اليه **وقال الشافعي** في لم تنزل كتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تنفذ الى ولايته بالامر وانتهى ولم يكن لاحد من  
 ولايته ترك انفاذ امره ولم يكن ليعت رسول الا صادقا عنه لم يبعث اليه واذا  
 طلب المبعوث اليه علم صدقه وحده حيث هو ولو شك في كتابه بتغيير في  
 الكتاب او حال يدل على تمهة من غفلة رسول حمل الكتاب كان عليه ان يطلب  
 علم ما شك فيه حتى ينفذ ما ثبت عنده من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
**وقال الشافعي** في وهكذا كانت كتب خلفائه بعده وعما لهم وما اجمع  
 المسلمون عليه من ان يكون الخليفة واحدا والقاضي واحدا والامام واحدا  
 والامير واحدا وسنخفوا ما يكره منى الله عنه ثم استخلف ابنه بدر عمر رضي  
 الله عنه ثم عمر اهل الشورى اختاروا واحدا واقتاروا عبيد الرحمن واقتار  
 عبد الرحمن بن عوف عثمان بن عفان رضي الله عنهم **وقال الشافعي** في والولاية  
 من القضاة وغيرهم يقضون وتنفذ احكامهم ويقمعون الحدود وينفذ من  
 مداهم احكامهم واحكامهم اخبار عنهم **وقال الشافعي** في ففيمما وصفت من  
 نة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه من تدلالة على فرق  
 بين الشهادة والخبر والحكم الا ترى ان قضاء القاضي على الرجل للرجل انما  
 وخبر يخبر به عن يمينه ثبت عنده او اقرار من خصم اقر به عنده وانفذ  
 حكم فيه فلما كان يلزمه بخبره وان ينفذه بعلمه كان في معنى الخبر يخلل او  
 رام قد لزمه ان يحمله او يصرفه بما شهد به ولو كان القاضي المخبر عن سمود  
 يهدوا عنده على رجل لم يتعاهكم اليه او اقرار من خصم لا يلزمه ان يحكم به معنى

الحج في سنة تسع وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة وشعوب متفرقة فاقام لهم  
 مناسكهم وأخبرهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لهم وما عليهم ومث  
 على بن أبي طالب كرم الله وجهه في تلك السنة فقرأ عليهم في مجملهم يوم النحر  
 آيات من سورة براءة ونبذ إلى قوم على سواء وجعل اقوم مدادونها عن امور  
 فكان أبو بكر وعلى رضي الله عنهما معروفين عند أهل مكة بالفضل والدين  
 والصدق وكان من جهلهم ما اواحداهما من الحاج وجده من يخبر عن  
 صدقهما اوفدها له اولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعث واحدا  
 الا والمحنة قائمة بخبره على من بعث اليه ان شاء الله **(قال الشافعي)** وفرق  
 النبي صلى الله عليه وسلم على نواح عرفنا اسماءهم والمواضع التي فرقهم  
 عليها فبعث قيس بن عاصم والزهري بن بدر وابن نويرة الى عث ثمهم لعلهم  
 بصدقهم عندهم وقدم عليه وفد البحرين فعرفوا من معه فبعث معهم ابن  
 سعيد بن العاص وبعث معاذ بن جبل الى اليمن وامره ان يقاتل بمن اطاعه  
 من عاصه ويأمرهم ما فرض الله عليهم ويأخذ منهم ما وجب عليهم لعلهم  
 بمعاذ ومكانه منهم وصدقهم فيهم وكل من ولاه فقد امره بان لا يأخذ منهم  
 من ولاه عليه ولم يكن لاحد من ائمة من قدم عليه من أهل الصدق أن  
 يقول أنت واحد وليس لك أن تأخذ منا لم نسمع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول انه علينا ولا أحسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها  
 بالصدق الا لما وصفت من أن تقوم بمثلهم المحجة على من بعث اليهم **(قال**  
**الشافعي)** وفي شبهة بهذا المعنى امرأ سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد  
 بعث بجيش مؤتة فولاه زيد بن حارثة وقال فان أصيب فجعفر فان أصيب فان  
 رواحة وبعث ابن أبي نديس سرية واحدة وبعث أمراة سرايا وكلهم حكم فيما بعثه  
 فيه لان عليهم أن يدعوا من لم تبأغه الدعوة ويقا تلوا من حل قتالهم وكذلك كل  
 وال بعثه أو صاحب سرية ولم ينزل ~~بعض~~ كنهه أن يبعث واليمن وثلاثة وأربعة  
 وأكثر **(قال الشافعي)** وبعث في دهر واحد اثني عشر رسولا الى اثني عشر



عليه وسلم رحمه الله بان ليس لاحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مروان طاعة  
 الله في اتباع امره ولا الله صلى الله عليه وسلم (قال الساجي) فان قال لي قائل  
 فاذلاني على ان عمر عمل شياً ائتم صارا لي غيره لمجبر من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم (قلت) قال اوجدت كما قال في ابيادك اياي ذلك ايل على امرين  
 احدهم انه قد سئل من جهة الراي اذ لم يندس ذك والاخر ان السنادا  
 وجدت وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب على الناس ترك سر عمر وجد من  
 السند مختلفا واحدا بان السند لا يثبت الا بخبر قدمه علم الله يومئذ ان  
 مخالفها (قال الساجي) اخبرنا سفيان عن الزهري عن سعد بن المسيب  
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول اليه بالعاقبة ولا تترك امر الله  
 فوجدت شبه النبي احمد بن محمد بن سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك  
 اليه ان يورث مودة شيم الله فحين دية فخرج اليه عمر (عن الساجي)  
 وقد فسر هذا القول هذا الموضع (قال الساجي) اخبرنا سعد بن مسعود  
 ابن دينار وابن عمر عن ابيهم ان عمر قال اذ كان الله امرنا من الناس صلى  
 الله عليه وسلم في مجيئنا شبه فقام رجل من المشركين الماوية فقال كنت ابن  
 امرئ بن علي يعني ضربت فذرت احدا من الاحرار منسحقا قلت جندنا متا  
 فقتلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة فدار عمر رضي الله عنه  
 نعم هذا القضية فيه بغرة هذا وقال غيره ان كانا نقتضي في مثل هذا  
 برأينا (قال الساجي) فخرج عمر عما كان يقضي به محمد بن ابي بكر  
 ان ان خالف فيه حكم نفسه واخبرني الحسين انه لم يسمع هذا القول في  
 غيره وقال ان كانا نقتضي في مثل هذا رأينا (قال الساجي)  
 والله اعلم ان الله قد اذات موجوده بار في النفس مائة من الابل فانه  
 المجنون ان يكون حيا يتكلم فيه مائة من الابل ارمية فانه في غيره  
 بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مائة من الابل فانه في غيره

لم يخاصم اليه او انه ممن تخاصم الى غيره في حكم بينه وبين خصمه بما يلزم  
 شاهد اشهد على رجل ان يا حذو منه ما نهى به عليه لمن يشهد له به كان  
 في معني شاهد عند غيره فلم يقبل قاضيا كان او غيره الا بشاهد  
 معه كما لو شهد عند غيره لم يقبله الا بشهادة وطاب معه غيره ولم يكن لغيره اذا كان  
 شاهدا ان ينفذ شهادته وحده **(قال الشافعي)** أخبرنا سفيان بن عيينة  
 بعبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه قضى في الابعام بخمس عشرة وفي التي يليها بعشر وفي الوسطى بعشر  
 وفي التي تلي الخنصر بنسع وفي الخنصر بست **(قال الشافعي)** لما كان معروفا  
 الله أعلم عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد بخمسين وكانت  
 اليد خمسة اطراف بها اربعة احوال والمنافع نزلها منازلها في كل واحد  
 من الاطراف بقدره من دية الكف فلهذا قياس على الخبر **(قال الشافعي)** \*  
 فلما وجد كتاب آل عمرو بن حزم فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 في كل اصبع مما هنالك عشر من الابل صار واليه قال ولم يقبلوا كتاب آل  
 عمرو بن حزم والله أعلم حتى ثبت لهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي  
 هذا الحديث دلالتان احدهما قبول الخبر والاخرى ان يقبل الخبر في الوقت  
 الذي يشبث فيه وان لم يحصل عمل من أحد من الائمة بمثل الخبر الذي قبلوا ودلالة  
 على انه لو مضى أيضا عمل من أحد من الائمة وجد عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم خبر يخالف عمله لترك عمله لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودلالة  
 على ان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت بنفسه لا بعمل غيره بعده  
**(قال الشافعي)** \* ولم يقل المسلمون قد عمل فينا عمر بخلاف هذا من المهاجرين  
 الانصار ولم تذكروا انتم ان عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا الى ما وجب  
 عليهم من قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه ولو  
 لم يخبر هذا صار اليه ان شاء الله كما صار الى غيره مما بلغه عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بتقواه الله وتأييده الواجب عليه في اتباع أمر رسول الله صلى الله

أكثر وهو لا يزيدها إلا ثبوتنا وقد رأيت من أثبت خبر الواحد من يطلب  
 معه خبرا ثانيا ويكون في يده السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم من خمسة  
 وجوه فيحدث بسا دس فيكتبه لأن الأخبار كلها قوا توت وطاهرت كان أثبت  
 للعبة وأطيب لنفس السامع فقد رأيت من الحكم من يثبت عدده  
 الشاهد من العددين والثلاثة فيقول المشهور أنه زدت في شهودا وتمايز يد بذلك  
 أن يكون أطيب لنفسه ولو لم يزد المشهور إلا على ما هذين الحكم لا بهما (الشافعي) قال  
 (الشافعي) ربيته مل أن يكون لم يعرف الخبر فبقص من خبره حتى يأتي بخبر  
 يعرفه وهو كذا من أحبر من لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر إلا عن  
 معروفين بالاشتهار لأن قيل خبره لا يدخل أن يكون خبره غير متبول القول  
 عدده فزاد خبره حتى يثبت خبره لم يقبل قوله (الشافعي) قال (الشافعي) دلي أي المعاني  
 ذهب عنه عدك (ينبغي) أن في حد أي موسى فإن الاحتياط لأن أبيام موسى ثقة  
 أمير عندنا شاء الله (والشافعي) قال (الشافعي) ما دل على ذلك (فلما) قدر موسى ما دل  
 عن ربه عن غير واحد من علماءهم حديث أبي موسى وأن عمر قال في  
 موسى أنا في لم تهملك ولديني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم لم (قال الشافعي) قال قال هذا منقطع والحجج فيه ثمانية  
 لا يجوز على الإمام في الدين عمر ولا غيره أن يقبل خبر الواحد من قوله أنه لا يكون  
 إلا بما تقوم به الحجج عنده ثم يرد مثله أخرى ولا يجوز له أن يدعي ما دل على عالم عادل أبدا  
 ولا يجبه زعي على حاكم أن يذني شاهدين مرة ويمنحهم ما أخرى الذم من جهة  
 حرجهما أو الجبه التبعاتهما وعمر غاية في العلم والعقل والامانة والفضل (قال  
 الشافعي) وفي كتاب الله دليل على ما وصفت قال الله جل ثناؤه يا أرسا نوا نوحا  
 إلى قومه وقال واقدار سلما نوا إلى قومه وقال وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل  
 وقال وإلى عا أخاهم هودا وإلى عودا أخاهم صالحا وقال وإلى مدين أخاهم  
 شعيبا وقال كذبت قوم لوط المرسلين الآية وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم  
 محمد أنا وأحمد البك كما أوحى إلى نوح وقال فيما محمد الأرسول قد خلت من

مضى حكمه بخلافه وفيما كان رأيا منه لم يبلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيء فلما بلغه خلاف فعله صار إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذلك كان في كل أمره وكذلك يلزم الناس أن يكونوا \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أن عمر بن الخطاب رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف \* (قال الشافعي) \* يعني حين خرج إلى الشام يبلغه وقوع انطاعون بها \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر رضي الله عنه دكر الجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أنه هداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سنوهم سنة أهل الكتاب \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أحد الجزية من الجوس حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر \* (قال الشافعي) \* وكل حديث كتبه مقطعا فقد سمعته متصلا أو مشهورا عن روى عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة ولدك كرهت وضع حديث لا ألقنه حفظا خوف طول الكتاب وغاب عني بعض كتي وتحقق بما يعرفه أهل العلم مما حفظت واختصرته خوف طول الكتاب فأثبت به بعض ما فيه الكفاية دون نصوص العلم في كل أمره \* (قال الشافعي) \* فقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس فأخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون ويقرأ القرآن يقتال الكافرين حتى يسلموا وهو لا يعرف فيهم عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا وهم عندهم من الكافرين غير أهل الكتاب فقبل خبر عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعوه وحديث بحالته وصول قد أدرك عمر بن الخطاب رجلا وكان كاتبا لبعض ولاته \* (قال الشافعي) \* فان قال قائل قد طلب عمر مع رجل أخبره خبرا آخر قيل له لا يطلب عمر مع رجل أخبره خبرا آخر إلا على إحدى ثلاث معان إما أن يحتاط فيه يكون وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد بخبر اثنين

بالصدر اذا كانت قد زارت البيت بعد يوم النحر انكره عليه ريد فلما انكره  
 ابن عباس عن المرأة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم امرها بذلك فسالها  
 فأخبرته فصدق المرأة ورأى ان حقاً عليه أن يرجع عن خلاف ابن عباس  
 وما لابن عباس حجة غير خبر المرأة \* (قال الشافعي) \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن  
 دينار عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان ثوبا البكالي يزعم ان موسى  
 صاحب الخضر ليس موسى بن اسرائيل فقال ابن عباس كذب عدو الله  
 أخبرني أبي بن كعب قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر حديث  
 موسى والخضر بشئ يدل على ان موسى عليه السلام هو موسى بن اسرائيل  
 صاحب الخضر \* (قال الشافعي) . فابن عباس مع تهمه وفهمه ورعيته ثبت  
 خبر أبي بن كعب وحده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يكذب به امرأ من  
 المسلمين اذ حدثه أي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه دلالة على ان موسى  
 بن اسرائيل صاحب الخضر \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مسلم وعبد الحميد  
 عن ابن جريج قال أخبرني عامر بن مصعب ان طاوساً أخبره انه سأل ابن عباس  
 عن الركعتين بعد العصر فنهاه عنهما قال طاوس فقلت ما أدعهما فقال ابن  
 عباس وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً ان يكون لهم الخيرة  
 من أمرهم الآية \* (قال الشافعي) \* فرأى ابن عباس الحجة قائمة على طاوس  
 بخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ودله بتلاوة كتاب الله على ان فرضاً عليه  
 أن لا يكون له الخيرة اذا قضى الله ورسوله أمراً وطاوس حينئذ انما يعلم قضاء  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بخبر ابن عباس وحده ولم يدفعه طاوس بان يقول  
 هذا خبرك وحده فلا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه قد يمكن أن ينفي  
 فان قال قائل كره ان يقر به هذا الابن عباس وابن عباس افضله ان يتوقى  
 احداً أن يقول له حقاً قدره وقد نهى عن الركعتين بعد العصر فذكر خبره انه  
 لا يدعهما قبل ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنهما \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال كانا نأمر ولا نأمر بذلك بأب

فبيله الرسل \* (قال الشافعي) \* فأقام حجته على خلقه في أنبيائه بالاعلام التي  
 باينوا بها خلقه سواء هم وكانت الحجج بها ثابتة على من شاهد أمور الابداء  
 ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم ومن بعدهم وكان الواحد في ذلك وأكثر منه  
 سواء اذ تقوم الحججة بالواحد منهم قيامها بالآخر وقال تعالى واضرب لهم  
 مثلا لأصحاب القرية اذ جاءها المرسلون فظاهر الحجج عليهم ما بين ثم ثابته  
 وكذا أقام الحججة على الأمم بواحد وليس الزيادة في التأكيد انما تقوم  
 الحججة بواحد اذا عطاها الله ما يبين به الخلق غير النبيين \* (قال الشافعي) \* أخبرنا  
 مالك عن سعد بن اسحق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب ان  
 الفريضة بنت مالك بن سنان أخبرتها انها جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 تسأله أن ترجع الى أهلها في بني خندرة وإن زوجها خرج في طلب أعباده حتى  
 اذا كان بطرف القدوم لمحهم فقتلوه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان  
 ارجع الى أهلي فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه قالت فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم نعم فأنصرفت حتى اذا كنت في الحجرة أو في المسجد دعاي أو  
 أمرني فدعيت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن  
 زوجي فقال له كفى في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة  
 أشهر وعشرا فلما كان عثمان أرسل الى فساأني عن ذلك فأخبرته فاتبعته ووقفت  
 به \* (قال الشافعي) \* وعثمان في امامته وفضله وعلمه يتقضى بخبر امرأة بين  
 المهاجرين والانصار \* (قال الشافعي) \* أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح  
 قال أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس قال كنت مع ابن عباس اذ قال له زيد  
 ابن ثابت أتفتي أن تصدرا الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت فقال له  
 ابن عباس اما لا فسل فلانة لا نصاريه هل أمرها بذلك النبي صلى الله عليه وسلم  
 فرجع زيد بن ثابت يتحكك ويقول ما أراك الا قد صدقت \* (قال الشافعي) \*  
 جمع زيد النسي أن لا يصدر أحد من الحاج حتى يكون آخر عهده بالبيت  
 وكانت الحائض عنده من الحاج الداخلين في ذمة النسي فلما أفتاها ابن عباس

فأخبرته بما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال هر  
 ابن عبد العزيز فما يسر على من قضاء قضيته الله يعلم اني لم ارد فيه الا الحق  
 فبلغتني فيه سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و ارد قضاء عمر و انفذ سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فراح اليه عروة فقضى الى ان أخذ الخراج من الذي قضى  
 به على له \* وأخبرني من لا اتمهم من أهل المدينة عن ابن أبي ذئب قال قضى سعد  
 ابن ابراهيم على رجل بقضية برأى ربيعة بن أبي عبد الرحمن وأخبرته عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضى به فقال سعد لبيعة هذا ابن أبي ذئب وهو  
 عندي ثقة يخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال له  
 ربيعة قد اجتهدت ووضي حكمك فقال سعد و اعجب انفذ قضاء سعد ابن أم  
 سعد و ارد قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ارد قضاء سعد بن أم سعد  
 و انفذ قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعا سعد بكتاب القضية نشقه وقتني  
 للفقني عليه \* (قال الشافعي) \* أخبرني أبو حنيفة بن سماعة بن الفضل السهائي  
 قال أخبرني ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي شريح الكعبي أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال عام الفتح من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ان أحب أخذ  
 العقل وان أحب فله القود قال أبو حنيفة فقلت لابن أبي ذئب أتأخذهم هذا  
 يا أبا الحارث ف ضرب صدرى وصاح على صياح كثير و نال مني وقال أحذرك  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول أتأخذ به نعم تأخذ به وذلك الفرض  
 على وعلى من سمعه ان الله تبارك وتعالى اختار محمد صلى الله عليه وسلم من  
 الناس فهذا به وعلى يديه واختار لهم ما اختاره وعلى لسانه فعلى الخلق أن  
 يتبعوه طائعين أو دأخرين لا يخرج المسلم من ذلك قال وما سكت حتى تنبت  
 أن يسكت \* (قال الشافعي) \* وفي تثبيت خبر الواحد حاديث يكفى بعض هذا  
 منها ولم يزل سبيل سلفنا والقرون بعدهم الى من شاهدنا هذه السبيل وكذلك  
 حكى لنا عن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان \* (قال الشافعي) \* ووجدنا  
 سعيدا بالمدينة يقول أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في

حتى زعم رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فتركها  
من أجل ذلك \* (قال الشافعي) \* فابن عمر قد كان ينتفع بالخبرة ويراه حلالا  
ولم يتوسع اذا خبره واحدا لانه لم يمتعه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى  
عنها ان يخبر به خبره ولا يستعمل رأيه مع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم انه نهى عنها ولا يقول ما عاب هذا علينا أحد دون نحن نعمل به الى اليوم  
وفي هذا ما يبين ان العمل بالشئ بعد النبي صلى الله عليه وسلم اذا لم يكن بخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يوهن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال  
الشافعي) \* أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار ان معاوية باع سقاية  
من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال معاوية ما أرى به هذا بأسا فقال أبو الدرداء  
من يعذرني من معاوية اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن  
رأيه لا اسألك بأرض \* (قال الشافعي) \* فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على  
معاوية بخبره ولما لم يرد ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها  
اعظاما لانه ترك خبر ثقة عن النبي صلى الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \*  
وأخبرنا ان أبا سعيد الخدري اتي رجلا فاخبره عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم شيئا فذكر الرجل خبرا يخالفه فقال أبو سعيد الخدري والله لا آواني وآياك  
سقط بيت أبدا \* (قال الشافعي) \* يرى ان كان ضيقا على الخبر الا ان يقبل  
خبره وقد ذكر خبرا يخالف خبر أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ولكن في خبره وجهان أحدهما ما يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد والآخر  
لا يحتمله \* (قال الشافعي) \* وأخبرني من لا أتهم عن ابن أبي ذئب قال أخبرني  
محمد بن خفاف قال ابنت غلاما فاستغلته ثم ظهرت منه على عيب فخاصمت  
فيه الى عمر بن عبد العزيز فقص لي برده وقضى على برذنته فأتيت عمرو بن  
الزبير فأخبرته فقال روح اليه العشي فأكبره ان عائشة أخبرني ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا بأن الخراج بالضممان فجهات الى عمر



ابن يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من محدثي أهل المدينة كله - يقول  
حدثني فلان لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - لم عن النبي  
صلى الله عليه وسلم فثبت ذلك سنة ووجدنا عطاء ووطا وسانجاء وداود ابن أبي  
الميكه وعكرمة بن خالد وعبيد الله بن أبي بن زيد وعبد الله بن بابويه وابن أبي عمير  
ومحمد بن المكيين ووجدنا وهب بن منبه مالهين كذا في كتابه ولا بالشام وعبد  
لرحمن بن غنم والحسن وابن سيرين بالبصرة والاسود ومحمد بن عيسى  
بالكوفة ومحمد بن النضر وأعلامهم بالمدائن مزار كما هم يتخلف عنه - فثبت خبر  
لواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا انتهاء الله والافساء ويؤيد به كل  
واحد منهم - ثم عن فرقة ويؤيد به عنه من تحتهم - وقال الشافعي (ولو جازله أحد  
من الناس أن يقول في علم الخاصة اجتمع المسلمون قد عاود حديثا على ثبوت  
خبر الواحد والانتفاء إليه يابيه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحدا - لا وقت - فثبت به جازله  
ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في ثبوت خبر الواحد فيما  
وصفت من أن ذلك موجود على كلهم - وقال الشافعي كما كان يشبه به على رجل  
بأن يقول قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم - لم حديث كذا وحديث كذا  
وكان فلان يقول فلا يخالف ذلك الحديث فلا يصح من حديثي على طائفة  
يثبت خبر واحد في كثير أو يجعل به أو يحرم ويؤيد به الامن به وهذا يكون  
عنده حديث يخالفه فيكون ما سمع ومن سمع منه أو وثق - ثم من حديثه  
خلافه أو يكون من حديثه ليس بخلافه أو يكون من حديثه ما عايناه أو يثبت من فرقة  
من حديثه أو يكون الحديث محتملا مغيبا بين فئة زلة وينسب إلى أحد عما  
دون الآخر أو ما أن يتوهم متوهم أن فقهاء عايناه ثبتت - بخبر واحد مرة  
أو مرارا ثم يدعيها بخبر مثله أو وثق بالواحد من هذه الوجوه التي - به بالاول  
غيرها كما شبه على المتولين في القرآن أو تهمته تارة أو علم بخبر بخلافه فلا يجوز  
أن شاء الله فإن قال قائل قل فقيه في المدائن وقد روى كثير ما أخذه وقله - لا

في الصرف فيثبت حديثه سنة وبقول حدثني أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصرف فيثبت حديثه سنة ويروي عن الواحد غيرهما فيثبت حديثه سنة ووجدنا عروة يقول حدثني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الحراج بالضمان فيثبته سنة ويروي عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم شياً كثيراً فيثبته سنناً يحل بها ويحرم وكذلك وجدناه يقول حدثني أسامة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وبقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره ما فيثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ثم وجدناه أيضاً يراى أن يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد الله الدارمي عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه عن عمر ويثبت كل واحد من هـ هذا خبر عن عمر ووجدنا القاسم بن محمد يقول حدثني عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبقول في حديث غيره وحدثني ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت خبر كل واحد منهم على الانفراد سنة ويقول حدثني عبد الرحمن ومجمع ابنناز يد بن حارثة عن أسماء بنت خزام عن النبي صلى الله عليه وسلم فيثبت خبره سنة وهو خبر امرأة واحدة ووجدناه علي بن حسين يقول أخبرني عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثبت المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لم فيثبته سنة وينتبهما لناس بخبره سنة ووجدنا كذا في محمد بن علي بن حسين يخبر عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة \* (قول الشافعي) \* ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم ونافع بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن ركانة ومحمد بن طلحة بن ركانة ونافع بن جبير بن عبد يزيدي وأسماء بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عوف ومصعب بن سعد بن أبي وقاص وأبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف وخارجة بن زيد ابن ثابت وعبد الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن أبي قتادة وسليمان

الله عليه وسلم قولاً له فان وجدته يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لم كانت في هذا دلالة على أنه لم يأخذ مرسله الا عن أصل يصح ان شاء الله  
 تعالى \* (قال الشافعي) \* وكذلك ان وجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل  
 معنى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى من  
 روى عنه لم يسم مجهولاً ولا مرغواً عن الرواية عنه فيستدل بذلك على صحة  
 فيما روى عنه \* (قال الشافعي) \* ويكون اذا شرك أحد من الحفاظ في حديث  
 لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثه انقص كانت في هذه دلالة على صحة مخرج  
 حديثه ومضى خالف ما وصفت أضر بحديثه حتى لا يسع أحد منهم قبول مرسله  
 واذا وجدت الدلائل الحجة حديثه بما وصفت أحياناً أن قبل مرسله ولا  
 نستطيع أن نزع أن الحجة تثبت به ثبوتها بالموصول وذلك أن معنى المنقطع  
 مغيب يحتمل أن يكون جمل من يرغب عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض  
 المتقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحداً من  
 حديث من لوسمى لم يقبل وان قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
 قال برأيه لو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة قوية اذا انظر فيها ويمكن  
 أن يكون انما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم  
 يوافق ويحتمل مثل هذا من وافقه من بعض الفقهاء قال الشافعي بما فاما  
 من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم فلا أعلم منهم واحداً يقبل مرسله لا مورد أحدها أنهم أشد تجوزاً من  
 برون عنه والاخر أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بعض مخرج  
 والاخر كثرت الاحالة في الاخبار واذا كثرت الاحالة كان امكان اللوهم  
 وضعف من يقبل عنه قال الشافعي وقد خبرت بعض من خبرت من أهل  
 العلم قرايتهم أقوام من خصلة وضدها رأيت الرجل يقطع بيسير العلم أو يريد أن  
 يكون مستفيداً الا من جهة قديتر كهان مثله أو أراجج فيه يكون من أهل  
 الثقة يرفى العلم ورأيت ممن عاب هذه السبل ورغب في التوسع في العلم من

يتركه فلا يجوز عليه الامن الوجوه التي وصفت أو من أن يروى عن  
 رجل من التابعين أو من دونهم قولاً لا يلزمه الاخذ به فيكون انما رواه لمعرفة  
 قوله لانه حجة عليه وافقه أو خالفه وان لم يسلك واحداً من هذه السبل فيعذر  
 ببعضها فقد أخطأ خطأ بينا لا عذر له فيه عندنا والله أعلم \* (قال الشافعي) \* وان  
 قال قائل هل يفرق معنى قولك حجة قبل له ان شاء الله نعم وان قال قائل فابن  
 ذلك قلنا اماما كان نص كتاب بين اوسنة مجتمع عليهم والعذر فيه ممتنع ولا يسع  
 الشك في واحد منهما ومن امتنع من قبوله استتيب فاما ما كان من سنة من  
 خبر الخاصة الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون الخبر محتملاً للتأويل وجاء الخبر  
 فيه من طريق الانفراد فالجدة فيه عندي أن يلزم العالمين حتى لا يكون لهم رد  
 ما كان منصوصاً منه كما كان يلزمهم أن يقبلوا شهادة العدول لان ذلك  
 احاطة كما يكون نص الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ولو شك في هذا شك لم نقل له تب وقلنا ليس لك ان كنت عالماً ان شك كما  
 ليس لك الا ان تقضى بشهادة الشهود العدول وان أمكن فيهم الغلط ولكن  
 تقضى بذلك على الظاهر من صدقهم والله ولي ما غاب عنك منهم \* قال  
 الشافعي \* فقال فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علمه وهل يختلف  
 المنقطع أو هو وغيره سواء \* قال الشافعي \* فقلت له المنقطع مختلف فمن شاهد  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حديثاً منقطعا عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها أن ينظر الى ما أرسل من  
 الحديث وان شركه فيه الحفاظ المأمرون فاسندوه الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم بمنى معنى ما روى كانت هذه دلالة على صحة من قبل عنه وحفظه وان  
 انفرد بارسال حديث لم يشركه فيه من يسنده قبل ما ينفرد به من ذلك ويعتبر  
 عليه بان ينظر هل هو يوافقه مرسل غيره ممن قبل العلم عنه من غير رجاله  
 الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي أضعف من  
 الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما يروى عن بعض أصحاب النبي صلى

مرسل ثم أخبرنا الثقة عن معمر بن عيسى عن ابن شهاب عن سليمان بن رباح  
 الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يهذأ الحديث وابن شهاب عنه لما قام في  
 الحديث والتحبير وثقة الرجال انما سمى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم خيارنا الذين لا نعلم محمدنا يسمى افضل ولا أسهر من يحدث عنه ابن  
 شهاب قال فانا نراه أفي في قبره عن سليمان بن أرقم قلت رآه رجلا من أهلي  
 العلم والمروءة والعقل فقبل عنه وأحسن الظن به فسكت عن ابن شهاب انه أحد زمر  
 منه وأما الذي يروى ذلك رسله معمر بن حذيفة عنه فسنده له فلما أمكنه من ابن  
 شهاب أن يروى عن سليمان بن أرقم مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن من  
 هذا على غيره قال فهو من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم سنده ثابت  
 من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم لم يلبسوا ولا يلبسوا به من جهة ابن شهاب  
 من تلقين فيها منهم من يروى بها ومنهم من يقرن بخلافها فأما من رواه يكرهون  
 مجتمعين على القول بخلافها ثم أجابهم بقصصنا وجوابنا عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم \* (قال الشافعي) \* وقد ثبت له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وتردد ثم تجاوزت هذا المسألة إلى ما لم نذكرنا من جهة

(باب الإجماع) \*

\* (قال الشافعي) \* فقال لي فإني قد نهيت، نهيتك في أحكام الله، ثم أكرم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني من قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الله  
 قبل لأن الله جل ثناؤه أقرضنا رقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوفاه من  
 الحجج بما فلت بأن لا يعلل لمسلم علم كتابا ولا سنة أسية من بخلاف واحد منهم ما  
 وعلمت أن هذا نرضى الله فلا يجتمع في أن أتبع ما يجمع الناس عليه من هذا  
 ليس فيه نص منكم الله ولم يحكوه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يروى  
 غيرك أن إجماعهم لا يكون أبدا إلا على سنة محمدية وسواء في ذلك من روى  
 الشافعي في أمما إجماعه وأعلمه فذكر روايته حكايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم فكيف قالوا إن شاء الله وأما لم يحكوه فاحتمل أن يكون قالوه حكايته

دعا ذلك الى القبول عن لؤم مسك عن القبول عنه كان خيرا له ورايت  
العفلة قد تدخل على أكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه ويدخل عليه  
فيقبل عن عرف ضعفه اذا وافق قولاي قوله ويرد حديث البقية اذا  
خلف قولاي قوله ويدخل على بعضهم من جهات ومن نظر في العلم بخبرة  
وقلة عفة لؤم استوحش من مرسل **كل** من دون كبار التابعين بدلائل  
ظاهرة فيها قال فلم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا  
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض  
(قال الشافعي) \* فقلت لبعدي احوال من لم يشاهدنا أكثرهم قال فلم لا يقبل  
المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم ثلاثا ووصفت قال فهم ليجسد  
حديثنا تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مرسلنا عن ثقة لم يقل أحد من  
أهل الفقه به قلت نعم أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكر بن رجل  
جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان لي مالا وعيالا وان  
لا بي مالا وعيالا وانه يريد ان يأخذ مالي فيطعمهم عياله فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنت ومالك لا يسكن فقال أمانح فلانا أخذ هذا ولأكن من أصحابك  
من يأخذ به قلت لا لان من أخذ بهم هذا جعل للاب الموسر ان يأخذ مال ابنه  
قال أجل وما يقول بهذا أحد فلم خالفه الناس قلت لانه لا يثبت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم وان الله جل ثناؤه لما فرض للاب ميراثه من ابنه فجعله كوارث  
غيره وقد يكون أقل حظا من كثير من الورثة دل ذلك على أن ابنه مالك للمال  
دونه قال فمحمد بن المنكر وعندهكم غاية في الثقة قال أجل والفضل في  
الدين والورع ولكن لا نذكر عن محمد بن هذيل الحديث وقد وصفنا  
ان الشاهدين العدلين يسهدان على الرجلين فلا تقبل شهادتهما حتى  
يمدلاهما أو يعيد لهما غيرهما قال فتذكر من حديثكم مثل هذا قلت  
نعم أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أمر رجلا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا لانه

سمعتم الى امر يلزمها وانما تكون العفلة في الفرقة فاما ما  
 يمكن فيها كافة عفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس ان شاء الله  
 الشاذلي \* فقل فن ان قال يقال بالقياس فمما في كتاب فيه ولا سنة  
 ولا اجماع وانما القياس نص خبر لازم فقلت لو كان القياس نص كتاب أو  
 سنة قيل ان كل ما كان فيه نص كتاب هذا حكم الله في كتابه وفي كل ما كان  
 فيه نص سنة قيل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل اقياس فان  
 هذا القياس هو الاستدلال بما في سنة الله تعالى من افعال وقول  
 قال صاحبها هما قلت كل ما رزق به من نفي حكم لازم أو عمل سبيل الحق فيه  
 ذلك وجوه وعنده ذلك كان فيه بعينه حكم وجب اتباعه واما لم يكن فيه  
 بعينه طلعت لذلك سبيل من الحق فيه بالاستدلال والاحتياط القياس قال  
 أفرأت العالمين اذ اتوا الى السلطنة منهم من أنهم أصابوا الحق عند الله وهل  
 يسعهم أن تخلفوا في القياس وهل كفرا كل امر من سبيل واحد أو من سبيل  
 منفرقة والحق في انهم أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن وانه يسعهم أن  
 يتفرقوا وهل يخلف ما يراه في أنفسهم وما تكلفوا في غيرهم ومن الذي ادأن  
 بجهلهم فيقيس في نفسه دون غيره والدي له أن يقيس في نفسه وغيره \* (قال  
 الشاذلي \* فقلت له العلم من وجوه منها احاطة في الظاهر والباطن بعناحق  
 في الظاهر فلا حاطة منه ما كان نص حكم لله أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بعنا العامة عن العامة فهذان السبيلان اللذان تشهد بهما اعيان أهل الله  
 حلال وفيما حرم الله حرام وهذا الذي لا يسع أحدا عن استجاهله ولا الشك فيه  
 وعلم الخاصة سنة من خبر الخاصة يعرفها العلماء ولا يكلفها غيرهم وهي  
 موجودة فيهم أو في بعضهم بصدق الخاص الخبر عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم او وهذا لازم لاهل العلم أن يصيروا اليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل  
 شاهدين وذلك حق في الظاهر وقد يمكن في الشاهد من العاط وعلم اجماع  
 وعلم اجتهاد بقياس على طلب اصابة الحق فذلك حق في الظاهر عند قايمة

رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعدده له حكاية لانه  
لا يجوز ان يحكى الامم وعوا ولا يجوز ان يحكى احدا شيئا بهوهم يمكن فيه غير  
ما قال فيمكننا قول بما قالوا به انبا حالهم ونعلم انهم اذا كانت سنن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تعزب عن عامتهم وقد تعزب عن بعضهم وانه لم اعمهم لانهم لا يجتمع  
على خلاف السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطأ ان شاء الله  
فان قال قائل فهل من سئ يدل على ذلك وتسنده به قلت اخبرنا سفيان بن عيينة  
عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لم قال نضر الله عبدا سمع ما نلتى فخطها وعاها واداما  
قرب حامل فيه غير فتية ورب حامل فغه الى من هو اوفقه منه ثلاث لا يغفل عمن  
قلب من لم اخلص العمل لله والنصيحة للمسلمين ولزوم جماعة المسلمين فان  
دعوتهم تحيط من وراءهم وقال الشافعي رحمه الله اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد  
ابن ابي ليبيد عن سليمان بن يسار عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
قام بالجماعة خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فينا كقيامي فيكم  
فقال اكرموا أصحابي ثم الذين يسلونهم ثم الذين يسلونهم ثم يظهر الكذب  
حتى ان الرجل ليخلف ولا يستخلف ويشهد ولا يستشهد الا ان سره بحجة  
الجمعة فليأثم الجماعة فان الشيطان قال لهما ومن سرته حسنة وسأته سيئة فهو مؤمن  
قال فسامعنى امر النبي صلى الله عليه وسلم يلزوم جماعةهم قلت لا معنى له الا واحد  
قل فكيف لا يحتمل الا واحد قلت اذا كانت جماعةهم متفرقة في البلد ان  
فلا يقدر احد ان يلزم جماعة ابدان قوم متفرقين وقد وجدت الابدان تسكون  
بجمعة من المسلمين والكافرين والأتقاء والعجاء فلم يكن في لزوم الابدان معنى  
لانه لا يمكن ولا اجتماع الابدان لا يصنع شيئا فلم يكن في لزوم جماعةهم معنى الا ما  
عليه جماعةهم من التحليل والتحریم والطاعة فيهما ومن قال بما تقول به جماعة  
المسلمين فقد يلزم جماعةهم ومن خالف ما يقول به جماعة المسلمين فقد خالف



وانما يطلب باجتهاد القياس وانما كلفنا فيه الحق عندنا قال أفنجدك تحديكم  
 بأمر واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت أسبابه قال فاذ كررتم شيئا  
 قلت فديق الرحل عندي على نفسه بالحق لله أو لبعض الأكفمين فأخذه  
 بأقراره ولا يقروا أخذه هذه البينة تقوم عليه ولا تقوم عليه بينة قديري عليه فأقره  
 بأن يحلف ويبرأ فيمنع فأقر خصمه بأن يحلف وأخذه بما حلف عليه خصمه  
 أن لا يأتي اليه من التي ترضه ونحن نعلم أن اقراره على نفسه أشبهه على ماله واره  
 فيأف نطيد بالشفع عليه أصدق عليه من شهادة غيره لأن غيره قد يغلط ويكذب  
 عليه وشهادة العادل عليه أقرب من الصدق من امتناعه من اليمين وعين  
 خصمه وهو غير عدل أعطى منه بأسباب بعضها أقوى من بعض قال هذا كله  
 هكذا غيرنا اذا انكسر من اليمين أعطى منه ما كان له فقلت فقلت منه  
 بأخذه عنه أعيدنا منه قال أجل ولكن أحالني في الأصل قلت وأقوى ما  
 أعطيت به منه اقراره قال دة يعني أن يقر بحق مسلم بأسياء أو غلطاً فأخذه به  
 قال أجل واليك ثم تكلم الامتناقاة المستراني كلفت الحق من وجهين  
 أحدهما حق باططن في الظاهر والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن  
 قال بلى ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة قلت نعم ما رغب لك مما  
 كانت في النبوة وفي نفسي وفي غيري قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشئ من  
 علمه الا بما شاء فأنزلهم من علمه بما شاء وكما شاء لا معتب بحكمه وهو سريع  
 الحساب وقال جل ثناؤه لنبيي صلى الله عليه وسلم يسألونك عن الساعة أيان  
 مرساها فيم أنت من ذكرها الى ربك منتهاها (قال الشافعي) أخبرنا شفيان  
 ابن عيينة عن الزهري عن عروة قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يسأل  
 عن الساعة حتى أنزل الله عليه فيم أنت من ذكرها وانتهى وقال الله جل ثناؤه  
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة  
 وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى

لا عند الامامة من العلماء ولا يعلم الغيب فيه الا الله وادان بالقياس بالقياس  
 فقيس بهما ينفع القايسون في أكثره وقد تجدهم يختلفون في القياس من  
 وجهين أحدهما أن يكون الشيء في معنى الاصل فلا يمتداف القياس فيه وان  
 يكون الشيء له في الاصول اشباه فذلك يلحق بأولاهابه وأكثرها شبها فيه وقد  
 يختلف القايسون في هذا قال فوجدني ما أعرف به ان العلم من وجهين  
 احدهما احاطة بالحق في انما هو الباطن والاخر احاطة بحق في الظاهر  
 دون الباطن مما أعرف نقاب له أرايت اذا كره اني المسجد المحرام نرى الكعبة  
 اكفنا ان نسمة لها باحاطة قال نعم قلت وفرضت علينا الصلوات والزكوات  
 والحج وغير ذلك اكفنا الاحاطة في أن تأتي فيما علينا باحاطة قال نعم قلت رحيب  
 فرض علينا أن نجاهد الرافضة ونجهد القاذفة عثمان بن وقتل من كفر بعد  
 اسلامه وقطع من سرق اكفنا ان نعلم هذا من ثبت عليه باحاطة حتى نعلم  
 اننا قد اخذنا منه قال نعم قلت واستوى ما كفنا في أنفسنا غيرنا اذا كرهنا دركه  
 من أنفسنا باحاطة لم منها ما لا يعلم غيرنا ومن غيرنا ما لا يدركه علمنا ما كادرا كما  
 العلم في أنفسنا قال نعم قلت وانه اني أنفسنا أيما كرهنا أن نوجد البعد  
 بانقبض له قال نعم قلت افتجدنا على احاطة من اننا قد أصبنا البيت بتوجهنا قال  
 أما كما تجدكم حين كنتم ترون البيت فلا واما انتم فقد أدبتم ما كنتم قلت  
 والدي كلفنا في طلب العين الغيب غيب الذي كلفنا في طلب العين المشاهدة  
 قال نعم قلت وكذلك كلفنا أن نقبل عدل الرجل على ما ظهر لنا منه وننا كره  
 ونواره على ما يظهر لنا من اسلامه قال نعم قال قلت وغدا يكون غير عدل في  
 الباطن قال قد يكون هذا فيه ولكن لم يكافئه فيه الا الالهة قلت وحلال لنا  
 أن ننا كره ونواره ونجيزه بهادته ومحرم علينا دمه بالظاهر وحرام على غيرنا  
 ان علم منه انه كافر الا قتله ومنعه المالك كرهه ولموارثته وما أعطناه قال نعم قلت  
 ونجبر الفرض علينا في رجل واحد مختلفا على مبلغ علمنا وعلم غيرنا قال نعم وكل  
 يؤدي ما عليه على قدر علمه قلت فهكذا قلنا لك فيما ليس لك فيه نص حك لازم

(الشافعي) \* وقد يمكن أن يكونا معا مخطئين \* (قال الشافعي) \* وقلت له وهو ذا  
 يلزمك في الشهادات وفي القياس قال ما أجد من هذا بدا ولا كنيت أقول هو  
 خطأ موضوع \* (قال الشافعي) \* فقلت له قال جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم  
 حرم إلى بالغ الكعبة فأمرهم بالمثل وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه فلما حرم  
 ما كره الصيد عما كانت لذوات الصيد أمثال على الأبدان فيحكم من حكم من  
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فقضى في الضبيع بكبدش وفي الغزال  
 بعنز وفي الأرنب بعنق وفي اليربوع بجفرة والعلم يحيط أنهم أرادوا أن يمثلا  
 المثل شيئا بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا على القيم اختلفت أحكامهم لاختلاف  
 أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان وأحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط أن  
 اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن ولكنها كانت أقرب الأشياء منها شيئا  
 فجاء مثله وهذا من القياس يتقارب تقارب العنزم من الضبي وبعنه فمثلا  
 بعد الجفرة من اليربوع \* (قال الشافعي) \* ولما كان المثل في الأبدان  
 الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر والله أعلم من أن ينظر  
 إلى المقتول من الصيد فيجزئ بأقرب الأشياء به شبهة منه في البدن فإذا تقارب  
 منها شيء أرفع إلى أقرب الأشياء به شبهة كما كانت الضبيع أرفع من فرغمة إلى  
 الكبدش وصغر اليربوع عن العنق فنقض إلى الجفرة \* (قال الشافعي) \* وكان  
 طائر الصيد لا يمثل له في النعم لاختلاف خلقته وخلقه فجزئ القيمة جبراً  
 وقياساً على ما كان ممثلاً لسان وأتلفه إنسان فعليه قيمته ما لا كره قال  
 الشافعي \* والجميع بالقيمة يجتمع في أنه يقوم بقيمة يومه وبألمه وبمخاضه في  
 الأزمان والبلدان حتى يكون طائر يملك درهم وفي البلد الآخر ثمن بعض  
 درهم وأمرنا بإجازة شهادة العدل وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة  
 على أن نرد ما خلفه وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه  
 ولا لفظه وإنما علاه صدقه بما يختبر من حاله في نفسه فإذا كان الغالب من  
 أمر ظاهره الخفاء قوماً وإذا كان فيه نقص عنده من أمره لأنه لا يعرف أحداً من

نفس بأي أدنى - وت ان الله عليم خبير \* (قال الشافعي) \* فالناس متعبدون  
بأن يعقروا ويقتلوا ما أمروا به وينتهوا إليه لا يجاوزونه لأنهم لا يعطون  
أنفسهم شيئا إنما هو عطاء الله جل ثناؤه فنسأل الله عطاءه مؤديا لحقه موجبا  
لمزيدة \* (باب الاجتهاد) \*

قال الشافعي رحمه الله قال افتجدت نحو يز ما قلت من الاجتهاد مع ما وصفت فتذكره  
قلت نعم استدلالا بقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت قول وجهك شطر  
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره قال فاشطره قلت تلتقاه  
قال الشاعر ان العسيب بهاد يخامرها \* فشطرها نضر العينين مسجور  
\* (قال الشافعي) \* فالعلم يحيط ان من توجه تلتقاء المسجد الحرام من ذات داره  
عنه على صواب بالاجتهاد للتوجه الى البيت بالدلائل عليه لان الذي كلف  
العباد التوجه اليه وهو لا يدري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم  
أخطأ وقد يرى دلائل يعرفها فيتم توجهه بقدر ما يعرف ويعرف غيره دلائل  
غيرها فيتم توجهه بقدر ما يعرف وان اختلف توجهه ما قال فان أجزت لك  
هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف قلت فقل فيه ما شئت قال  
أقول لا يجوز قلت فهو أنا وأنت ونحن بالطريق عالمان قلت هذه القبلة  
وزعمت خلاف في على أينما يتبع صاحبه قال ما على كل واحد منا أن يتبع  
صاحبه قلت فما يجب عليه ما قال ان قلت لا يجب عليه ما ان يصلي حتى  
يعلم بأحاطة فهم ما لا يعلمان أبد الغيب بأحاطة وهم ما اذا يدعان الصلاة  
أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا ولا أقول واحد من هذين  
وما أجد بد من أن أقول يصلي كل واحد منهما كما يرى ولم يكفنا غير هذا وأقول  
كلفا الصواب في الظاهر والباطن ووضع منهما الخطأ في الباطن دون الظاهر  
قلت فإيهما قلت فهو حجة عليك لاني فرقت بين حكم الباطن والظاهر وذلك  
الذي انكرت عليهما وأنت تقول اذا اختلفتم قلت ولا بد من أن يكون أحدهما  
مخطئا قال أجل قلت فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم ان أحدهما مخطئ \* (قال

استقبال الكعبة يصيبها من رآها باحاطة وبحرها من غابت عنه بعد أو قرب  
منها فيصيبها بعض ويخطئها بعض فنفس التوجه يحتمل صوابا وحطا إذا  
قصدت بالأخبار عن الصواب والخطأ قصد أن يقول فلان أصاب قصد ما طلب  
فلم يخطئه وفلان أخطأ قصد ما طلب وقد جهد في طلبه فقال هذا هكذا أرايت  
الاجتهاد أيقال له صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على أنه انما كلف فيما غاب  
عنه الاجتهاد واذا فعل فقد أصاب بالاثمان بما كلف وهو صواب عنده على  
الظاهر ولا يعلم الباطن الا الله جل ثناؤه ونحن نعلم أن المتخلفين في القبلة وإن  
أصابا بالاجتهاد اذا اختلفا في يمان عينا لم يكونا مصيبين للعين أبدا وهما صيبان  
في الاجتهاد فهكذا ما وصفنا في الشهود وغيرهم قال أفيجوز أن يقال صواب  
على هذا المعنى خطأ على الآخر قلت نعم في كل ما كان مغيبا قال أفقد جدي مثل  
هذا قلت ما أحسب هذا أوضح بأقوى من هذا قال فاذ كر غيره قلت أحل  
الله جل ثناؤه لنا أن ننكح من النساء مثنى وثلاث ورباع وما ملكت أمهاتنا  
وحرم الأمهات والبنات والاخوات قال نعم قلت فلو أن رجلا اشترى جارية  
واسمها أبايحل له أصابتها قال نعم قلت فأصابها وولدت له ذمرا ثم علم أنها أمته  
كيف القول فيه قال كان ذلك له حلال حتى علم بها فلم يحل له أن يعود إليها  
فقال في امرأة واحدة حلال له وحرام عليه غير احداث ثنى أحدته وهو لا  
أحدثته هي قال اما في المغيب فلم تزل أمته أولا وآخرا واما في الظاهر فمكنت  
له حلالا لم يعلم وعليه حرام حين علم وقال ابن غيرنا يقول لم يزل أمها باصبتها  
ولكنه ما ثم مرفوع عنه في قال الشافعي رحمه الله أعلم وأيهما كان فقد  
فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن والغوايا ثم عن المجتهدين على أنه  
وان أخطأ عندهم ولم يبلغوه عن العام لم يقل أجل وقت له مثل هذا نرجل  
ينكح ذات محرم منه ولا يعلم وخامس قد بلغته وفاة رابعة وكانت زوجة له  
وأشبه له هذا قال نعم أشبه به هذا كثير (قال الشافعي) نقال أنه لتبين عند  
من ثبتت الرواية منه حكم أنه ان لا يكون الاجتهاد أبدا على طالب عمن فاعلم

من الذنوب وادخل الذنوب والعمل الصالح ما ليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب  
من أمره بالخيار بين حسنه وقبحه وادان كان هكذا فلا بد من أن يختلف  
المجتهدون فيه وادان ظهر حسنه فقبلنا شهادته فجاءكم غير نافع لم منه ظهور  
المسئى كان عليه رده وقد حكم المحاكم في أمر واحد برده وقبول وهذا الاختلاف  
وليس هذا اختلافاً ولكن كل قد فعل ما عليه قال أفتدكر حبيباً له تجوز في  
الاجتهاد قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله  
ابن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن بشر بن سعيد عن  
أبي قيس مولى عمر بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى  
الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب ناله أجران وإذا حكم فاجتهد  
ثم أخطأ فله أجر \* (قال الشافعي) \* أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن  
الهاد قال حدثت بهذا الحديث أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا  
حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة \* (قال الشافعي) \* فقال هذه  
رواية منفردة يردّها على وعليك غيري وغيرك ولغيري عليك فيها موضع  
مطالبة قلت نعم نحن وأنت ممن يشبهها قال نعم قلت والذين يردونها تكلموا  
بما وصفتنا من تشبهها وغيره قلت وأين موضع المطالبة فيها فقال قد سمى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمار ويت من الاجتهاد خطأ وصواباً \* (قال  
الشافعي) \* فقلت له فذلك الحمد عليك فقال وكيف فقلت اذكّر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أنه يشاب على أحدهما كثيراً ما يشاب على الآخر ولا  
يكون الثواب فيما لا يسع ولا الثواب في الخطأ الموضوع لانه لو كان اذا قيل  
له اجتهد على الظاهر فاجتهد كما أمر على الظاهر كان مخطئاً خطأ مرفوعاً كما قلت  
كانت العقوبة في الخطأ فيماري والله أعلم أولى به وكان أكثر أمره أن يغفر  
له ولم يشبهه أن يكون له ثواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه  
انما كافى في الحكم الاجتهاد على الظاهر دون الغيب والله أعلم قال ان هذا  
الاجتهاد ان يكون كافياً ولكون ما معناه صواباً وخطأاً قلت له مثلاً معناه

عندي والله أعلم لاحد وانما كان لاهل العلم أن يقولوا دون غيرهم لان يقولوا في  
 الخبر باتباعه وفيما ليس فيه الخبر بالقياس على الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز  
 لاهل العلم قول من غير اهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبر بما يحضرهم  
 من الاستحسان وان القول بغير خبر ولا قياس لغير جازم بما ذكرته من كتاب  
 الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ولا في القياس فقال اما الكتاب والسنة  
 فيدلان على ذلك لانه اذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاجتهاد والاجتهاد  
 أبدا لا يكون الا على طلب شيء وطالب الشيء لا يكون الا بدلائل فالدلائل هي  
 القياس قال فاين القياس مع الدلائل على ما وصفت قلت ألا ترى ان اهل العلم  
 اذا أصاب رجل لرجل عبد الم يقولو الرجل أقم عبدا ولا أمته الا وهو خاير بالسوق  
 ليعقيم بعيبين بما يختبركم ثمن مثله في يومه ولا يكون في ذلك الا بان يعتبر عليه  
 بغيره فيقيسه عليه ولا يقال لصاحب ساعة أقم الا وهو خاير بالقياس \* (قال  
 الشافعي) \* ولا يجوز أن يقال لفقهاء عدل غير عالم بقيم الرقيق أقم هذا العبد  
 ولا هذه الامة ولا اجارة هذا العامل لانه اذا قام على غير مثال يدله على قيمته  
 كان متعسفا فاذا كان هذا هكذا فيقال يقل قيمته من المسائل ويتبين الخطأ فيه على  
 المقام له والمقام عليه كان حلال الله وحرامه أولى ان لا يقال فيه بالتعسف ولا  
 الاستحسان أبدا وانما الاستحسان نالذولا يقول فيه الا عالم بالاخبار عاقل  
 للتسبيه عليها واذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول الامن جهة العلم  
 وجهة العلم الخبر اللازم والقياس بالدلائل على الصواب حتى يكون صاحب  
 العلم أدامته باخبار او طالب الخبر بالقياس كما يكون متبع اليات بالعيان  
 وطالب ما قصده بالاستدلال بالاعلام مجتهدا ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس  
 كان أقرب من الاثم من ان الذي قال وهو غير عالم ولا كان القول لغير اهل العلم  
 جائزا ولم يجعل الله لاحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول الا  
 من جهة علم مضى قبله وجهة العلم بعد الكتاب فالسنة والاجماع والآثار  
 ثم ما وصفت من القياس عليها ولا يقيس الامن بجميع الادلة التي له القياس

معينة بدلالة وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد قال وكيف الاجتهاد  
قلت ان الله جل ثناؤه من على العباد بعقول فدلهم بها على الفرق بين المختلف  
يهدهم السبيل الى الحق نصا ودلالة قال فمثل من ذلك شيئا قلت نصب لهم  
بيت الحرام وأمرهم بالتوجه اليه اذ ارأوه وتأخيه اذا غابوا عنه وخلق لهم  
نماء وأرضا وشمسا وقرا ونجوما وبحارا وجبالا ورياء حافظا لجل ثناؤه وهو  
لذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال جل ثناؤه  
علامات وبالنجم هم مهتدون فأخبرهم انهم مهتدون بالنجوم والعلامات  
سكانوا يعرفون بمنه جهة البيت بمعونته لهم وتوفيقه اياهم بأن قدر آه من رآه  
نهم في مكان وأخبر من رآه منهم من لم يره وأبصر ما يهتدون به اليه من جبل  
تصد قصده أو نجم يؤتم به وشمال وجنوب وشمس يعرف مطلعها ومغربها  
أين يكون من المصلى بالشئ ويجوز كذلك فكان عليهم تكلف الدلالات بما  
لق لهم من العقول التي ركبها فيهم ليقصدوا قصد التوجه للعين التي فرض  
عليهم استقبالها فاذا طلبوها مجتهدين بعقولهم وعلمهم بالدلائل بعد استعانة  
توهم الرغبة اليه في توفيقه فقد أدوا ما عليهم وأبأن لهم ان فرضه عليهم التوجه  
طرا لمسجد الحرام والتوجه شطره لا اصابة البيت بعينه بكل حال  
\*(باب الاستحسان)\*

(قال الشافعي) \* ولم يكن لهم اذا كان لا يمكنهم الا حاطة في الصواب امكان  
نعين البيت أن يقولوا توجه حيث رأيت بالدلالة قال هذا كما قلت والاجتهاد  
بكون الاعلى مطلوب والمطلوب لا يكون أبدا الاعلى عين قائمة تطالب بدلالة  
صديها اليه أو تشبيهه على عين قائمة وهذا يبين ان حراما على أحد أن يقول  
استحسان اذا خالف الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة عين يتأخى  
بناها المجتهد ليصيبه كما البيت يتأخاه من غاب عنه ليصيبه أو قصده بالقياس  
ن ليس لاحد ان يقول الامن جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب  
حق قال فهل تحبزان أنت ان تقول رحل استحسن بغير قياس قلت لا يجوز هذا



بعارضك معارض بمثل حجتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالخروج  
 بالضممان والخراج لا يكون إلا بما وصفت من التحريف وذلك يشغل عن  
 سواه فتم أخذه بالخراج العوض من الخدمة ومن نفقته على مملوكه فان وهبت  
 له هبة والهبة لا تشغله عن شيء لم يكن له ملكه الا آخر وردت الى الاول قال لا  
 بل تكون للآخر الذي وهبت له وهو في ملكه \* قلت هذا ليس بخراج  
 هذا من وجه غير الخراج قال وان كان فليس من العبد \* قلت له ولكنك يفرق  
 معنى الخراج لانه من غير وجه الخراج قال وان كان من غير وجه الخراج فهو  
 حادث في ملك المشتري \* قلت وكذلك الثمر والنساج فهو حادث في ملك  
 المشتري والثمرة اذا باينت النخلة فليست من النخلة قد تباع الثمرة ولا تتبعها  
 للنخلة والنخلة فلا تتبعها الثمرة وكذلك نخل الماشية والخراج اولى بان يرد  
 مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتبعه من ثمر النخلة لو جاز ان يرد واحداهما  
 (قال الشافعي) وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراج ووطء الشيب وثمر النخل  
 يخالفنا في ولد الجارية \* (قال الشافعي) \* وسواء ذلك كله لانه حادث في ملك  
 المشتري لا يستقيم فيه الا هذا ولا يكون له ملك العبد المشتري في شيء الا الخراج  
 الخدمة ولا يكون له ما وهب للعبد ولا ما التقط ولا غير ذلك من شيء ان اولاده  
 من كثر ولا غيره الا الخراج والخدمة ولا ثمر النخل ولا لبن الساء ولا غير ذلك  
 ان هذا ليس بخراج \* (قال الشافعي) \* ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن الذهب بالذهب والفضة بالفضة والتمر بالتمر والبر بالبر والشعير بالشعير  
 امثلا بمثل يدا بيد فلما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاصناف  
 كولة التي شح الناس عليها حتى باعوها كالباجع من احداهما ان يباع  
 بها شيء بمثلها احدهما نقد والاخر دين والثاني ان يزداد في راسدهما شيء  
 الى مثله يدا بيد كان ما كان في معناها حرم ما قبلها وكذا كل ما كان  
 ما يبيع موزونا لا في وجهه منها عتمة المعاني في انهما ك لانه مشروبة  
 لمشروب في معنى الماء كونه كله للناس اما فوت او دنواهما او وجبات

مره فدل كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن على الوالد رضاع  
 لده ونفقة ثم صغارا (قال الشافعي) فكان الولد من الوالد يجبر على اصلاحه  
 في الحال التي لا يغني الولد فيها عن نفسه فقلنا اذا بلغ الاب أن لا يغني نفسه  
 كسب ولا مال نعلي ولده صلاحه في نفقته وكسوته قياسا على الولد وذلك أن  
 ولد من الوالد فلا يضيع شيئا هو ومنه كالم يكن للوالد أن يضيع شيئا من ولده  
 اذا كان الولد منه وكذلك الوالدون وان بعدوا والولد وان سفلوا في هذا المعنى  
 الله أعلم فقلت ينبغي على كل محتاج منهم غير محترف وله النفقة على الغني  
 المحترف وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد دلس للبتاع فيه بعيب  
 ظهرها به بعدما استغله ان للبتاع رده بالعيب وله حبس الغلة بضمانة العبد  
 استدلنا اذا كانت الغلة لم يقع عليها صفقة البيع فيكون لها حصصة من  
 ثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت الذي لومات فيه العبد مات من مال  
 المشتري أنه انما جعلها له لانها حادثة في ماله وضمانيه فقلنا كذلك في عمر  
 النخل وابن الماشية وصوفها وأولادها وولد الجارية وكل ما حدث في ملك  
 المشتري وضمانيه وكذلك وطء الامة الثيب وخدمتها (قال الشافعي) فتفرق  
 ليذا بعض أصحابنا وغيرهم في هذا فقال بعض الناس الخراج والخدمة والمنافع  
 برأطء من المملوك والمملوك لما لكها الذي اشتراها وله ردها بالعيب  
 قال لا يكون له أن يرد الامة بعد أن يطأها وان كانت ثيبا ولا يكون له عمر  
 النخل ولا ابن الغنم ولا صوفها ولا ولد الجارية لان كل هذه ايمان الماشية  
 الجارية والنخل والخراج ليس بشئ من العبد (قال الشافعي) فقلت لبعض  
 من يقول هذا القول رأيت قولك الخراج ليس من العبد والشر من الشجرة  
 الولد من الجارية أليس يجتمعان في ان كل واحد منهما كان حاد ثافي ملك  
 المشتري لم يقع عليه صفقة البيع قال بلى ولكن يتفرقان في أن ما وصل الى  
 سيد من مملوك متفرق وعمر النخله منها وولد الجارية والماشية منها وكسب الغلام  
 من ماله انما هو شئ يحترف فيه واكتسبه (قال الشافعي) فقلت له رأيت

لواستهدكت لرجل شيئا قوم على دنائير أودراهم لانها الاثمان في سائر  
الديات (فان قال) هذا هكذا (قلت) فلا شياء تنفرق باقل مما وصفت لك  
(الشافعي) \* ووجدنا عاما في أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في  
جناية الحر المسلم على الحر خطأ بمائة من الابل على عاقلة الجاني وعاما فيهم انها  
في مضي ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسنان معلومة \* (قال الشافعي) \* فدل  
على معان من القياس ساذ كرمها ان شاء الله بعض ما يحضرنى منها اننا وجدنا  
عاما في أهل العلم ان ما جنى الحر المسلم من جناية عبد أو فساد مال لآدم على  
نفس أو غيره ففي ماله دون عاقلته وما كان من جناية في نفس خطأ فعلى عاقلته  
(قال الشافعي) \* ثم وجدناهم مجمعين على أن تعقل العاقلة ما بلغ ثلث الدية  
من جناية في الجراح فصاعدا ثم افرقوا فيما دون الثلث فقال بعضهم اصحابنا  
لا يعقل العاقلة ما دون الثلث وقال غيرهم تعقل العاقلة الموضحة وهي  
نصف العشر فصاعدا ولا تعقل مادونها (قال الشافعي) \* فقلت لبعض من  
قال يعقل نصف العشر ولا يعقل مادونه هل يستقيم القياس على السنة لا باحد  
الوجهين قال وما هما قلت أن تقول لما وجدت النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
بالدية على العاقلة قلت به اتباعا لما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا تقبس  
على الدية غيرها لان الاصل أن الجاني أولى أن يجرم جناية من غيره كما يجرمها في  
غير الخطأ في الجراح وقد أوجب الله على الغائل خطأ دية ورقبة فزعمت أن  
الرقبة في ماله لانها من جانيته وأخرجت الدية من هذا المعنى اتباعا وكذلك  
اتباع في الدية وأصر في مادونها إلى أن يكون في ماله لانه أولى أن يجرم ما جنى  
من غيره وكما أقول في المسح على الخفين رخصة بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فلا أقبس عليه غيره أو يكون القياس من وجدنا أن فقال وما هو قلت اذا  
خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الجناية خطأ على النفس مما جنى الجاني على  
غير النفس ومما جنى على نفس عبد فجعل عاقلته يضمنونها وهي الاكثر جعلت  
عاقلته يضمنون الاقل من جناية الخطأ لان الاقل أولى ما يضمنون عنه من

الناس شحوا عليها حتى باعوها وزنا والوزن أقرب من الاطاعة من الكيل أوفى  
 مثل معنى الكيل وذلك مثل العسل والسمن والزيت والسكر وغيره مما يؤكل  
 ويشرب ويباع موزونا \* قال الشافعي \* فان قال قائل أفحتم حمل ما يبيع  
 موزونا أن يقاس على الوزن من الذهب والورق فيكون الوزن بالوزن أولى  
 أن يقاس من الوزن بالكيل قيل له ان شاء الله ان الذي منعنا مما وصفت من  
 قياس الوزن بالوزن أن صحیح القياس اذا قسمت الشيء بالشيء أن يحكم له  
 بحكمه فلو قسمت العسل والسمن بالدنانير والدراهم فكنت انما قسمت  
 الفضل في بعضها على بعض اذا كانت جنسا واحدا قياسا على الدنانير والدراهم  
 لكان يجوز أن يشتري بالدنانير والدراهم نقدا عسلا وسمننا الى أجل فان قال  
 نجيزه بما أجاز به المسلمون قيل له ان شاء الله فاجازة المسلمين له دللتني على انه  
 غير قياس عليه ولو كان قياسا عليه كان حكمه حكمه فلم يحل أن يبتاع أبدا  
 الا يدا بيد كما لا تحل له الدنانير بالدراهم الا يدا بيد (وان قال قائل) أفنجدك حين  
 قسمته على الكيل حكمت له حكمه (قلت) نعم لا أفرق بينه في شيء بحال (وان  
 قال) فلا يجوز أن يشتري بمد حنطة نقدا ثلاثة أرطال زيت الى أجل (قلت)  
 لا يجوز أن يشتري ولا شيء من الماء كؤل والمشروب بشيء من غير صنعة الى أجل  
 حكم الماء كؤل المسكيل حكم الماء كؤل الموزون (وان قال) فما تقول في الدنانير  
 والدراهم (قلت) محرمات في أنفسهن لا يقاس شيء من الماء كؤل عليه لانه ليس  
 في معناها والماء كؤل المكيل محرم في نفسه ويقاس به ما في معناه من المكيل  
 والموزون عليه لانه في معناه \* (قال الشافعي) \* (وان قال) فافرق بين الدنانير  
 والدراهم (قلت) لا أعلم مخالفا من أهل العلم في اجازة أن يشتري بالدنانير  
 والدراهم الطعام المكيل والموزون الى أجل وذلك لا يحل في الدنانير بالدراهم  
 وانى لم أعلم منهم مخالفا في أنى لو علمت مع مدنا فاديت المحق فيما خرج منه ثم  
 أقامت فضته أو ذهبه عندي دهرًا كان على في كل سنة أداء زكاتها ولو حصدت  
 طعام أرضي فاخرجت عشره ثم أقام عندي دهره لم يكن على فيه زكاة أوفى انى

الثالث فقال ان لي فيه عليه بان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبر  
 الموضحة بشئ فقاتله افرأيت ان عارضك معارض فقال فلا أقضي  
 الموضحة بشئ لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرض فيه بشئ قال ليس  
 ذلك له وهو اذ لم يقض فيما دونها بشئ فلم يبر مدرمادونها من الجراح قال قلت  
 فيك ذلك يقول لك وهو اذ لم يغسل لاته تل العاقلة سارون الموضحة فلم  
 يحرم ان يغسل لاته لانه مادونها اورثني في الموضحة ولم يقض فيما دونها على  
 العاقلة ما مع ذلك العاقلة ان يغرم مادونها اذا غرمت اذا كثر غرمت ان غرمت  
 كما قلنا نحن وانت واحتججت على صاحبنا ولو حازك هذا جازعناك ولو فني  
 الذي صلى الله عليه وسلم لم ينصف العشرة في العاقلة ان يقول قائل يغرم بصف  
 العشر والدية ولا يغرم ما يغرم ما يغرم ما يكون ذلك في سال الجاني وليكن هذا غير  
 جائز لا والقول فيه ان جميع ما كان خطا فعلى العاقلة وان كان درهما  
 \* (قال الشافعي) \* وقلت له تدعي ان بعض اصحابنا اذا برئ الحر على العبد  
 جناية فأتى على نفسه او عاقلها خدما فأتى في ما دون عاقلة لم يعقل العاقلة  
 عبا فقلنا هي جناية حر واذ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة  
 الحر تملك جديته في حر اذا كانت حر سالا فاجابنا انه طاعة الله تعالى  
 في العبد اذا كانت حر ما من خطا والله أعلم وقلت بقوله لنا فيه وقلت من قال  
 لا يعقل العاقلة عبا يحتمل قوله لانه قل جناية عبد لانها في عنه دون مال  
 سيد غيره فقلت بقولنا ورأيت بالاحتجاج به من هذه الجهة انه يجوز ادخاله  
 في معنى الستة قال أجل \* (قال الشافعي) \* وقاتله وقال صاحبك وغيره من  
 اصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية وفي عينه نصف ثمنه وفي مؤنه  
 نصف عشر ثمنه وخالفنا فيه نفات في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال وانا  
 ابدا فاسألك عن حجتك في قولك جراح احد العبد في ثمنه كجراح الحر في دية  
 اخبر اقلته أم قيا سا قات أما الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فعن  
 سعيد بن المسيب قال فاذا كره فقات اخبرنا سليمان بن عبيدة عن الزهري عن

الاكثر اوفي مثل معناه قال هذا اولى المعنيين أن يقاس عليه ولا يشبه هذا المسح  
 على الخفين فقلت له هذا كما قلت ان شاء الله وأهل العلم مجمعون على أن تغرم  
 العاقلة الثلث وأكثروا جاعهم دليل على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من  
 الدية بالدية قال أجل \* (قال الشافعي) \* فقلت له قد قال صاحبنا أحسن  
 ما سمعت أن تغرم العاقلة ثلث الدية فصاعدا وحكى أنه الامر عندهم أفرايت  
 ان احتج له محتج بجحجتين قال وما هما قلت أما وانت مجمعان على أن تغرم  
 العاقلة ثلث الدية فأكثر ومختلفان فيما هو أقل منه وانما قامت الحجة باجماعي  
 واجتماعك على الثلث ولا خبر عندك في أقل منه ما تقول له قال أقول ان  
 اجماعي من غير الوجه الذي ذهبت اليه اجماعي انما هو قياس على أن العاقلة  
 اذا غرمت الاكثر ضمنت ما هو أقل منه فمن حدلك الثلث أرايت ان قال لك  
 غيرك بل تغرم تسعة أعشار ولا تغرم مادونه قلت فان قال لك فالثلث يقدح  
 من غرمه فانما قلت يغرم معه أو عنه لانه قادح ولا يغرم مادونه لانه غير قادح  
 قال أفرايت من لا مال له الادره من امان ما يقدح له أن يغرم الثلث فيغرم من  
 الدرهمين فيبقى لا مال له أورايت من له دنيا غنيمة هل يقدح الثلث \* (قال  
 الشافعي) \* فقلت له أفرايت لو قال لك هو لا تقول الامر عندنا لا والا لمجتمع  
 عليه بالمدينة قال والامر بالمجتمع عليه بالمدينة أقوى من الاخبار المنفردة  
 قال فكيف تكلف ان حكى لنا الاضعف من الاخبار المنفردة وامتنع من أن  
 يحكى لنا الاقوى اللازم من الامر بالمجتمع عليه قلنا فان قال لك فائل لعله الخبر  
 وكثرة الاجماع عن أن يحكى وانت قد تصنع مثل هذا فتقول هذا امر مجتمع  
 عليه قال لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجتمع عليه الا ما لا تلقى عالما  
 أبدا الا قاله لك وحكاه عن قبلة كالأظهر أربيع وكبحرهم الخجروما يشبهه هذا  
 وقد أجده يقول المجتمع عليه وأجد بالمدينة من أهل العلم كثير يقولون  
 بخلافه وأجد عامة أهل البلاد ان على خلاف ما يقول المجتمع عليه وقال  
 الشافعي \* فقلت له فقد لزمك في قولك لا يعقل مادون الموضحة مثل ما لزمه في

هذا أن ما حرم على المحرم عليه وان عليه المحرم دونهم  
 وغيرهما من الفرائض وان ليس من المأثم سبيل قال وقيل  
 غنمه قلت وقدر أيت دية المرأة نصف دية الرجل فما منع ذلك جراحها  
 أن يكون في ديتها كما كانت جراح الرجل في ديته وقلت له إذا كانت الدية في  
 ثلاث سنين إلا ثلاثا فليس قد زعمت أن الأبل تكون بصفة دينا فكيف  
 أنكرت أن تشترى الأبل بصفة إلى أجل فلم تقسه على الدية ولا على الكتابة  
 ولا على المهر وأنت تحب في هذا أكله أن تكون الأبل بصفة دينا فأنفت فيه  
 القياس وخالف الحديث نصا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسلف بعيرا  
 ثم أمر به ضائه بهد قال كره هذا بن مسعود قلنا أو في أحد مع النبي صلى الله  
 عليه وسلم حجة قال لا إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت هو ثابت  
 ما استسلفه بعيرا وقضائه خبرا منه وثابت في الديات عندنا وعندك وهذا في  
 معنى السنة قال فالخبر الذي يقاس عليه قالت آخر ما لك عن زيد بن أسلم  
 عن عطاء بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل  
 بعيرا فماتته أبل قال فأمرني أن أقضيه أياه فقالت لا أجد في الأبل إلا خيارا  
 فقال أعطه أياه فان خيار الباس أحسنهم قضاء قال فالخبر الذي لا يقاس عليه  
 (قلت) له ما كان الله فيه حكم منصوص ثم كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سنة بخفيف في بعض الفرض دون بعض عمل بالخصلة فيما رخص فيه رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم دون ما سواه ولم تنس ما سواه عليه وهذا ما كان  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم من حكم عام بشئ ثم من فيه سنة يفارق حكم العام  
 قال ومثل ماذا قالت فرض الله تعالى الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه  
 فقال إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤوسكم  
 وأرجلكم إلى الكعبين الآية قد قصد الرجلين بالفرض كما قصد ما سواه  
 من أعضاء الوضوء فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفيس

ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه فسميته منه هكذا  
كثيرا ورمي بما قال كجراح الحر في دية \* (قال الشافعي) \* أخبرنا الثقة يعني يحيى  
ابن حسان عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال  
جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية قال ابن شهاب وأن ما سأل يقولون يقوم  
ساعة \* (قال الشافعي) \* فقال وإنما سألتك خبرا تقوم به حنك فقلت فقد  
أخبرت أنك أنى لا أعرف فيه خبرا عن أحد أعلى من سعيد بن المسيب قال فليس  
في قوله حجة قلت وما ادعيت ذلك فترده على قال فاذا كراتنج فيه قلت قلته  
قياسا على الجنابة على الحر قال قديفا راق الحر في أن دية الحر سبعة وديته  
ثمنه فيكون بالساع من الابل والدواب وغير ذلك أشبه لا ترى نل واحد منهما  
ثمنه فقلت فهذا حجة لمن قال لا تعقل العاقلة ثمن العبد عليك قال ومن أين  
قلت يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن العبد إذا جنى عليه الحر قيمته وهو  
عندك بمنزلة الثمن ولو جنى على بغير جنابة ضمنها في ماله ولو نفس محرمة  
قلت والبعير نفس محرمة على قاتله قال ليست كحرمة المؤمن قلت ويقول  
لأن ولا العبد كحرمة الحر في كل أمره \* (قال الشافعي) \* فقلت له هو عندك  
مجامع الحر في هذا المعنى فتعقله العاقلة قال ونعم قلت وحكم الله في المؤمن  
بقتل خطأ بدية وتحرير رقبة قال ونعم قلت وزعمت أن في العبد تحرير  
رقبة كهي في الحر وثن وان الثمن كالدية قال ونعم قلت وزعمت أنك  
تقتل الحر بالعبد قال ونعم قلت وزعمنا أنا نقتل العبد بالعبد قال وأنا  
أقوله قلت فقد جامع الحر في هذه المعاني عندنا وعندك في أن يفنه وبين  
المملوك مثله قصاصا في كل جرح وجامع البعير في معنى أن دية ثمنه فكيف  
اخترت في جراحته أن تجعلها كجراحة بغير فتجعل فيه ما نفسه ولم تجعل  
جراحته في ثمنه كجراح الحر في دية وهو يجامع الحر في خمسة معان  
ويفارق في معنى واحد ليس أن تقيسه على ما يجامع من خمسة معان أولى  
لك من أن تقسه على ما حامسه في معنى واحد مع أنه يجامع الحر في أكثر من



(قال الشافعي) \* وزار العبد عالم الخط في القود والم...  
يكور فيه. فلما كان قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على من  
لزمه انما هو في ماله دون مال غيره الا في الحر المسلم يقتل خطأ فوضيما على العبد  
في الحر قتل خطأ بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجه الحر يقتل  
عجدا اذا كانت فيه هدية في مال الخاني كما كان من مال بني قريظة غير الخطأ  
نفس ماله من مرم غير حرج خطأ في الرأى قتل الخطأ (قال الشافعي)  
وان من قاتل وما الذي يغرم الرجل من جنائمه ورأى غير الخطأ قاتل  
الله تعالى وتوالت اسامه وتتم نذلة وقال واقبه والصلوة والنزلة  
وقال فان احصيتهم فما استسمر من الهدي وقال والذين يظاهرون  
نساءهم الا كبد وقال من قتله منكم فمعدنكم منكم من الدم وقتل  
فداوته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعموه من ايامكم الا كبد وقتل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على أهل المذلة والحقها ما انما وما أفسد  
المزاني بالليل فهرضامن على أهله افضل الكبر والسنة ولم يخلص المساكين  
فيما أن هذا كله في الرجل بحق وجب عليه الله تعالى وأوجه الله عليه  
للا تميمين بوجه زمة وان لا يكاد غير مدعه ولا يوزان في رجس  
ويغرم غير الخاني في الموضع الذي سدد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه  
خاصة من قتل الخطأ وجبايته على ان تدين خطأ والقصاص وما جسي  
هيبة أو متاع أرغبه على ما وصفنا ان ذلك في ماله لان الاكثر المعروف  
ابن في ماله فلا يماس على الاقل ويترك الاكثر المعروف ويخص الرجل الحر  
قتل الحر خطأ عقلة العاقلة وما كان من جنائمه من طاعني نفس أو جرح  
وقياسا (قال الشافعي) \* وفرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين  
عبد أو أمة وقوم أهل العلم الغرة خمسة ان ابلى فللمام يملك ارسل الله صبر  
الله عليه وسلم من عن الخزين ادكرام اني اذا قضى فيه مدي بين الله كروا لا  
اذا سقط ميا ولو سقط حيا فمات جبه لو في الرجل مائة من الابل وفي المارة خمس

لم يكن لنا والله أعلم أن نمنح على عمامة ولا برقع ولا على قفازين قياسا عليهما  
 واثبتنا الفرص في أعضاء الوضوء كلها وارخصنا بمنح النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنح على الخفين دون ما سواهما (فقال) أفعد هذا خلافا للقرآن (قلت)  
 لا تخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله بحال (قال) فسامعني  
 هذا عندك (قلت) معناه أن يكون قصد بفرضه أساس القدمين الماسين  
 لا خفين عليه لیسهما كامل الطهارة (قال) أو يجوز هذا في اللسان (قلت) نعم كما  
 جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء فلا يكون المراد بالوضوء استهلالا  
 بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتين وصلوات بوضوء واحد \* (قال  
 الشافعي) \* قال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الآية فدللت  
 السنة على أن الله لم يرد بالقطع كل السارقين وكذلك دللت سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بالمنح أنه قصد بالفرض في غسل القدمين من لا خفين عليه  
 لیسهما كامل الطهارة (قال) فسامثل هذا في السنة (قلت) نهى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر بالتمر الامثلة بمثل وسئل عن الرطب بالتمر فقال  
 أينقص الرطب إذا لم يس فقل نعم فنهى عنه ونهى عن المزينة وهي كل ما عرف  
 كيله مما فيه الربا من الجنس الواحد بجزاف لا يعرف كيله منه وهذا كله مجتمع  
 المعاني ورخص أن تباع العرايا بخصرها ثمرايا كلها أهلها رطبا فرخصنا في  
 العرايا بارخاصه وهي بيع الرطب بالتمر ودخلته في المزاينة بارخاصه فاثبتنا  
 التحريم محرما عام في كل شيء من صننف واحد ما كول بعضه جزاف وبعضه  
 يكبل للمزينة واحللنا العرايا خاصة باحلاله من الجملة التي حرم ولم يبطل أحد  
 الخبرين بالآخر ولم نجعله قياسا عليه قال فساوجه هذا قلت يحتمل وجهين  
 أولا هما به عندي والله أعلم أن يكون ما نهى عنه جملة أراد به ما سوى العرايا  
 ويحتمل أن يكون رخص فيما بعد دخوله في جملة النهي وأيهما كان فليتنا  
 طاعته بإحلال ما أحل وتحريم ما حرم \* (قال الشافعي) \* ووضي رسول الله صلى

الثمن والاخرى انها في ملكي في الوقت الذي خرج فيه العبد  
 الى ضمانى فكان العبد لومات مات من مالى وفي ملكي فلو شئت  
 فكذلك الحراج فقلنا بالقياس على حديث الحراج بالظمان فقلنا كل ما حرج  
 من ثمر حائط اشترى بتمه او ولد ماشية او جارية اشترى بها فوه ومثل الحراج لانه  
 حديث في ملكه من ثمره لافي ملك بائعه وقلنا في الممراة ابتاعها لامر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يفس عليه وذلك ان الصفقة وقعت على شاة بعينها فبها  
 ابن محبوس مغيب المسمى والتيمم ونحن نحيط ان ابن ابل والغنم تحت  
 والابان كل واحد منهما تخلف فلما قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بشئ موثق وهو صاع من تمر (فلما) بها تمام الامر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قال فلوا اشترى رجل شاة صرنا فليها ثم رضينا بعد العلم بعيب التصريفة  
 فامسكه ههنا حتى علمنا ثم ظهر منها على عيب داسله البائع غير التصريفة كان  
 له ردها وكان ادان ابن بغير شئ بمخرجة الحراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع  
 وانما هو حادث في ملك المشتري وكان عليه ان يرد بها اخذ من ابن  
 التصريفة صاعا من تمر كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد علمنا  
 في ابن التصريفة ثمرا وفي الابن بعد التصريفة قبلا على الحراج بالظمان  
 وليس التصريفة فارق للابن الحادث بعده لانه وقعت عليه صفقة البيع والابن  
 بعده حادث في ملك المشتري لم يقع عليه صفقة البيع (قال الشافعي) قال  
 قال قائل ويكون امر واحد يؤخذ من وجهين قيل هم اذا بيع امرين مختلفين  
 او امورا مختلفة (قال قائل) فقل لي من ذلك شيئا غير مرأى (قلت) المرأة يباعها وهاه  
 زوجها فتمد ثم يردح فيدخل بها الزوج اها لصادق وعليها العدة والولد  
 لاحق ولا حد على واحد منهما ما يفرق بينهما ولا يتوارثان وتكون العدة  
 فسد بلا طلاق في كل ما اذا كان ظاهره حلالا حكم محمد لان في ثبوت الصداق  
 والعدة والحقوق الولد ودره المحدث وحكم عليه اذا كان مرما في الباطن حكم الحرام  
 في أن لا يقر عليه ولا تجعل له اصابته بذلك المكاح اذا علم انه ولا يتوارثان

وقال الشافعي رحمه الله فلم يحزان يقاس على الحنين شيء من قبل أن الحنانيات على من  
 عرفت حنانيته موقوفات معروفات فيها بين الذكر والانثى وأن لا يختلف  
 الناس في أن لوسط الحنين حياتهم مات كانت فيه دية كاملة أن كان ذكرها مائة  
 من الأبل وأن كان أنثى فخمسون من الأبل وأن المسلمي فيما علمت لا يمتنعون  
 أن رجلا لو قطع الموقى لم يكن في واحد منهم دية ولا أورش في الميت والحنين  
 لا يعد وأن يكون حيا أو ميتا رحمه الله وقال الشافعي رحمه الله فالحكم فيه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لم يحكم فارق حكم النفوس الأحياء والاعوات وكان مغيب الأمر كان  
 الحكم فيما حكم به على الناس اتباعا لأمير رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
 فهل تعرف له وجهها (قلت) وجهها واحد والله أعلم قال ماهو (قلت) يقال  
 إذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلى عليه ولا يرث والحكم فيه أنها حيا بية على أمه  
 وقت فيما رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا أقومه المسلمون كما وقت في الموضحة  
 قال فهذا وجه (قلت) لا يبين الحديث أنه حكم به له فلا تصح الأخبار أن يقال  
 أنه حكم به له ومن قال أنه حكم به له لهذا المعنى قال هو للمرأة دون الرجل وهو  
 للأم دون أبيه لأنه علم اجنى ولا حكم الجنين يكون به موروثا ولا يرث من لا  
 يرث قال فهذا قول صحيح (قلت) الله أعلم قال فإن لم يكن هذا وجهه يقال  
 له - هذا الحكم قلنا يقال له سنة تعبد العباد بان يحكموا بها قال وما يقال لغيره  
 مما يدل الخبر على المعنى الذي له حكم به قيل حكم سنة تعبدوا بها لا مرفوعا  
 المعنى الذي تعبدوا له في السنة فقاموا عليه ما كان في مثل معناه قال فاذا كرر  
 منه وجهها غير هذا أن حضرتك تجمع فيه ما يقاس عليه ولا يقاس عليه فقلت له  
 قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة من الأبل والعنم إذا حلبها مشترها  
 أرأب أمسكها وإن أحب ردها وصاحا من تمر وقننى أن الخراج بالنسيان  
 - كان معقولا في الخراج بالضمان أنى إذا ابتعت عبدا فأخذت له خراجا  
 ثم ظهرت منه على عيب يكون له رده به فما أخذت من الخراج والعبد في  
 ملكي ففيه حصتان أحدهما أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصته في

الطهر فهو في اللغة أولى للعدة أن يكون وقتا كما يكون الهامول والأصلان  
 الشهرين ولعله ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم أمر في شيء  
 يستبرئ قبل أن يوطأ بحبضة فذهب إلى أن العدة استبراء وإن الاستبراء  
 حبض وأنه فرق بين استبراء الأمة والحرة وأن الحرة تستبرأ بثلاث حبض كواحد  
 يخرج منها إلى النهار كما تستبرأ الأمة بحبضة كاملة يخرج منها إلى الطهر **وقال**  
**الشافعي** **في** فقال به ذهاب فكيف أخبرت غيره والآية محمولة على عتق  
**وقال الشافعي** **في** فقلت له أن الوقت برز بقوله أهلة إنما هو علامة جهاها الله  
 للشهور والليل غير الليل والنهار وإنما هو جماع لثلاثين أو تسع وعشرين كما  
 يكون الهلال الثلاثون والشرة والعشرون جماعا يستأنف بعده العدد ليس  
 له معنى غير هذا وأن القراء كان وقتا فهو من عدد الليل والنهار والحبض  
 والعلة في الليل والنهار والحبض والطهر في الليل والنهار من العدة وكذلك  
 شبه الوقت بالحدود وقد تكون الحدود داخلية فيما جاءت به وخارجية منه غير  
 ما شئ منها فوقع في معنى **في** قال وما المعنى (قلت) الحبض هو أن يرى الرحم  
 الدم في ظهره والطهر أن يرى الرحم الدم فلا ينهر ويكون الطهر والقراء  
 الحبض لا إلا سال فالطهر إذا كان يكون وقتا أولى من اللسان بمعنى القراء  
 لأنه حبس الدم **وقال الشافعي** **في** وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر بن  
 الخطاب عبد الله بن عمر أمرا أنه حائضا أن يأمربرجعت أو حبسها حتى يظهر ثم  
 يطأها طأها من غير جماع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لك العدة  
 إلى أمر الله أن يطأ لها النساء **في** (قال الشافعي) **في** يعنى والله أعلم خول الله  
 تعالى إذا طأتم النساء فقطقوهن لا بدتم فأحبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم عن الله أن العدة الطهر دور الحبض **وقال الله** **في** **في** ثلاث  
 قروء فلما كان على الطاعة أن تأتي بثلاث قروء وكان النساء ثلاثا رابطا  
 عن وقتها زمانا لم تحل حتى تكون أو يؤبس من الحيض أو يخاف ذلك عليهما  
 فتعتد بالشهور لم يكن للغسل معنى لأن الغسل رابع غير الثلاث ولما لم

ولا يكون الفسخ طلاقا لانها ليست بزوجته وله - ذا الش - بانه مثل المرأة تنكح في  
عندتها - قال فاني اجد اهل العلم قديما وحديثا مختلفين في بعض أمورهم فهل  
يسمهم ذلك \* (قال الشافعي) \* فقلت له الاختلاف من وجهين أحدهما محرم  
ولا نقول ذلك في الآخر قال فما الاختلاف المحرم (قلت) كل ما أقام الله به  
الحجة في كتابه أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم منصوصا بيننا لم يحل  
الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك يحتمل التأويل أو يدرك قياس مذهب  
المناول أو القائس الى معنى يحتمله الخبر أو القياس وان خالفه فيه غيره لم أقل  
انه يضيق عليه ضيق الحق - الف في المنصوص قال فهل في ه - ذا من حجة تبين  
فرقك بين الاختلافين (قلت) \* قال الله جل ثناؤه في ذم التفريق وساتفرق  
الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم - م البينة وقالوا لا تكونوا كالذين  
نهروا واختلَفوا من بعد ما جاءهم البينات فذم الاختلاف فيما جاءتهم - م به  
البينات وأما ما كلفوا فيه الاجتهاد فقد مثلته لك بالقبلة والسجدة وغيرهما  
بر قال الشافعي \* فقال فمثل لي بعض ما افترق فيه من روى قوله من السلف  
بأنه في بعض حكم يحتمل التأويل وهو يوجب على الصواب فيه دلالة فقلت  
قياسا اختلافوا فيه الا ما وجدنا فيه عندنا دلالة من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم أو قياسا عليهم - م أو على واحد منهما قال فاذكره من شأنا \* قال  
الشافعي \* فقلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء  
فقلت عائشة الاقراء الاطهار وقال بمثل معنى قوله ازيد بن ثابت وابن عمر  
وغيرهما وقال نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الاقراء الحيض فلا  
تحل المطلقة حتى تغسل من الحيضة الثالثة \* (قال الشافعي) \* فقال فالى أي  
شيئ نراه ذهب هؤلاء وهؤلاء (قلت) يجمع الاقراء انها أوقات والاقوات في هذا  
علامات تمر على المطلقة تجس برأ عن النكاح حتى يستكملها فذهب من قال  
الاقراء الحيض فيما نرى والله أعلم - لم الى أن قال الموافيت أقل الاسماء لانها  
أوقات والاقوات أقل مما بينها كما أن حدود الشيء أقل مما بينها والحيض أقل من

وكما اذا نكحت في عدتها او أصيبت اعتدت من الأول ثم اعتدت  
 \* (قال الشافعي) \* وقال غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وضعت دابظتها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير \* (قال الشافعي) \*  
 فكانت الآية محتملة المعنيين معا وكان أسبغهما بالمعتول الظاهر أن يكون  
 الحمل انتضاء العدة فبدأت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن وضع  
 الحمل آخر العدة في الموت وفي مثل معناه في الطلاق \* (قال الشافعي) \*  
 أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
 عن أبيه عن سبيعة الأسلمية بنت الحارث وضعت بعد واز زوجها بلال فحرمها  
 أبو السنابل بن بعاك فقال قد تصنع للزواج انها أربعة أشهر وعشرا  
 فذكرت ذلك لسبيعة الأسلمية رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كذب  
 أبو السنابل أوليس كما قال أبو السنابل قد حلت فترجى \* (قال الشافعي) \*  
 فقال أما دل عليه السنة فلا حاجة في أحد خالف قوله السنة ولكن اذكر من  
 خلافهم ما ليس فيه نص سنة مما دل عليه القرآن صاواستنباطا أو دل عليه  
 النجاس \* (قال الشافعي) \* فعلت له قال الله جعل ثأوا للذين يؤلون من  
 نسائهم الآية فقال لا أكثر من روى عنه من أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وسلم عندنا اذا مضت أربعة أشهر وقف البولي فإنا نرى واما  
 ان يطلق وروى عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علم عزيمه  
 الطلاق انتضاء الأربعة أشهر \* (قال الشافعي) \* ولم يحفظ عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في هذا شيء هو أو أمي شيء قال فإلى أي أقولين ذهب قلت  
 ذهب إلى أن المولى لا يلزم به طلاق وإن أمراه ادخلت حقه فانه لم أعرض  
 له حتى تمضي أربعة أشهر اذا مضت أربعة أشهر قلت له في أو طلق والعدة  
 الجماع قال فكيف أحترمه على القول الذي في المهورات رأيه أسبغ بمعنى كتاب  
 الله بالمعقول قال وما دل عليه من كتاب الله قلت لما قال الله عز وجل للذين يؤلون  
 الآية كان الظاهر في الآية أن من أنظره الله عز وجل أربعة أشهر في شيء لم

من قال ان الغسل عليها ان يقول لو اقامت سنة لو اكثر لا تغتسل لم تحل فكان  
قول من قال لا اقراء الاطهار أشبه بمعنى الكتاب واللسان واضح على هذه المعاني  
والله أعلم \* (قال الشافعي) \* فلما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يستبرأ السبي  
بحيضة فبالظاهر لان الطهر اذا كان متقدما للحيضة ثم حاضت الامه حيضة  
كاملة صحيحة برئت من الحمل في الطاهر وقد تری الدم فلا يكون صحيحا انما  
يصح حيضة بأن تسكمل الحيضة فبأى شيء من الطهر كان قبل حيضة كاملة  
صحيحة فهو يراه من الحمل في الطاهر \* (قال الشافعي) \* والمعتدة تعتد  
بمعتدين استبراه ومعنى غير استبراه مع استبراه فقد جاءت بحيضتين وطهرين  
وطهر ثالث فلواريد بها الاستبراه كانت قد جاءت بالاستبراه مرتين ولو كانت  
أريد بها مع الاستبراه التعبد \* (قال الشافعي) \* قال أفتوجدني في غير هذا مما  
اختلفوا فيه مثل هذا قلت نعم وربما وجدناه أوضح وقد بينا بعض هذا فيما  
اختلفت الرواية فيه من السنة وفيه دلالة لك على ما سألت عنه وما كان في  
معناه ان شاء الله تعالى \* (قال الشافعي) \* وقال الله جل ثناؤه والمطلقات  
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال واللاتي يئسن من الحيض من نساكنكم  
ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاجال أجلهن أن  
يضعن جلهن وقال الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن  
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا \* (قال الشافعي) \* فقال بعض أصحاب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ذكركم الله في المطلقات أن عدة الحوامل أن يضعن جلهن وذكركم  
في المتوفى عنها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا فعلى الحامل المتوفى عنها أن تعتد  
أربعة أشهر وعشرا وأن تضع جلهما حتى تأتي بالعدتين معا إذ لم يكن وضع الحمل  
انقضاء عدة نساء في الطلاق \* (قال الشافعي) \* كأنه يذهب الى ان وضع  
الحمل براءة وأن الاربعة أشهر وعشرا تعبد وأن المتوفى عنها يكون غير  
مدخول بها فتأني بأربعة أشهر وعشرا وأنه وجب عليها شيء من وجهين فلا  
يسقطه أحدهما كما لو وجب عليها حقان لرجل لم يسقط أحدهما حق الآخر



بتقدمه قبل أن يجعل عليك الاجل وقالت له أرايت من أمته من سأل  
 الفتيمة في كل يوم الا انه لم يجامع حتى تقضى أربعة أشهر قال فلا يلزم  
 على الفتيمة شيئا حتى فيء والفتيمة الجماع اذا كان فاء راعيه قالت ولو جامع  
 لا ينوي فتيمة خرج من طلاق الا يلاء لان المعنى في الجماع قال نعم قلت وكذلك  
 لو كان عازرا على ان لا يفيء يمانع في كل يوم ان يفيء ثم جامع قبل مضي الأربعة  
 أشهر بطرفة عين خرج من طلاق الا يلاء وان كان جماعه لغير الفتيمة خرج  
 به من طلاق الا يلاء قال نعم قلت ولا يضر عزمه علي ان لا يفيء ولا يمانع جماعه  
 بغير الفتيمة اذا جماعه بالجماع من أن يخرج به من طلاق الا يلاء عندنا عندك  
 قال هذا كما قلت وخبر وجهه بالجماع على أي معنى كان الجماع قلت فكيف  
 يكون عازرا على ان يفيء في كل يوم فاذا مضت أربعة أشهر لزمت بالطلاق وهو لم  
 يعزم عليه ولم يتكلم به انرى هذا قوله لا يسمح في المدة قول لا حد قال فبأنه  
 من قبل المدة قول قلت أرايت ان قال الرجل لامرأته والله لا أفتر بك أبدا هو  
 كفر له أنت طالق الى أربعة أشهر قال قلت نعم قالت وان جامع قبل  
 الأربعة أشهر قال فلا يمس مثل قوله أنت طالق الى أربعة أشهر قلت نعم  
 المولى بالايلاء ليس هو طالق انما هي عين ثم جاءت عليه ابدان جعلت له لانا  
 ايموز لاحد يدعق من حيث يقول ان يقول له في هذا الايموز لازم قال فهو  
 يدخل عليك مثل هذا قالت وابن قار أنت تقول له اصد أربعة أشهر ووقف  
 وان فاء وام اجبر على ان يطلق قلت ليس من قبل ان الايلاء طلاق وله كنهها  
 عين جعل الله لها وقتا تمنع به الزوج من الضرار وحكم عليه اذا كانت ان يجعل  
 عليه ان يفيء وانما ان يطلق وهذا حكم حادث بمبنى الأربعة أشهر غير  
 الايلاء ولا كنهه ونزول يخرجه صاحبه على أن يفيء في أربعة أشهر او طلاقا  
 فان امتنع منهم أخذ منه الذي يقدر على اخذ منه وذلك ان يطلق عليه  
 لانه لا يحل له ان يجامع عنه

باب في المواريث

يكن عليه سبيل حتى تمضي أربعة أشهر قال فقد يحتمل أن يكون الله جعل  
 له أربعة أشهر يبقى فيها كما تقول قد أجلت في بناء هذه الدار أربعة أشهر  
 تفرغ فيها منها فقلت له هذا لا يتوهمه من خطوط به حتى يشترط في سياق  
 الكلام ولو قال قد أجلت فيها أربعة أشهر كان انما أجله أربعة أشهر  
 لا يجده عليه سبيل حتى تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه ان لم يفرغ من الدار  
 وأنه أخلف في الفراغ منها ما بقي من الأربعة الأشهر شيء فإذا لم يبق منها شيء  
 لزم اسم الخلف وقد يكون في بناء الدار دلالة على ان تقارب الأربعة وقد بقي  
 منها ما يحيط العلم انه لا يبنيه فيما بقي من الأربعة الأشهر وليس في الفية  
 دلالة على ان لا يبقى في الأربعة أشهر الا بعضها لان الجماع يكون في طرفة  
 عين فالوكان على ما وصفت بزياد حاله حتى تمضي أربعة أشهر ثم بزياد حاله  
 الأولى فإذا زال ما صار الى الله حقا عليه فأما أن يبقى، وأما أن يطلق فالو لم  
 يكن في آخر الآية ما يدل على ان معناها غير ما ذهب اليه كان قولنا أولاهما  
 بهما ما وصفت لانه ظاهرهما والقرآن على ظاهره حتى يأتي دلالة منه أو من سنة  
 أو إجماع بأنه على باطن دون ظاهر قال فاسياق الآية مما يدل على ما وصفت  
 قلت لما ذكرته ان الأولى أربعة أشهر ثم قال فان فإوافقان الله غفور رحيم  
 وان عز والطلاق فان الله سميع عليم فذكر الحكمين معا بلا فصل بينهما  
 انهما انما يقعان بعد الأربعة الأشهر لانه انما جعل عليه الفية أو الطلاق  
 وجعل له الخيار فيهما في وقت واحد فلا يتقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكرنا  
 في وقت واحد كما يقال له في الرهن افده أو نذعه عليك بلا فصل وفي كل ما خیر  
 فيه افعل كذا وكذا بلا فصل \* (قال الشافعي) \* ولا يجوز أن يكونا ذكر بلا  
 فصل فيقال الفية فيمابين أن يولى الى أربعة أشهر وعزمه الطلاق انقضاء  
 الأربعة الأشهر فيكونان حكمين ذكرهما على يفتح في أحدهما ويضيق  
 في الآخر قال فانت تقول ان فاه قبل الأربعة الأشهر فهي فية قلت نعم كما أقول  
 ان قضيت حقا عليك الى أجل قبل محله فقد برئت منه وأنت محسن متطوع

من لا يرث وإن الزوج يكون أكثر من أخت من الأرملة ميراثا فان لم يرث  
 كنت أمّا ثورث بالرحم كانت رحم الأب من الأخت رحم الأم من الأخت  
 الأرحام يرثون معا ويكفون أحدهما من الزوج الذي لا يرث من الأخت  
 الآية كما وصفت كنت قد خالفتم في ما ذكرنا في أن يترك أخته وموالها  
 في ميراث أخته النصف وموالها النصف وليس يرث من الأرحام ولا من الأخت  
 في كتاب الله فرض منصوص

### في باب الأخت في الميراث

\*(قال الشافعي)\* واختلفوا في الميراث فقال زيد بن ثابت وروى عن عمر وعثمان  
 وعلي وابن عباس وروى عن عائشة - رضي الله عنهم - والأخوة وقال أبو بكر الصديق وابن  
 عباس وروى عن عائشة - رضي الله عنهم - وابن الزبير وعبد الله بن عباس - رضي الله عنهم -  
 أبو إسحاق والأخوة - رضي الله عنهم - \*(قال الشافعي)\* فقال فكيف صيرتم إلى أن أثبتتم  
 ميراث الأخوة مع الجدة بدلالة من كتاب الله تعالى أو سنة قلت أما في ميراث  
 في كتاب الله أو سنة فلا أعلم قال والأخبار متكاثرة في هذا والدلائل بالنسبة  
 مع من جاء به أبو إسحاق وبه الأخوة فقط وابن الدلائل قال وحدث اسم الأبوة  
 لم يسموه - حدثكم محمد بن علي أن سمعته يقول له بنو الأم ووجدتكم كنتم تصرونه من  
 الأم - وروى لك كلامه حكم الأب \*(قال الشافعي)\* فقالت له ليس باسم الأبوة فقط  
 فوالله أعلم وكيف ذلك قلت قد أجد اسم الأبوة تنازما وهو لا يرث قال وابن قتات  
 فكيف يكون ذلك أم وأسم الأبوة تنازما وتنازما آدم صلى الله عليه وسلم وإذا كان  
 دون الجد أب لم يرث ويكفون مملوكا أو كافرا أو قاتلا لم يرث وأسم الأبوة في هذا  
 كله لازم له فإن كان له اسم الأبوة فقط ويرث يرث في هذا - هذه الحالات وأما ميراثنا  
 به بنو الأم فمما جهلناه - سمعنا خبر الأسم الأبوة وذلك انما جاء به بنو الأم بنت  
 ابن ابن - مستغلبة وأما أنا لم نرخصه من السدس فلما نزلت نص الميراث من السدس  
 وانما فعلناه هذا كله اتباعا لأن حكم الجد إذا وافق حكم الأب في ميراثه كان ميراثه  
 في كل ميراث ولو كان حكم الجد إذا وافق حكم الأب في ميراثه - ميراثه كان ميراثه في كل

\* (قال الشافعي) واختلّفوا في الموارِيث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب  
مذهبه يعطى كل وارث ما سمي له وان فضل فضل ولا عصبية لليت ولا ولاء  
كل ما بقي لجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم انه كان يرد فضل الموارِيث  
على ذوى الارحام فلو ان رجلا ترك أخته ورثته النصف ورد عليها  
النصف \* (قال الشافعي) فقال بعض الناس لم يرد فضل الموارِيث قلت  
استدلوا بكتاب الله قال وأين يدل كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل  
ثناؤه ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن  
لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذ كرم مثل حظ الانثيين فذكر  
الاخت منفردة فانتفى بها جل ثناؤه الى النصف والاخ منفردا فانتفى به الى  
الكل وذكر الاخوة والاخوات فجعل للاخت منفردة نصف ما للاخ وكان  
حكمه جل ثناؤه في الاخت منفردة ومع الاخ سواء بأنها لا تساوى الاخ وانما  
تأخذ النصف مما يكون له من الميراث فلو قلت في رجل مات وترك أخته لها  
النصف بالميراث وأرد عليها النصف كنت قد أعطيتها الكل منفردة وانما  
جعل الله لها النصف في الانفراد والاجتماع فقال فاني لست أعطيتها النصف  
الباقى ميراثا انما أعطيتها اياه رد اقلت ومما معنى رد اثنى استحسنه وكان  
ذلك أن تضعه حيث شئت فان شئت أن تعطيه جيرانه أو بهيمة النسب منه  
أي يكون ذلك لك قال ليس ذلك للحاكم ولكن جعلته رداعليها بالرحم فقلت  
ميراثا قال فان قلته ميراثا قلت اذا تكون ورثته غير ما ورثها الله قلت فأقول  
ذلك لقول الله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله \* (قال  
الشافعي) فقلت وأولو الارحام نزلت بأن الناس توارثوا بالاسلام والهجرة  
فكان المهاجر يرث المهاجرة ولا يرثه من ورثته من لم يكن مهاجرا وهو أقرب  
اليه من ورثته فنزلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله على  
ما فرض لهم قال فاذا ذكر الدليل على ذلك فقلت وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض  
في كتاب الله على ما فرض الله لهم ألا ترى ان من ذوى الارحام من يرث ومنهم

التي قلت بها خبر اذات له ما وجدنا في هذا كتابا ولا سنة ثابتة وانما وجدنا  
 أهل العلم يأخذون بقول واحد منهم مرة ويتركونه أخرى ويتغير ترتيبهم  
 ما اندوا به منهم قال فإلى أي شيء صرت من هذا قلت إلى اتباع قول واحد  
 اذ لم أجد كتابا ولا سنة ولا إجماعا ولا شيء في معنى هذا الحكم بحكمه أو وجد  
 معه قياس وفل ما وجد من قول الواحد منهم ولا يخالفه غيره من ذلك \* (قال  
 الشافعي) \* قال فقد حكمت بالكتاب والسنة فكيف حكمت بالإجماع ثم  
 حكمت بالقياس فانتم ما مقام كتاب السنة فقلت اني بان حكمي تتبعها انما احكم  
 بالكتاب والسنة واصل ما احكم به منهما ما فترق قال ان يجوز ان تكون اصول  
 مفرقة الاسباب تحكم بها حكم واحد اذ قلت نعم بحكم بالكتاب والسنة يجمع عليهما  
 الذي لا اختلاف فيهما فانه قول بهذه احكامنا بالحق في الظاهر والباطن رخصتم  
 بسنة قد رويت من طريق الانفس رادوا لا يجتمع مع الناس عليها فقول  
 حكمنا بالحق في الظاهر ولانه قديم لكن الغلط فيمن روى الحديث وفسخ حكم  
 بالاجماع ثم القياس وهو اضعف من ذلك والى حكمها منزلة من ضرورة لانه لا تتصل  
 القياس والحكم به وجودكم يكون اتيمم طهارة في السفر عند الاعواز من الماء  
 ولا يكون طهارة اذا وجد الماء انما يكون طهارة في الاداء كذلك يكون  
 ما بعد السنة حجة اذا اعوز من السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره فدل  
 هذا قال اقتجد شيء اتسبه به به قامت نعم اقضي على الرجل به لمي ان ما ادعى عليه  
 ادعى او اقراره وان لم اعلم ولم يقر قضيت عليه بشاهدين وقد يباينان ويتراءيان  
 وعلى واقاره اقوى عليه من شاهدين واقضي عليه بشاهد وبين اضيف من  
 شاهدين ثم اقضي عليه بنكوله عن اليمين وبين صاحب وهو اضعف من شاهد  
 وبين لانه قديم كل خوف الشهرة واستصغار ما يضاف اليه ويكون الخالف  
 لنفسه غير ثقة وحر يصا فاجرا والله اعلم

وقال الامام ابو جعفر طهارة الكتاب بالاول - حضرة الامام الفاضل  
 والبارع الكامل السيد محمد الزمهر حفظه الله تعالى

المعاني كانت نيت الابن المتسعة موافقة له ولنا نجيب بهما بنى الام وحمكم  
 الجدة موافق له باننا لانقصهما من السدس قال فما حجتكم في ترك قولنا يجب  
 بالجد الاخوة قلت بعد قولكم من القياس قال لما كنا نراه الا القياس نفسه قلت  
 رأيت الجد والاخ أيدي كل واحد منهما بقراءة نفسه لهم أم بقراءة غيره قال  
 وما تعني قلت أليس انما يقول الجدة أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا بن أبي  
 الميت قال بلى فقلت وكلاهما يدلي بقراءة الاب بقدر موقعه منها قال نعم قلت  
 فاجعل الاب الميت وأترك ابنه وأباه كيف ميراثهما منه قال لا ينفك عنه خمسة  
 أسداس ولا ينفك السدس قلت فاذا كان الابن أولى بكثرة الميراث من الاب وكان  
 الاخ من الاب الذي يدلي الاخ بقراءة الجد اب الاب من الاب الذي يدلي  
 بقراءة الجد كيف حجت الاخ بالجد ولو كان احدهما يكون محجوبا  
 بالآخر انبغي أن يجب الجدة بالاخ لانه أولا هما ابكثرة ميراث الذي  
 يدليان معا بقراءة واحدة أو يجعل للاخ أبد خمسة أسداس وللجد السدس قال  
 فقامت عنك من هذا القول قلت كل المختلفين مجمعين على أن الجدة مع الاخ مثله  
 أو كما ترخص منه فلم يكن عندي خلافهم ولا الذهاب الى القياس والقياس  
 يخرج من جميع أقاويلهم فذهبوا الى ان اثبات الاخوة مع الجد أولى الامرين  
 كما وصفت من الدلائل التي وجدت بها القياس مع ان ما ذهب اليه قيل الاكثر  
 من أهل الفقه بالبلدان قديما وحديثا مع ان ميراث الاخوة ثابت في الكتاب  
 ولا ميراث للجد في الكتاب وميراث الاخوة اثبت في السنة من ميراث الجد  
 \* (قال الشافعي) فقال قد سمعت قوامك في الاجماع والقياس بعد قولك في  
 حكم كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم رأيت أقاويل اصحاب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اختلفوا فيها فقلت نصير منها الى ما وافق  
 الكتاب والسنة والاجماع او ما كان اصح في القياس فقال أفرأيت اذا قال  
 الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه موافقة ولا خلافا فيها فوجدت ذلك  
 حجة باتباعه في كتاب اوسنة واما راجع الناس عليه فيكون من الاسباب



فيقول راجي غفران المساوي رحمه يوسف صالح محمد الجزماوي رحمه

حمد مبدع الكائنات أصل لافاضة الجود والخيرات وشكر ملهم الصواب  
 دليل على حسن نتيجة المسائب والصلاة والسلام على من أنزل عليه الكتاب  
 وجعل قدوة يهتدى به كل من رجع إلى الله وأتاب وعلى آله وأصحابه  
 ومتبعيه وأحبابه في أمابعدكم فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب الرسالة في أصول  
 الدين الذي به يستنير علم الفقه ويستبين لامام الأئمة والعلم الذي أطبقت  
 على الرجوع إلى مقاله في المداهمات الأئمة الامام أبي عبد الله محمد بن ادريس  
 الشافعي أحد الأئمة الاربعه الذين لهم في بيان أحكام الدين اليد البيضاء  
 والانوار الساطعة وشهرة الفضل غنية عن التعريف والبيان وان جلت لا يفي  
 بجزء من قدره المليف وهذا الكتاب أول تأليف وضع في فن الاصول  
 والواقف عليه يستبصر بالانزام من جليل الفضل القاضي للمستضيئين بذلك  
 الانوار بانذهال العقول فهو له حري با كورة بعلمها ما للسلف من ثقبوب  
 الاقحام وعظيم الاقتدار على سلوك مستوعرات المصاعب وعلوا الاقدام  
 فكم يد أسداها الانزام حضرة المكرم محمد منصور شبانه ملتزم طبع  
 تلك الرسالة خصوصا وقد بذل الجهد في استحضار صحيح الفسخ حتى تم بدر  
 محياها وانزاحت عن سماها فضلها بحب الحفاء وغيم الجهالة فجزاه الله عن  
 تلك المساعي الاجرا الجزيل وزفقه لكل عظيم من المبرات وجليل وذلك  
 بالمطبعة العلمية بمحروسة مصر القاهرة المعزية أدام الله حسنات الايام  
 استقامتها وحسن استعدادها على الدوام ادارة الموصرف

بالجزو والتعصير السيد عمر هاشم الكتبي المشمول

بعضا من المولى القدير في شهر ذي القعدة

الحرام من سنة ١٣١٢ من

هجرت عليه الصلاة